جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء / كلية العلوم الاسلامية

قسم اللغة العربية

العناصر النحوية المتلازمة في لغة القرآن الكريم:

أثر رتبتها والفصل بينها على الدرس النحوي

السور المدنية أمثلة

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية العلوم الإسلاميّة / جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها / لغة القرآن وآدابها .

كتبت بواسطة

سعد فاضل عباس الأسدي

بإشراف

أ.د. رفاه عبد الحسين مهدي الفتلاوي

2022/2م 1443هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العلي العظيم

[المجادلة :11]

ترشيح الرسالة للطبع

نظراً لإنجاز مباحث (الرسالة) وفصولها الموسومة بـ(العناصر النحوية المتلازمة في لغة القرآن الكريم: أثر رتبتها والفصل بينها على الدرس النحوي السور المدنية أمثلة)لطالب الماجستير(سعد فاضل عباس) فإنّي أرشحها للطبع.

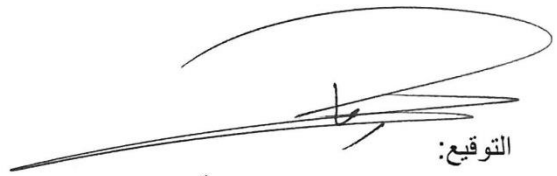

التوقيع:

المشرف: أ.د. رضا عبد الحسين مهدي

مكان العمل: جامعة كربلاء - كلية العلوم الإسلامية

التأريخ: ٧/٩/٢٠٢١

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(العناصر النحوية المتلازمة في لغة القرآن الكريم: أثر رتبتها والفصل بينها على الدرس النحوي السور المدنية أمثلة) التي قدّمها الطالب(سعد فاضل عباس) قد جرى تحت إشرافي في كليّة العلوم الإسلاميّة- جامعة كربلاء، وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، لغة القرآن الكريم وآدابها/ لغة.

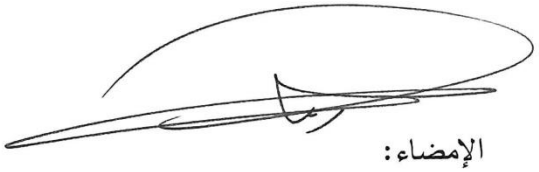

الإمضاء:

الاسم: أ. د. رفاه عبد الحسين مهدي

التاريخ: ٨ / ١١ /٢٠٢١م

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. صفاء حسين لطيف

التاريخ: ١٣ / ١١ /٢٠٢١م

إقرار لجنة المناقشة

نحن اعضاء لجنة المناقشة نشهد بأننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ **(العناصر النحوية المتلازمة في لغة القرآن الكريم :أثر رتبتها والفصل بينها على الدرس النحوي السور المدنية أمثلة)**التي قدمها الطالب **(سعد فاضل عباس)**، وناقشناه في محتوياتها ، وفي ما له علاقة بها ،ونرى أنَّها جديرة بالقبول بتقدير (امتياز) لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة القرآن وآدابها / لغة.

عضو اللجنة

الإمضاء:

الاسم : أ . م . د حامد بدر عبد الحسين

التاريخ : ٦/ ٧ / ٢٠٢٢م

عضو اللجنة

الإمضاء:

الاسم: أ . م .د فائزة ثعبان منسي

التاريخ : ٦/ ٧/ ٢٠٢٢م

عضو اللجنة (المشرف)

الامضاء :

الاسم : أ . د رفاه عبد الحسين مهدي

التاريخ: ٦/ ٧ / ٢٠٢٢م

رئيس اللجنة

الامضاء:

الاسم :أ . د آلاء عبد نعيم

التاريخ:٦/ ٧/ ٢٠٢٢م

صدّق الرسالة مجلس كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء

الإمضاء :

الاسم : أ . د ضرغام كريم الموسوي

العميد وكالة

التاريخ: ١٠/ ٧/ ٢٠٢٢م

الإهداء

إلى أرواح الشهداء الذين جادوا بأرواحهم فاستحقوا الخلود .

إلى بلدي العراق الحبيب.

إلى والدي ووالدتي أطال الله بقاءهما.

إلى رفيقة دربي زوجي الحبيبة.

إلى أولادي أعزُّ ما أملك.

إلى إخوتي وأخواتي سندي في الحياة.

أقدم هذا البحث.

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله القائل:﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم/7]، فله الحمد، حمدًا وشكرًا لله أولًا وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا.

لا يسعني في هذا المقام إلّا أن أقدّم شكري وامتناني لكل من ساندني وشاركني في هذا الإنجاز، وأول شكرٍ وعرفانٍ أقدِّمه لقدوتي في الحياة والدي العزيز الذي بذل جهداً عظيماً في دعمي ومساندتي، وأشكر والدتي الحبيبة المربية الفاضلة التي حفّتني بحبها وحنانها وما بخلت عليّ بخالص دعائها.

واتقدّم بالشكر الجزيل لكل من نصحني وأرشدني ووجهني وأسهم معي في إعداد هذه الرسالة، وأشكر على وجه الخصوص أستاذتي الفاضلة أ. د. رفاه عبد الحسين مهدي التي لم تبخل عليّ بعلمها وجهدها ووقتها، والتي كانت لي ناصحة أمينة فجزاها الله عني وعن طلبة العلم خيرًا، والشكر موصول لعميد كلية العلوم الإسلامية ومعاونيه، ولأساتذتي في قسم اللغة العربية جميعًا.

فبارك الله فيهم جميعًا وجزاهم الله عني خير الجزاء.

سعد

الخلاصة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وبعد.....

تضمنت دراستنا في هذا البحث (العناصر النحوية المتلازمة في لغة القرآن الكريم، أثر رتبتها والفصل بينها، السور المدنية أمثلة)، وهي تشمل محورين أساسيين وهما (أثر رتبتها) و(الفصل بينها) وبفضل الله ونعمته تمت الدراسة بالمستوى الذي كنا نسعى إليه، إذ وضحنا الآثار التي نتجت عن تغيير رتبة العناصر النحوية المتلازمة ومن المعروف أن كل تغيير في الرتبة ينتج عنه أثر والفصل كذلك فلم يكن التقديم والتأخير والفصل بين هذه العناصر اعتباطاً بل له أسباب وآثار، وتضمنت الدراسة مواضيع مهمة في اللغة العربية هي: المبتدأ والخبر والنواسخ في الجملة الإسمية، وكذلك الجملة الفعلية ومنها دراسة الفعل والفاعل والمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والحال، وما يحصل لهذه التراكيب من تقديم وتأخير وما ينتج من هذا التقديم والتأخير من آثار في الكلام العربي والنص القرآني، وكذلك درسنا الفصل بين هذه المتلازمات النحوية وآثاره في اللغة العربية، واعتمدنا في هذه الدراسة المصادر النحوية القديمة والحديثة والتفاسير القرآنية التي توضح الآثار الناتجة عن هذا كله ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
شكر وعرفان	ج
الخلاصة	د
قائمة المحتويات	هـ- ك
المقدمة	7-2
التمهيد: تحديد مفاهيم التلازم والرتبة والسور المدنية	32-9
أولًا: مفهوم (التلازم، الرتبة، السور المدنية)	22-9
السور المدنية	24-22
ثانيًا: آثار تقديم الرتبة في التراكيب النحوية وتأخيرها	32-25
الفصل الأول: التقديم والتأخير في المسند والمسند إليه في السور المدنية	101-34
الإسناد لغة واصطلاحًا:	36-34
المبحث الأول : المبتدأ والخبر	60-37
الخبر بين التأخير والتقديم	40-38

تأخير الخبر وجوباً	46-41
تقديم الخبر وجوباً	60-46
المبحث الثاني: الفعل والفاعل	73-61
تأخير الفاعل وتقديمه وتقديمه على عامله	63-61
أولًا: تقديم الفاعل على الفعل	70-63
ثانيًا: تقديم الفاعل على المفعول به:	73-70
المبحث الثالث: النواسخ (كان، وليس، وإنَّ)	101-74
مفهوم النسخ في اللغة والاصطلاح	76-74
أقسام النواسخ	77
أ- الأفعال	78-77
أقسام الأفعال الناقصة	79-78
كان	79
ب-الحروف	80-79
تقديم رتبة اسم كان وخبرها وتأخيرها	81
أولًا: تقديم رتبة اسم كان عليها	82-81
ثانيًا: تقديم رتبة خبر كان عليها	83-82
ثالثًا: تقديم رتبة خبر كان على اسمها	87-83

رابعًا: تقديم معمول خبر كان على خبرها	89-88
ليس	90-89
تقديم رتبة خبر ليس ومعمولها وتأخيرها	92-91
تقديم رتبة خبر ليس على اسمها	97-92
إنَّ	98-97
1-تقديم رتبة خبر (إنَّ) عليها	99-98
2-تقديم رتبة خبر (إنَّ) على اسمها	101-99
الفصل الثاني: الفصل بين المسند والمسند إليه في السور المدنية	168-103
مدخل، أولًا: الفصل لغة	104-103
ثانيًا: الفصل اصطلاحًا	105-104
المبحث الأول: الفصل في الجملة الاسمية	131-106
أولًا: الفصل بضمير الفصل	108-106
أ- الفصل بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر	113-108
ب- الفصل بضمير الفصل بين اسم الناسخ وخبره	118-114
ثانياً: الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب	118
أ- الفصل الواجب(الفصل بجملة الصلة)	120-118

ب- الفصل الجائز	120
1-الفصل بالجملة الاعتراضية	122-120
2- الفصل بالجملة الشرطية	123-122
ثالثاً: الفصل بشبه الجملة	123
أ- بين المبتدأ والخبر	126-123
ب- بين اسم النواسخ وخبرها	128-126
رابعاً: الفصل بـ(إلّا)	130-128
المبحث الثاني: الفصل في الجملة الفعلية في السور المدنية	146-131
أولًا: الفصل بـ(إلّا)	133-132
ثانيًا: الفصل بحرف الجر(الباء)	135-133
ثالثًا: الفصل بحرف الجر(من)	137-135
رابعًا: الفصل بـ(شبه الجملة)	137
1-الفصل بين الفعل والفاعل	139-137
2-الفصل بين الفعل ونائب الفاعل	141-139
3- الفصل بين ما يعمل عمل الفعل ومعموله	142
أ- اسم الفاعل ومعموله	143-142

ب- المصدر ومعموله	143
ج- الفصل بحرف يدل على تثنية الفاعل أو جمعه	146-144
المبحث الثالث: الفصل بين الثنائيات المتلازمة في السور المدنية	168-147
أولاً: الفصل بين حرف الجر والاسم المجرور	148-147
ثانياً: الفصل بين المضاف والمضاف إليه	149-148
الفصل بحرف الجر (من)	151-149
ثالثاً: الفصل بين الصلة والموصول	155-151
رابعاً: الفصل بين حرف العطف والمعطوف	160-155
خامساً: الفصل بين الصفة والموصوف	168-161
الفصل الثالث: عناصر نحوية متلازمة في مباحث نحوية أخرى	232-170
مدخل	171-170
المبحث الأول: المفعول به في السور المدنية	193-172
1-تقديم رتبة المفعول به على الفعل	173
أ-التقديم الجائز	175-173
ب-التقديم الواجب	178-175
2-تقديم رتبة المفعول به على الفاعل	188-179
3- تقديم المفعول الأول وجوبًا على الفاعل والمفعول الثاني	190-188

4-تقديم المفعول الثاني على المفعول الأول	193-190
المبحث الثاني: المفعول فيه(ظرفا الزمان والمكان)	203-194
تعريف المفعول فيه	195-194
أ- تقديم رتبة المفعول فيه على الفعل	198-195
ب- تقديم رتبة المفعول فيه على الفاعل	200-199
ج- تقديم رتبة المفعول فيه على المفعول به	201
د- تقديم رتبة المفعول فيه على الجار والمجرور	203-201
المبحث الثالث: المفعول المطلق	212-204
تسمية المفعول المطلق	205
العامل في المفعول المطلق	207-205
أ- تقديم رتبة المفعول المطلق على فعل محذوف	211-207
ب- تقديم الصفة على المفعول المطلق	211
ج- تقديم نعت المفعول المطلق المحذوف على عامله	212
المبحث الرابع: الحال في السور المدنية	232-213
تعريف الحال	214-213
أنواع الحال: الحال المفردة وجملة وشبه جملة	217-215
التقديم والتأخير للحال	218

أولًا: تقديم الحال على عاملها	221-218
ثانيًا: تقديم الحال على صاحبها وتأخيرها	232-221
الخاتمة	237-234
قائمة المصادر والمراجع	264-239
ملخص مترجم إلى اللغة الإنكليزية	A

المقدِّمة

المقدِّمة

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم ربِّ العرش العظيم، فاطر السَّموات والأرض العلي الحكيم فالق الحب والنوى، نحمده جميعًا على ما رزقنا به من نعم، أنعم بها علينا، إذ رزقنا لسانًا ناطقًا، وعقلًا مفكرًا لكي نتمكن من التعبير عمّا نسعى إليه ويدور في عقولنا، والصلاة والسلام على مَنْ بعثه الله للعالمين، وخاتم النبيين، محمد صلى الله عليه وآله وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وبعدُ..

يعدُّ تلازم العناصر النحوية جزءًا من نظام ترتيب الكلمات في الجمل على وفق القواعد أي أنه يُعنى بوضعية اللفظة واحتفاظها بموقعها أو رتبتها مع غيرها من عناصر بناء الجملة قياسًا، من هنا جاءت دراستنا تحت عنوان (العناصر النحوية المتلازمة في لغة القرآن الكريم: أثر رتبتها والفصل بينها على الدرس النحوي، السور المدنية أمثلة)

وتبين لنا في أثناء البحث في العناصر النحوية المتلازمة أن ظاهرة التلازم لم يطلق عليها مصطلح محدد؛ فهناك مصطلحات متعددة مترادفة للدلالة عليها، منها: الاقتران اللفظي أو الدلالي، والرصف، والنظم، والتعلق، والتضام، والتوارد، والمصاحبة اللُّغوية، وغيرها من المصطلحات في مصادر النحو ومراجعه، وفي الدراسات الغربية الحديثة نجد استعمال مصطلح الرصف عند فيرث، وأولمان، وهو

عنده الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة، أو استعمال وحدتين معجميتين منفصلتين، استعمالهما عادة مرتبطتين الواحدة بالأخرى ومن أمثلة ذلك ارتباط كلمة(منصهر) مع مجموعة الكلمات: حديد، ونحاس، وذهب، وفضة، ولكن مع(جلد) لا تستعمل مطلقًا ؛ وعدم تلاؤم(جلد) مع هذه المجموعة لعدم صحة الارتباط أو عدم توافق الوقوع بين(جلد) و(منصهر).

والتلازم ظاهرة لغوية مطاوعة لمبادئ علم اللسان الحديث في اعتمادها لخطين أساسين في البحث عن تحليل النظام الذي تتألف منه اللغة، يتجاذبهما المعجم والسياق، إذ هي عامل من عوامل تحقيق الاتساق المعجمي، وشكل من أشكال السياق اللغوي، وهي أداة من أدوات الشرح بالمعنى؛ لأنّ الكلمات التي جاءت تبعاً للكلمات الأولى تعدُّ جزءًا من المعنى، كون المعنى يتشكل من طريق الاتساق المعجمي ويتحدّد بالسّياق اللغوي للمفردات المعجميّة، وهذا ما يحتاج إليه مستعمل اللغة، وأيضًا دراسة الفصل بين هذه العناصر النحوية المتلازمة وفائدته في الكلام العربي وما يتركه من أثر واتساع فيه.

واقتضت طبيعة الدراسة أن تكون على محورين أساسين هما: الرتبة، والفصل بين العناصر، مع توضيح الآثار التي نتجت عن تغيير رتبة العناصر النحوية

المتلازمة، ومن المعروف أن كلَّ تغيير في الرتبة ينتج عنه أثر، والفصل كذلك، فلم يكن التقديم والتأخير والفصل بين هذه العناصر اعتباطًا بل لهما أسبابهما وآثارهما.

واحتوت خطة البحث على مقدِّمة، يليها تمهيد عرّفنا فيه الرتبة والتلازم ووضحنا مفهومهما، فضلًا عن الإشارة إلى الآثار التي حصلت جرّاء التغيير والفصل بين العناصر النحوية المتلازمة، مع الإشارة إلى السور المدنية وعددها ، وتناولنا في الفصل الأول المسند والمسند إليه في السور المدنية، وكان الفصل الثاني بعنوان الفصل بين المسند والمسند إليه في السور المدنية بيّنا فيه معنى الفصل وتعريفه، أمّا الفصل الثالث فكانت الدراسة فيه عن عناصر نحوية متلازمة في مباحث نحوية أخرى في السور المدنية، وأعقب هذه الفصول أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث.

ولا بد من الإشارة إلى أسباب اختياري لموضوع الدراسة وهي: خدمةً للغة القرآن من طريق دراسة القرآن الكريم ولا سيما السور المدنية منه، فهو من أعلى وأغنى الشواهد في استنباط قواعد اللغة ومعرفة أسرارها فضلًا على كلام العرب نثره وشعره، وتوافر المادة النحوية الخاصة بالعناصر النحوية المتلازمة فيها التي تغطي الاستعمالات كلها ممّا يجعل الدراسة في هذا المجال ذات فائدة كبيرة للدارسين

والقرّاء، ولإثراء المكتبة العربية بمثل هذه الدراسة المختصة في تلازم العناصر النحوية ورتبتها والفصل بينهما في السور المدنية.

وكان منهجي في الدراسة منهجًا استقرائيًا وصفيًا تحليليًا، قمتُ بقراءة السور المدنية سورة سورة، ومن ثم استخراج الآيات القرآنية، وبعد ذلك الوقوف على مواطن الاستشهاد الخاصة بهذه العناصر النحوية المتلازمة والآثار التي تنتج عن تغيير مواقع هذه العناصر من تقديم وتأخير، والفصل بينها وما ينتج عنه.

ومن الدراسات السابقة في هذا الموضوع الآتي:

1-متعلقات الفعليات في القرآن الكريم دراسة تركيبية: جهاد يوسف إبراهيم،2000م. أطروحة دكتوراه.

2-المصاحبة اللغوية وأثرها في تحديد الدلالة في القرآن الكريم: حمادة محمد عبد الفتاح،2007م. أطروحة دكتوراه.

3-الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة: محمد عطا أحمد،2009م.اطروحة دكتوراه.

4-ظاهرة التلازم التركيبي ومنهجية التفكير النحوي: د. جودة مبروك محمد،2011م. بحث منشور.

5-الفصل بين المتلازمين في باب التوابع بين النحويين والمفسرين: م.د. رافع خلف جاسم،2012م. بحث منشور.

6-المصاحبة اللفظية في العربية المعاصرة وأثرها في تغيّر الدلالة: محمد بن نافع المضياني العنزي،2013م. بحث منشور.

7-صور الفصل الجائز بين المتلازمات النحوية بالتقديم والتأخير المسند والمسند إليه وما أصلهما كذلك أنموذجا: ساهر محمد القرالة، 2013م. بحث منشور.

8-الفصل النحوي بين العاطف ومدخوله : م. عماد علوان حسين، 2015م. بحث منشور.

9-قرينة الرتبة بين القيمة النحوية والوظيفية والبلاغية: عائشة حشروف، 2016م. رسالة ماجستير.

10- الرتبة في الجملة الاسمية عند الكوفيين: أ.د. علي ناصر محمد، م. عبد الرزاق حامد مصطفى،2017م. بحث منشور.

ومن أبرز المصادر اللغوية القديمة التي اعتمدناها في دراستنا : الكتاب لسيبويه(ت180هـ)، وكتاب الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ(ت377هـ)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسيّ(ت745هـ)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي(ت749هـ)، وشرح ابن عقيل لابن عقيل العقيلي(ت769هـ)، ، والمراجع الحديثة نحو: علم الدلالة لأحمد مختار عمر،

ومعاني النحو للدكتور فاضل السامرائي، وكذلك التفاسير القرآنية، ومنها: تفسير الطبري لأبي جعفر الطبري(ت310هـ)، و الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري(ت538هـ)، وتفسير الفخر الرازي للرازي(ت606هـ)، ومواهب الرحمن للسبزواري(ت 1414هـ)، وبحار الأنوار للمجلسي(ت1111هـ) وغيرها.

ولا يفوتني وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذه الدراسة إلّا أنْ أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمشرفتي الفاضلة الأستاذة الدكتورة رفاه عبد الحسين مهدي الفتلاوي لما قدمت لي من جهد وعلم ومعرفة وما بذلت من متاعب في مدة الدراسة ومتابعتها المستمرة في تقديم النصح والتوجيه وإلى كل من ساندني في إنجاز هذا البحث .

الباحث

التَّمـهيد

تحديد مفاهيم التَّلازم والرُّتبة والسُّور المدنية

أولًا: مفهوم (التلازم، الرتبة، السور المدنية)

في البدء لا بد من توضيحٍ لأهم الأمور التي تتعلق بهذين المصطلحين النحويين ليتضح للقارئ نوع الدراسة وأبدأ بالتعريفات لكل منهما والحديث عن تأثير كل مصطلح في التركيب النحوي ومن ثم العروج على التعريف بالسور المدنية في القرآن الكريم .

التلازم لغة :

ذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) الى أنَّ :((اللزوم : معروف ، والفعل : لَزِمَ يَلْزَمُ ، والفاعل : لازم ، والمفعول : ملزم ، ولِازَمَ لِزامًا ، وقوله تعالى:﴿**قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا**﴾. [الفرقان/77] . قيل : هو يوم القيامة ، وقيل : يوم بدر . والمِلْزَم خَشَبتانِ مشدودةٌ أوساطُهما بحديدةٍ ، تكون مع الصّياقلة والأبارين يُجْعلُ ما فيها لزومّا شديدًا))[1].

(1) العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي ،تح : د. عبد الحميد هنداوي ،ط1، دار الكتب العلمية بيروت . لبنان، 2002م ،(لزم)، 4 / 82 .

وذكر ابن فارس (ت395هـ):اللام والزاي والميم أصلٌ واحد صحيح ، يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائمًا . يقال : لَزِمه الشَّيء يَلْزَمُه . واللِّزَام : العذاب الملازم للكُفَّار . فالمعنى المستفاد هنا هو مصاحبة الأشياء وملازمتها [1] .

أمّا ابن منظور(ت711هـ) فقال: ((لزم: اللُّزومُ: مَعْرُوفٌ. والفِعل لَزِمَ يَلْزَمُ، وَالْفَاعِلُ لازِمٌ وَالْمَفْعُولُ بِهِ ملزومٌ، لَزِمَ الشيءَ يَلْزَمُه لَزْمًا ولُزومًا ولازَمَهُ مُلازَمَةً ولِزامًا والْتَزَمَه وأَلْزَمَه إِيَّاه فالْتَزَمَه. وَرَجُلٌ لُزَمَةٌ: يَلْزَم الشَّيْءَ فَلَا يفارِقه)) [2]

التلازم اصطلاحًا:

ليس هناك مصطلح محدد يطلق على ظاهرة التلازم اللفظي، فهناك مصطلحات متعددة مترادفة للدلالة عليها ، منها : الاقتران اللفظي أو الدلالي، والرصف، والنظم، والتعلق، والتضام، والتوارد، والمصاحبة اللغوية وغيرها من المصطلحات في كتب النحو والبلاغة والدلالة [3].

([1]) ينظر: مقاييس اللغة : ابن فارس، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، (لزم)،245/5.

([2]) لسان العرب محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: 711هـ)،ط3، دار صادر – بيروت– 1414 هـ،541/12.

([3]) ينظر: المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن بن سيدة المرسي(ت458)، تح: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417هـ-1996م،101/4، وأسرار البلاغة: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل،

وأوضح ابن فارس في كتابه الصاحبي مسألة التلازم في باب الخصائص أن ((للعرب كلامًا بألفاظ تختص به معانٍ لا يجوز نقلها الى غيرها ، يكون في الخير والشر والحَسَن وغيره وفي الليل والنهار وغير ذلك)) [1] . هنا نجد أن لكل لفظة معنى خاص بها وفي موقعها، وتلازما مع التي تجاورها لا يمكن نقلها عنها؛ لأنّ ذلك سيغير في المعنى المراد .

وذكر عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) مسألة التعلق أو التلازم في قوله:((واعلم أنك إذا رجعتَ إلى نفسك علمتَ علماً لا يعترضه الشك ، أن لا نَظْمَ في الكَلِمِ ولا ترتيبَ ، حتى يُعلَّق بعضها ببعض ، ويُبْنَى بعضها على بعض ,وتُجْعَل هذه بسبَبٍ من تلك . هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس))[2] .

الجرجاني الدار (ت 471هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة،179/1،وشرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهري ، ت 905 هـ ،تح: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، 1421هـ، 2000م،228/1.

([1]) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة : أحمد بن فارس ، تصحيح ونشر المكتبة السلفية ، القاهرة ، 1318هـ- 1910 م / 222.

([2]) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني النحوي ، قراءة وتعليق محمد شاكر ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة / 55.

وعرفه علي بن الشريف الجرجاني (ت816هـ) قائلًا:((اللَّازم : ما يمتنع انفكاكه عن الشيء ، اللَّازم من الفعل : ما يختصُّ بالفاعل، اللَّازم في الاستعمال : بمعنى الواجب)) [1] .

وقول عبد القاهر الجرجاني:((وجملة الأمر أنّا لا نوجب (الفصاحة) للفظةٍ مقطوعةٍ مرفوعةٍ من الكلام الذي هي فيه ، ولكنّا نوجّه لها موصولةً بغيرها ، ومعلَّقاً معناها بمعنى ما يليها .فإذا قُلنا في لفظة (اشتعل) من قوله تعالى:﴿ **وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا** ﴾ [مريم /4]، أنها في أعلى رتبة من أعلى رتبةٍ من الفصاحة لم توجبْ تلك الفصاحة لها وحدها ، ولكن موصولاً بها(الرأس) معرفاً بالألف واللام ومقروناً إليهما الشيب منكراً منصوبا))[2] .

وهناك تعريفات متعددة للمحدثين الغرب ومنهم أولمان في مسألة الرصف إذ ذهب إلى أنّ هناك تطورًا مهمًا للمفهوم العملي للمعنى تمثل في دراسة طرائق الرصف أو النظم وهو ما ركّز عليه فيرث وأتباعه، والرصف عنده الارتباط لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة أو استعمال وحدتين معجميتين منفصلتين، استعمالهما عادة مرتبطتين الواحدة بالأخرى ومن أمثلة ذلك ارتباط كلمة(منصهر)

([1]) معجم التعريفات : علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة / 159 .

([2]) دلائل الإعجاز /402-403.

مع مجموعة الكلمات : حديد، و نحاس، وذهب، وفضة ولكن مع (جلد) لا تستعمل مطلقًا وعدم تلاؤم (جلد) مع هذه المجموعة لا يكفي لعدم صحة الارتباط أو توافق الوقوع بين(جلد) و(منصهر) [1] .

والتلازم: ظاهرة لغوية مطاوعة لمبادئ علم اللّسان الحديث في اعتمادها لخطين أساسين في البحث عن تحليل النظام الذي تتألف منه اللغة، يتجاذبهما المعجم والسياق، إذ هي عامل من عوامل تحقيق الاتساق المعجمي، وشكل من أشكال السياق اللغوي، وهي أداة من أدوات الشرح بالمعنى؛ لأنّ الكلمات التي جاءت تبعاً للكلمات الأولى تُعُّد جزءًا من المعنى، كون المعنى يتشكل عبر الاتساق المعجمي ويتحدّد بالسّياق اللغوي للمفردات المعجميّة، وهذا ما يحتاج إليه مستعمل اللغة [2] ، فمعنى الكلمة عنده مستمد من السياق ومن شكل العلاقة الرابطة بين هذه الكلمة وبين الكلمات المجاورة لها، أي أنّه لا ينظر إلى معنى الكلمة المنفردة ولا ينظر إلى ما تشير إليه أو تحيل عليه. فالمعنى عنده لا يأتي إلّا عبر السياق العام الذي تنخرط فيه الكلمة ومجاورتها للكلمات الأخرى في السياق نفسه.

([1]) ينظر : علم الدلالة : أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة / 74 .

([2]) ينظر: المتلازمات اللفظية في ضوء الاتّساق المعجمي والسيّاق اللّغوي: أحمد أمين بو علام الله– أ.د. مختار بن قويدر، بحث منشور في مجلة إشكالات في اللغة والأدب، جامعة مصطفى اسطمبولي– الجزائر، العدد2، 2020م/263.

فالمصاحبة عنده أن تأتي الكلمة بصحبة كلمة أخرى بحيث إذا قلنا الكلمة الأولى سيتوقع المتلقي الكلمة الثانية تلقائيًا بحكم التعود على مجيئهما متصاحبتين دائمًا.

والتلازم التركيبي: هو المصاحبة بين الوحدات المشَّكلة والمصَّممة لبناء الجملة ، ويُوصَف بأنه متكرر في السياق المطابق للسابق ، فهو منتظم بحيث يعكس القاعدة التي تحكم طرائق الأداء الكلامي ، في كونه نوعًا من الجبر في وضع التركيب على تلك الصورة ، وهو ما يعرف بالقياس عند النحاة [1] .

وذكر الدكتور كريم زكي حسام الدين مصطلح الاقتران ويقصد به التلازم مؤكداً((أنَّ الاقتران في كلّ لغة يعود إلى اتفاق أو اصطلاح المتكلمين باللغة والذي يمكنهم التنبؤ بهذا الاقتران من طريق الكلمات الاقترانية مثل قطيع، وسرب، وباقة، ونباح، وعرين، وعش، التي تتطلب الاقتران بالغنم ، والطيور ، والورود ، والكلاب، والأسد على التوالي)) [2] . وعليه نلاحظ أنّ للاقتران اللّفظي أهمية كبيرة في تحديد دلالة الكلمات من طريق المصاحبات المختلفة ، مثلما نرى في كلمة أهل التي تعني أسرة الرجل أو قرابته وتكتسب دلالات أخرى من طريق الاقتران كما يليك أهل

([1]) ينظر : بحث ظاهرة التلازم التركيبي . دراسة في منهجية التفكير النحوي : جودة مبروك محمد ، العدد الثلاثين ، 1432هـ / 2011 م/ 113- 114- 137 .

([2]) التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه : د . كريم زكي حسام الدين،ط1، كتب عربية / 43 .

البيت: قرابة الرسول(صلى الله عليه وآله) وأهل الكتاب: المسيحيون واليهود وأهل الذكر: العلماء وأهل المدينة : سكانها .

ويكون التلازم التركيبي على أنواع منها [1] :

1-التلازم الاسمي(اسم + صفة) وهو أكثر الأنواع شيوعًا، مثل : قول سديد.

2-التلازم الاسمي(مضاف + مضاف إليه)، مثل شروق الشمس.

3-التلازم الاسمي(العطف) يتألف من اسم + اسم يربط بينهما أداة عطف ،مثل : المال والبنون.

4-التلازم الاسمي الفعلي الصريح(فعل + اسم)، مثل: تهب الريح.

5-التلازم الاسمي الفعلي(اسم + فعل)، مثل : حي يرزق.

6- التلازم الاسمي الجري (اسم + جار ومجرور)، مثل: الكمال لله.

7-التلازم شبه الفعلي(يبدأ بحرف مشبه بالفعل)،مثل : إنَّ مع العسر يسرا.

ويعد التلازم ظاهرة لغوية شائعة ومشتركة بين اللغات الإنسانية جميعها، وهي التي تظهر جمال اللغة ودقتها في اختيار مفرداتها وترابط شيئين مع

([1]) ينظر/ ترجمة المتلازمات اللفظية الى اللغة الفرنسية الربع الأول من القرآن الكريم أنموذجا : هشام بو قدح ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري . قسنطينة ، الجزائر ، 2008. 2009 م / 41 – 44.

بعضهما ومصاحبتهما وعدم افتراق أحدهما عن الآخر، وهذا ما يجعل الألفاظ تحقّق معاني دقيقة للنّص اللّغوي من طريق الترابط والانسجام والمقاربة فيما بينها وأن التلازم له مصطلحات عدة وردت في الكتب العربية والغربية كما ذكرنا سابقاً ولم يتحدد هذا المصطلح بمصطلح معين ولكن يمكن أن نعد (التلازم)هو أكثر وضوحًا للسامع والقارئ مما جعلنا نختاره من دون الأخرى عنوانًا لرسالتنا.

ويتكون الاقتران من عنصرين هما [1] :

1- الكلمة المحورية: التي يتكرر اقترانها بغيرها من الكلمات كما رأينا في كلمة أهل.

2- الكلمة المقترنة: التي تقبل الاقتران بالكلمة المحورية، كما رأينا في كلمات البيت والكتاب والذكر والمدينة.

ويكون الاقتران على نوعين [2] .

([1]) ينظر: التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه : د . كريم زكي حسام الدين،ط1، كتب عربية / 43 .

([2]) ينظر: المصدر نفسه/ 43.

1- الاقتران العادي أو المتوقع: هو الذي يعتمد على اتفاق واصطلاح المتكلمين باللغة ، فإذا قال المتكلم : غصن؛ توقع المخاطب كلمة شجرة، إذا سمع كلمة خرير توقع كلمة الماء.

2- الاقتران غير العادي أو غير المتوقع: يرتبط هذا الاقتران بخصوصية النص ومبدعه سواء أكان كاتبًا أم شاعرًا .

الرتبة لغة:

ورد في كتب اللغة: والرَّتَبُ: ما أشرَفَ من الأرض كالدَّرَج . ورَتَبَةٌ كقولِك : دَرَجَةٌ ، ويجمع على رَتَب، ومن هذا الباب قولهم : أمْر تُرْتَبٌ ؛ كأنه تُفْعَل ، من رُتَبَ إذا دامَ . والرَّتَب : الشدّة والنَّصَب [1] .

وعن الصاحب بن عباد(ت385هـ):((رَتَبَ الرجلُ يَرْتُبُ: إذا انتصب قائمًا كما يَرْتُبُ المُصلّي. وكذلك الكعبُ، وأرتبه الصبي إرتابًا)) [2] .

وجاء في لسان العرب:((رتب : رَتَبَ الشيءَ ، يَرْتُبُ رتُوبًا، وتَرَتَّبَ: ثبت فلم يتحرّك . يقال : رَتَبَ رُتُوبَ الكَعْبِ أي انْتَصَبَ انْتِصابَه؛ ورَتَّبَه تَرتِيبًا: أثْبَتَه..

([1]) ينظر: العين : (رتب)، 94/2، وينظر: مقاييس اللغة: ابن فارس،(رتب)،486/2 .

([2]) المحيط في اللغة: إسماعيل بن عباد بن العباس أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد، (رتب)،د.ت،373/2.

والتُّرْتُبُ والتُّرْتَبُ كلُّه: الشيءُ المقيم الثابتُ.. والرَّتَبَةُ: الواحدة من رَتَباتِ الدَّرَجِ. والرُّتْبة والمَرْتَبةُ: المنزلةُ عند الملوكِ ونحوها)) [1] .

وفي ضوء المعنى المعجمي للرتبة يتبين لنا معانٍ عدة منها: الواحدة من رتبات الدرج، والمنزلة عند الملوك، والمراتب في الجبال والصحاري من الأعلام التي يرتب عليها العيون والرقباء والانتصاب.

الرتبة اصطلاحًا:

ذكر ابن جني(ت392هـ) في كتابه الخصائص في باب حفظ الرتب قائلا:((هذا موضع يتسِّع الناس فيه ، فيخلّون ببعض رُتَبه تجاوزًا لها؛ وربما كان سهوًا عنها. وإذا تنبهت على ذلك من كلامنا هذا قويت به على ألا تضيع مرتبة يوجبها القياس بإذن الله)) [2] .

وقوله:((فإذا أنت حفظت هذه المراتب ولم تُضع موضعا منها قويتْ دُربتك بأمثالها، وتصرفت بك الصنعة فيما هو جارٍ مجراها)) [3] .

([1]) لسان العرب (رتب)، 1 /409 .

([2]) الخصائص : ابن جني، تح : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، 3 /5 .

([3]) المصدر نفسه،6/3

وعرّفها الجرجاني بأنها:((جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدُّم والتَّأخُّر)) [1] .

ومن المحدثين الدكتور تمام حسان ذكر أنها: قرينة لفظية وعلاقة بين جزءين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه [2] .

والرتبة أكثر ورودًا مع المبنيات منها مع المعربات ومع الأدوات والظروف. ومن بين المبنيات أكثر اطرادًا منه مع غيرها، والرتبة بكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب أمن اللبس وقد يؤدي ذلك إلى أن تنعكس الرتبة بين الجزءين المرتبين بها[3] ، ولأنّ المبنيات لا تظهر عليها الحركات الإعرابية لذا فقضية اللبس واردة فيها أكثر وللأمن من اللبس؛ لأنّ الحركات الإعرابية في المعربات كفيلة بمنع الالتباس ومعرفة مراتب الألفاظ وإن اختلفت مواقعها تقديمًا أو تأخيرًا.

ويكون ذلك أيضًا إذا كانت الرتبة وعكسها مناط معنيين يتوقف أحدهما على الرتبة والآخر على عكسها، مثل : قام زيد وزيد قام ، السلام عليكم (تحية) وعليكم

([1]) معجم التعريفات /50 .

([2]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة ، الدار البيضاء – المغرب العربي / 209.

([3]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها /209.

السلام (رد التحية). ويردف الدكتور تمام قائلًا: ((والذي يبدو لي أن الرتبة فرع على التضام بمعناه العام وإذ لا رتبة لغير متضامين)) [1] .

وترد الرتبة النحوية على نوعين هما: محفوظة وغير محفوظة .

وقد يقول قائل قد فهمنا أن نسمي المحفوظة منها رتبة؛ لأنَّها يتحتم بها أن تأتي إحدى الكلمتين أولًا والأخرى ثانيًا ولا عكس. فما بالنا بكلمات يمكن لإحداها أن تتقدم حينا وتتأخر حينا آخر ندعي أن بينها رتبة غير محفوظة والجواب أن الرتبة المحفوظة رتبة في نظام اللغة وفي الاستعمال في الوقت نفسه أما غير المحفوظة ، فهي رتبة في النظام فقط وقد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها ؛ مثل تقديم المفعول على الفاعل في نحو:(حياك الله) أو بوجوب المحافظة عليها نحو:(هذا أخي) وإنّما يكون هذا أو ذاك عند خوف اللّبس أو اتقاء مخالفة القاعدة أو الأصل .

ومعنى أن الرتبة قرينة من قرائن المعنى أن موقع الكلمة من الكلمة قد يدّل على وظيفتها النحوية فالفرق بين(قام زيد) و (زيد قام) فرق في موقع الاسم المرفوع من الفعل، وقد ترتب على اختلاف هذا الموقع أن جُعل زيد في الجملة الأولى فاعلًا وفي الثانية مبتدأ على حين لم يتغير أي شيء غير الرتبة في العناصر المنطوقة من الجملتين والواقع أن كون الرتبة هي القرينة أوضح في الرتبة المحفوظة منه المحفوظة سواء أكان حفظ الرتبة بحسب الأصل أم لعارض من خوف اللبس أو

([1]) المرجع نفسه / 209.

رعاية القاعدة ، كما رأينا في الأمثلة السابقة . ذلك بأنك إذا استدللت على الفرق بين الفاعل والمبتدأ الذي خبره جملة ذات ضمير يعود على المبتدأ وكان الفرق هو تقدم المرفوع أو تأخره ، فإن هذا الفارق يصبح دليلًا على المعنى النحوي[1] .

عرفنا أن الرتبة إمَّا محفوظة أو غير محفوظة، ومن المحفوظة رتبة بعض الأدوات ذات الصدارة في الجملة حتى إن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها(على حد ما يقوله النحويون)؛ لأنَّه لو عمل فيه لانمحت فكرة الصدارة، ولأصبح موقعها في الجملة بعد ما ينبغي أن يكون متأخرًا عنها، فإذا قلت: من يعرف هذا؟ فلا يجوز أن تقدم(هذا) وأن تقول مستفهماً:(هذا من يعرف)على زعم أنّ(هذا) مفعول مقدم لأن التركيب عندئذ –بسبب اعتماد معناه على الرتبة– سيفهم منه معنى آخر لا يمتّ الى المعنى الأوّل بصلة. ومن هنا تحملت هذه الأدوات التي لها الصدارة في الجملة بعض عبء الربط وبخاصة في الجمل ذوات الأجوبة ذلك بأن الأداة إذا علم موقعها من الكلام كانت معلما من معالم الطريق في السياق، وعرف بها أين تبدأ الجملة وعلى أي صورة تقع هذه الجملة؛ هل تتطلب جوابًا؟ ومن أي نوع من الأجوبة [2] .

([1]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها/209.

([2]) ينظر: البيان في روائع القرآن ، د. تمام حسان ،ط1، عالم الكتب، 1993م/91-94.

والرتبة المحفوظة رتبة الأدوات الداخلة على المفردات نحو حروف الجر والمعية والاستثناء والعطف وإنما حفظت رتبتها؛ لأنَّها تكشف عن علاقة ما بعدها بالعناصر الأخرى في الجملة التي هي فيها، فرتبة حروف الجر من مدخولها محفوظة، وإن لم تحفظ رتبة مجموع الجار والمجرور ببقية أجزاء الجملة ، ففي قولك: توكلنا على الله، وعلى الله توكلنا يظل حرف الجر سابقًا على لفظ الجلالة سواء تأخر مجموعهما في الجملة أم تقدم .

أمَّا الرتبة غير المحفوظة: فهي رتبة في نظام اللغة لا في استعمالها؛ لأنَّها في الاستعمال معرضة للقواعد النحوية من حيث عود الضمير ومن حيث التقديم والتأخير. ومن أمثلتها رتبة المفعول من الفعل ورتبته من الفاعل ورتبة المبتدأ والخبر ورتبة الظرف والجار والمجرور وأبواب نحوية أخرى. فإذا قضت القاعدة النحوية بحفظ هذه الرتبة اتقاء اللبس أو اتقاء مخالفة القاعدة حفظت هذه الرتبة كما في: ضرب موسى عيسى ، فإذا لم يقع اللّبس كما في: أكلت الكمثرى سلمى، أمكن للمتكلم أن يلجأ إلى التقديم والتأخير ، وقد يدعو المعنى أو القاعدة إلى وجوب عكس الرتبة كما في قوله تعالى: ﴿**إِيّاكَ نعْبُدُ وَإِيَاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾ [الفاتحة /5]، هنا

نجد تأثير وأثر الرتبة في تقديم وتأخير الكلمات بحكم أن لكل من هذه الكلمات له حق التقديم والتأخير ليستقر معنى الكلام ودلالته النحوية واللغوية [1] .

السور المدنية

هناك أمور تُميّز السور المدنية عن السور المكية في القرآن الكريم على رأي السيوطي، أن للناس في المكي والمدني اصطلاحات ثلاثة أشهرها:

الأول : إنَّ المكي ما نزل قبل الهجرة ، والمدني مانزل بعدها ، سواء نزل بمكة أم بالمدينة ، عام الفتح أو عام حجة الوداع ، أم بسفر من الأسفار.

الثاني : إنَّ المكي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة ، والمدني ما نزل بالمدينة . وعلى هذا تثبت الواسطة ، فما نزل بالأسفار لا يطلق عليه مكي ولا مدنيها [2] .

الثالث : إنَّ المكي ما وقع خطابًا لأهل مكة ، والمدني ما وقع خطابًا لأهل المدينة . هذه هي الآراء السائدة في معرفة المكي والمدني ويمكن أن نستنتج بأن

([1]) ينظر: البيان في روائع القرآن / 91 -94.

([2]) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت 911هـ)،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ-1974م،37/1.

السور المدنية : هي السور التي نزلت على النبي محمد (صلى الله عليه وآله) بعد الهجرة من مكة إلى المدينة والتي نزلت في المدينة المنورة وكان خطابها لهم [1] .

وفي موضوع تحديد السور المدنية ورد في كتاب فضائل القرآن للضريسي في باب ((فيما نزل من القرآن بمكة وما نزل بالمدينة)) قال:((أخبرنا أحمد، قثنا محمد قال : أنبأ محمد بن عبد الله بن أبي جعفر الرازي قال : قال عمر بن هارون : قثنا عثمان بن عطاء ، عن أبيه ، عن ابن عباس قال : ثم أنزل بالمدينة سورة (البقرة) ثم (الأنفال) ثم (آل عمران) ثم (الأحزاب) ثم (الممتحنة) ثم (النساء) ثم (إذا زلزلت) ثم (الحديد) ثم سورة (محمد) ثم (الرعد) ثم سورة (الرحمن) ثم (هل أتى على الانسان)ثم (يا أيها النبي إذا طلقتم) ثم (لم يكن) ثم (الحشر) ثم (إذا جاء نصر الله) ثم (النور) ثم (الحج) ثم (المنافقون) ثم (المجادلة) ثم (الحجرات) ثم (لِمَ تحرم) ثم (الجمعة) ثم (التغابن) ثم (الحواريون) ثم (الفتح) ثم (المائدة) ثم (التوبة) فذلك ثمان وعشرون سورة)) [2] .

ومن خصائص السور المدنية الآتي [3] :

([1]) ينظر: المصدر نفسه،38/1.

([2]) فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة والمدينة: لأبي عبد الله محمد بن أيوب بن الضريسي (ت294هـ) تح: عروة بدير،ط1، دار الفكر، دمشق، 1987م،33/1-34.

([3]) دروس في علوم القرآن الكريم: بحث منشور في مركز نون للتأليف والترجمة، ط1، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، 2014م/125.

- كثرة تشريع آيات الأحكام في ما يتعلق بالفرد والمجتمع ؛ من حدود وفرائض ومعاهدات وإرث.
- طول حجم السور والآيات.
- التصدي لمواجهة المنافقين ومجابهتهم وفضحهم.
- كثرة ورود آيات الجهاد.
- كثرة استعمال الأدلة والبراهين على الحقائق الدينية .

وفي هذه الدراسة اعتمدنا العدد ثمانية وعشرين للسور المدنية؛ لأنَّه الأكثر اعتمادًا وهو المتفق عليه في كتب علوم القرآن وهو أيضًا ما موجود وموضح في القرآن الكريم المحفوظ بين الدفتين .

آثار تقديم الرتبة وتأخيرها في التراكيب النحوية

تناول النحويون مسألة التقديم والتأخير في رتبة التراكيب النحوية فنجد سيبويه (ت180هـ) يشير الى أنَّ التقديم في رتبة أحد العناصر النحوية يكون

للعناية والاهتمام كقولنا: ضرب زيدًا عبدُ الله، فهم يقدمون الذي بيانه أهم وهم ببيانه اعْنى [1] .

أما ابن جني فقد أكّد حفظ الرتبة النحوية في قوله:((فإذا أنت حفظت هذه المراتب ولم تُضع موضعًا منها قويت دُرْبتك بأمثالها، وتصرفت بك الصنعة فيما هو جارٍ مجراها)) [2] .

وقال الزمخشري (ت583هـ):((ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك: تميمي أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك، كقوله تعالى:﴿ **سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ**﴾ [الجاثية/21]، وقوله تعالى:﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ [البقرة/6]، المعنى سواءٌ عليهم الإنذار وعدمه. وقد التُزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبرُ ظرفًا، وذلك قولك: في الدار رجل. وأما سلام عليك، وويل لك، وما أشبههما من الأدعية فمتروكة على حالها إذا كانت منصوبة منزلةٌ منزِلة الفعل. وفي قولهم أين زيد؟ وكيف عمرو؟ ومتى القتال؟)) [3] .

([1]) ينظر: الكتاب : سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت 180 هـ ، تح: عبد السلام محمد هارون ،ط1، مطبعة دار الجبل ، بيروت ، 1991 م ،34/1.

([2]) الخصائص،6/3.

([3]) المفصل في صنعة الإعراب: لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري، قدمه وبوبه: د. علي بو ملحم، ط1، دار ومكتبة الهلال ، بيروت–لبنان،1993م/44.

ووضّح ابن يعيش(ت 643هـ) مسألة التقديم والتأخير في الرتبة وأهميته كونه يمنع الالتباس، وضرب مثلًا لنا في قول القائل: سلامٌ عليك، فالمبتدأ نكرة، والخبر جار ومجرور، ولم يتقدم على المبتدأ، ثم أجاب بأن المبتدأ في قولك: لك مالٌ، وتحتك بساطٌ، إنّما التزم تقديم الخبر هنا خوفًا من التباس الخبر بالصفة، أما في قولنا: سلامٌ عليك، لا يلتبس المعنى فهو دعاء ومعناه ظاهر [1] .

وللمحدثين رأي في مسألة التقديم والتأخير في رتبة التراكيب النحوية فإبراهيم أنيس يقول:((ولست أغالي حين أقرر هنا أن المفعول لا يصح أن يسبق ركني الإسناد في الجمل المثبتة كما يزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة المصنوعة، نحو: زيدًا ضربتُ، زيدًا ضربته!! أما التقديم في مثل الآيات القرآنية:

قوله تعالى:﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾ [الفاتحة/]5، وقوله تعالى:﴿ **فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ**﴾ [العنكبوت/]56، وقوله تعالى:﴿ **وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾ [البقرة/]57، ... فالأمر فيه لا يعدو أن يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية؛ فهي إذن أشبه بالقافية الشعرية التي يحرص الشاعر على موسيقاها كل الحرص)) [2] .

([1]) ينظر: شرح المفصل: موفّق الدين ابن علي بن يعيش النحوي، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر، 93/1.

([2]) من أسرار العربية: د. إبراهيم أنيس،ط3، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،1996 م/316.

وتعليقًا على هذا القول نبين أنّ مسالة التقديم والتأخير في القرآن الكريم لا يعدو أن يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية فهو مجانب للصواب؛ لأنّ ما من شيء في القرآن الكريم إلّا وضع في موضعه الذي إذا وضع في غيره لم يحقق المعنى المقصود فلا يمكن أن تأتي بصورة أخرى وتحتفظ بمعناها الذي جاءت به في الصورة الأولى، ولو كان الأمر مقتصر على موسيقى الفاصلة فلا يعزى عن الله (عزّ وجلّ) أن يحافظ على موسيقى الفاصلة مع مراعاة الرتبة.

ويرى الدكتور تمام حسان أن دراسة التقديم والتأخير في البلاغة دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه، أي إنَّها دراسة تتمّ في نطاقين أحدهما مجال حرية الرتبة حرية مطلقة، والآخر مجال الرتبة غير المحفوظة، وإذًا فلا يتناول التقديم والتأخير البلاغي ما يُسمّى في النحو باسم الرتبة المحفوظة؛ لأنَّ هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختل التركيب باختلالها [1] .

والتقديم والتأخير إنّما يكونان بحسب الأهمية، والأهمية لا تعني الأفضلية، فقد يقدم المفضول على الفاضل والمتأخر على المتقدم أو العكس بحسب ما يقتضيه المقام والسياق، قال تعالى: ﴿**وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا**﴾ [الحج/40]، فأخر المساجد، وهي أفضل الأماكن المذكورة، وقال تعالى:﴿**كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ**﴾ الحاقة/4،

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها/207.

فقدم ثمود على عاد مع أن عاد أسبق من ثمود على لسان نبيهم صالح، قال تعالى:﴿ **وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ**﴾ [الأعراف/74]،وبهذا يكون التقديم والتأخير بحسب ما يقتضيه المقام والسياق [1] .

ومن دواعي تقديم الرتبة وتأخيرها في التراكيب النحوية الآتي:

أولاً: الاختصاص: يتقدم الخبر شبه الجملة ظرفًا أو مجرورًا لكونه يفيد الاختصاص كما أشار الى ذلك ابن هشام في قوله تعالى:﴿ **لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ**﴾ [الرعد/38]، فوجب تقديم الخبر هنا لدفع توهم الصفة [2] . وعلى رأي الطوسي فيه تقديم وتأخير وتقديره لكل كتاب أجل[3] .

وقوله تعالى:﴿ **لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ**﴾ [التغابن/1]، قال الزمخشري:((قدم الظرفان ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله عزّ وجلّ، وذلك

([1]) ينظر: من أسرار البيان القرآني: د. فاضل صالح السامرائي،ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، المملكة الأردنية الهاشمية- عمّان، 1430هـ- 2009م/115.

([2]) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)،تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله،ط6، دار الفكر - دمشق، 1985، 1 /611.

([3]) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت460هـ)، تح: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان،262/6.

لأن الملك على الحقيقة له، لأنه مبدئ كل شيء ومبدعه، والقائم به، والمهيمن عليه؛ وكذلك الحمد)) [1] .

ثانياً: القصر: وذلك في قوله تعالى:﴿ **لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [المائدة /120]، فتقديم المجرور باللام مفيد للقصر أي له لا لغيره [2] .

ثالثاً: النفي: جاء في قوله تعالى:﴿ **لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ** ﴾ [الصافات/47]، فقدم الظرف ليفيد النفي عنها فقط واختصاصها بذلك [3] .

رابعاً: الحصر: قال السيوطي:((لا تختص إفادة الحصر بتقديم الضمير المبتدأ، بل هو كذلك إذا تقدم الفاعل، أو المفعول، أو الجار أو المجرور المتعلقات بالفعل؛ ومن أمثلته قوله تعالى:﴿ **قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ آمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا**﴾ [الملك/29]، فإن الإيمان لما لم يكن منحصرًا في الإيمان بالله بل لا بدّ معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر، وغيره مما يتوقف صحة الإيمان عليه بخلاف التوكل فإنه لا يكون إلّا

([1]) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تح: عبد الرزاق المهدي، ط2، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1421هـ- 2001م،547/4.

([2]) ينظر: تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984، 7/ 120 .

([3]) ينظر: البرهان في علوم القرآن: بدر الدّين محمد بن عبد الله الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط3، دار التراث- القاهرة، 1404هـ- 1984م،2/ 414.

على الله وحده لتفرّده بالقدرة والعلم القديمين الباقيين قدّم الجار والمجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره، لأنَّ غيره لا يملك ضرًا ولا نفعًا فيُتوكل عليه)) [1] .

وقوله تعالى:﴿ **وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾ [البقرة/57]، حيث قدم معمول خبر كان(أنفسهم) على خبر كان(يظلمون) فـ(أنفسهم) مفعول يظلمون [2] ، وأنفسهم مفعول مقدم لـ(يظلمون)؛ وقُدِّم لإفادة الحصر، أي لا يظلمون بهذا إلا أنفسهم؛ أما الله . تبارك وتعالى . فإنهم لا يظلمونه؛ لأنه سبحانه وبحمده لا يتضرر بمعصيتهم، كما لا ينتفع بطاعتهم [3] .

خامساً: التوبيخ والوعيد: ومن ذلك: قوله تعالى:﴿ **فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**﴾ [البقرة/113]، هنا قدّم الفاعل(الله) على الفعل(يحكم)،قال الطنطاوي:((وقوله: فالله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون صدر بالفاء؛ لأنّ التوعد بالحكم بينهم يوم القيامة واظهار ما أكنته ضمائرهم من الهوى

([1]) البرهان في علوم القرآن،414/2.

([2]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري(ت616هـ)، تح: علي محمد البجاوي،65/1.

([3]) ينظر: تفسير العثيمين: محمد بن صالح بن محمد العثيمين(ت1421هـ) ، ط1، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، 1423هـ،196/1.

والضلال متفرع عن هذه المقالات ومسبب عنها وهو خبر المقصود منه التوبيخ والوعيد)) [1] .

سادساً: الاهتمام: ومنه قوله تعالى:﴿ **فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ**﴾ [البقرة/10]، وبيّن لنا الطاهر بن عاشور سبب التقديم هنا للاهتمام بقوله:((ولهذا قدّم الظرف وهو (في قلوبهم) للاهتمام؛ لأنّ القلوب هي محل الفكرة في الخداع، فلمّا كان المسؤول عنه هو متعلقها، وأثرها كان هو المهتم به في الجواب. وتنوين(مرض) للتعظيم، واطلق القلوب هنا على محل التفكير كما تقدّم عند قوله تعالى:﴿**خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِم**﴾ [البقرة/7].... والمراد بالمرض في هاته الآية هو معناه المجازي لا محالة؛ لأنّه هو الذي اتصف به المنافقون وهو المقصود من مذمتهم وبيان منشأ مساوي أعمالهم)) [2] .

سابعاً: التأكيد: وجاء في قوله تعالى:﴿ **وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ**﴾ [البقرة/221]، فتقديم لفظ الجلالة(الله) المسند إليه على الفعل(يدعو)، فيه تأكيد الدعوة وتفخيمها، فكان الغرض أن يحقق عند السامع هذا الشيء، تعبير بالمسبب

([1]) التفسير الوسيط للقرآن الكريم: محمد سيد طنطاوي، ط1، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة– القاهرة،252/1.

([2]) تفسير التحرير والتنوير،279/1.

عن السبب لترتبه عليه، وظاهر الآية الإخبار عن الله تعالى بأنّه هو يدعو إلى الجنة [1] .

ثامناً: التقرير: ومنه قوله تعالى:﴿ **لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آَمَنُوا الْيَهُودَ**﴾ [المائدة/82]، هنا (اليهود) هو المفعول الأول، و(أشد) هو المفعول الثاني [2] ، ويجوز العكس [3] ، وأفاد هذا السياق في الجملة التقرير لما قبلها من آيات سجلت على اليهود كثيراً من الصفات القبيحة والمسالك الخبيثة [4] .

([1]) ينظر: تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان،1413هـ–1993م،121/5.

([2]) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه: محمود صافي، ط3، دار الرشيد، دمشق، 1416هـ–1995م،3/7.

([3]) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: محيي الدين الدرويش، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص– سوريا،543/2.

([4]) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي،254/4.

الفصل الأول/ المسند والمسند إليه في السور المدنية

المبحث الأول/المبتدأ والخبر

المبحث الثاني/الفعل والفاعل

المبحث الثالث/النَّواسخ

توطئة

الإسناد لغًة واصطلاحًا

الإسناد لغًة:

تناول الخليل الإسناد بقوله :((السَّنَدُ: ما ارتَفَعَ من الأرض في قُبُل جَبَلٍ أو وادٍ. وكلُّ شيءٍ أسْنَدْتَ إليه شيئاً فهو مُسْنَدٌ. والكلامُ سَنَدٌ ومُسْنَدٌ كقولك: عبد اللهِ رجلٌ صالحٌ، فعبدُ الله سَنَدٌ ورجلٌ صالحٌ مُسْنَدٌ إليه)) [1] .

أمّا ابن فارس(ت 395هـ) فذكر أنَّ : ((السين والنون والدال أصلٌ واحد يدلّ على انضمام الشيء إلى الشيء . يقال سَنَدتُ إلى الشيء أسْنُدُ سنودًا ، واستندت استنادًا. وأسندت غيري إسنادًا . والسِّناد : الناقة القوية ، كأنّها أسنِدت من ظهرها إلى شيء قوي . والمُسْنَدُ : الدَّهر ؛ لأنّ بعضه متضامٌ . وفلان سَنَدٌ ، أي معتمَدٌ . والسَّنَد : ما أقبل عليك من الجبل ، وذلك إذا علا عن السَّفْح . والإسناد في الحديث : أن يُسْنَد إلى قائله، وهو ذلك القياس))[2].

(1) العين: (سند)،283/2.

(2) مقاييس اللغة :(سند) :3 / 105 .

خلاصة ما تقدم أنَّ الإسناد هو الارتفاع، وإسناد الشيء إلى الشيء فهو مسند، وانضمام الشيء إلى الشيء، والسناد: الناقة القوية التي أسندت من ظهرها إلى شيء قوي، والإسناد في الحديث: أن يسند إلى قائله.

الإسناد اصطلاحًا:

عقد سيبويه بابًا للمسند والمسند إليه قال فيه :((وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منه بدّا . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنُّى عليه . وهو قولك: عبدُ الله أخوك : يذهب عبد الله ، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء)) [1] .

وعرّفه الشريف الجرجاني قائلًا:((الإسناد في عرف النحاة : عبارة عن ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التّامة : أي على وجه يحسن السكوت عليه)) [2] .

وحدّه الدكتور تمام حسان:((العلاقة الرابطة بين طرفي الإسناد ، كالعلاقة بين المبتدأ والخبر ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أنَّ الأول مبتدأ والثاني خبر أو على أنَّ الأول فعل والثاني فاعل أو

(1) الكتاب،1/ 23 .

(2)معجم التعريفات / 22 .

نائب فاعل))[1] . ويتكون الإسناد من طرفين هما : المسند والمسند إليه ، وهما المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل أو نائبه ، ويتبع الفعل اسم الفعل.

ممّا سبق يتضّح لنا من طريق التعريفات أنّ المسند والمسند إليه إمّا مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل أو نائبه، ويسند كلّ واحدٍ للآخر. وسنوضح طرفي الإسناد:(المبتدأ والخبر) و(الفعل والفاعل) ، و(اسم النواسخ وخبرها) وبعدها نطبّق حكم المسند والمسند إليه في السور المدنية وما يطرأ عليهما من تغيير في رتبة كلّ منهما وتأثير هذا التغيير في الرتبة، وكما نعلم أن المسند إليه متقدّم رتبة على المسند، ولكنّه سيأتي في تطبيقات البحث متغير الموقع، وهذا التغيير سيصاحبه أثر في طرفيّ الإسناد وفي معنى الكلام كما سنبيّن ذلك في المباحث الآتية .

(1) اللغة العربية معناها ومبناها : تمام حسان / 191 .

المبحث الأول

المبتدأ والخبر

سنقوم بدراسة أول أنواع الإسناد وهو المبتدأ والخبر وما يدور حول هذين الركنين من تلازم، و تقديم وتأخير، وتأثير رتبة كلّ منهما على الآخر، وما ينتج من هذا التغيير في موقع كلّ منهما، ولا بد أولاً من تعريف لهما وعلى النحو الآتي:

عرّف سيبويه المبتدأ بأنّه: ((كلُّ اسمٍ ابتُدِئَ ليُبْنَى عليه كلامٌ)) [1] . وهو الذي يُبْتدأ به الكلام قال :((واعلم أنّ المبتدأ لا بدَّ له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يذكر كل واحدٍ منها بعد ما يبتدئ)) [2] .

أمّا الخبر: فعرّفه ابن هشام الأنصاري(ت761هـ) بأنّه: ((هو المُسْنَدُ الذي تتمُّ به مع المبتدأ فائدةٌ ؛ فخرج بقولي (المُسْنَد) الفاعلُ في نحو: أقائمٌ الزَّيْدانِ، فإنَّه

(1) الكتاب: سيبويه ، 2/ 126 .

(2) المصدر نفسه:127/2.

وإنْ تمَّت به مع المبتدأ الفائدة ، لكنَّه مسند إليه، لا مسند، وبقولي : مع المبتدأ نحو: (قام) في قولك قام زيدٌ. وحكم المبتدأ والخبر الرفع)) [1] .

الخبر بين التأخير والتقديم :

للخبر من ناحية تأخره عن المبتدأ وتقدمه عليه ثلاث حالات [2].

وهي أنْ يتأخر وجوبًا، وأن يتقدم وجوبًا، وأن يجوز تأخره وتقدمه [3] .

فأمّا تأخره وتقدمه جوازًا فهو الغالب حين لا يجب أحد الأمرين الآخرين ، فتأخر الخبر جوازًا نحو قوله تعالى:﴿ **تِلْكَ ءَايٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعٰلَمِينَ** ﴾ [آل عمران/108]،فـ(تي) اسم اشارة مبنيّ على السكون الظاهر على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين في محلّ رفع مبتدأ و(اللام) للبعد و(الكاف) للخطاب (آيات) خبر مرفوع [4] . هنا الخبر متأخر وهو(آيات الله) وفي غير القرآن يمكن أن نقول: آيات الله تلك، وقوله تعالى:﴿ **هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ** ﴾ [آل عمران/163]، هنا ابتداء وخبر يكون(هم) لمن اتبع رضوان الله ودخل الجنة

---

(1) – شرح قطر الندى وبل الصدى : لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري(ت761هـ) ، ط11، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، 1963 م/117.

(2) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري ،المكتبة العصرية، صيدا،بيروت،1/ 206.

(3) ينظر: النحو القرآني . قواعد وشواهد /215–219.

(4) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه: محمود صافي، ط3، دار الرشيد، دمشق، 1416هـ–1995م،271/3.

أي: هم متفاضلون، ويجوز أن يكون(هم) لمن اتبع رضوان الله ولمن باء بسخطه، ويكون المعنى: لكل واحد منهم حظّه من عمله [1] .

وتقديمه جوازًا قوله تعالى:﴿ **وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ**﴾ [الرعد/ 4]، هنا الخبر شبه الجملة(وفي الأرض) تقدم على المبتدأ جوازًا وفي غير القرآن يمكن أن نقول قطعٌ متجاوراتٌ في الأرض، ففي هذه الأمثلة وأشباهها يصحُّ تقديم الخبر وتأخيره [2] .

وللتقديم الجائز أثرٌ في رفع اللبس وإلغائه، ووضع الكلام على نحو من السلاسة والوضوح، مما يجعله شبيهاً بالتقديم الواجب من حيث لزومه، وعدم جواز التأخير فيه، وهذا الحكم وإن لم ينص النحويون عليه، إلّا أنّ المعنى يطلبه والسياق يقتضيه، ومن ذلك مثلًا، الإخبار بالجملة ذات الخبر الظرف أو الجار والمجرور، فإنّه لو وقع الكلام فيها على أصله لأوهم أن يكون مبتدؤها خبراً عن المبتدأ الأساسي من حيث تجاورهما وافتقار ذلك المبتدأ إلى خبر عنه، غير أنّ تقديم خبرها يرفع اللبس ويدل ابتداء على كون الخبر جملة من حيث اتصال الضمير الرابط به فهو لا يصلح أن يكون خبرًا عن ذلك الابتداء مثل قوله تعالى:﴿**ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ**

(1) ينظر: إعراب القرآن: أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تح: زهير غازي زاهد، ط2، مكتبة النهضة العربية، 1415هـ-1985م، 417/1.

(2) ينظر: النحو القرآني قواعد وشواهد/219.

عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ [آل عمران/195]، فجملة(عنده حسن الثواب) خبر عن المبتدأ–لفظ الجلالة(الله)– وقد دلّ تقديم الخبر فيها على أنّ الخبر عنه تعالى سيكون جملة، بدليل إضافته إلى الضمير العائد عليه؛ لأنّ عناصر الكلام تفتقر إلى ما يتمها من لفظ ومعنى، بخلاف ما لو قيل:(والله حسن الثواب عنده) فإنّه قد يوهم أولًا أن يكون(حسن الثواب) خبرًا عن لفظ الجلالة؛ لتتابعهما من جهة، ولصحة الإخبار بالمصدر عن الذات من جهة أخرى، وهذا هو الوهم الذي نعنيه؛ لأنّ المعنى لا يتضح إلّا بالوقوف على عناصر الكلام جميعًا [(1)] . ومن ذلك أيضًا أنّ تأخير الخبر– إن كان جارًا ومجرورًا– قد يثير لبسًا إذا ما احتمل كونه متعلقًا من متعلقات الأفعال، فلا يدلّ شيء على كونه خبرًا إلّا التقديم، إذ يقع رفعًا لذلك اللَّبس والإبهام، ومما جاء على ذلك قوله تعالى:﴿ **لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ**﴾ [التوبة/108]، فتقديم الخبر في قوله:﴿فيه رجال يحبون أن يتطهروا﴾ وضع اللفظ والمعنى بوضوح وبيان؛ وذلك لأنّ تأخيره يوهم تعلقه بالفعل(يتطهروا) وهذا ما يثير لبسًا، ولا يحقق ما في الآية من معنى مراد [(2)] .

(1) ينظر: البنى النحوية وأثرها في المعنى: أحمد عبد الله حمود العاني، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم اللغة العربية،1423هـ–2003م/18.

(2) ينظر: البنى النحوية وأثرها في المعنى /18.

تأخير الخبر وجوبًا في مواضع منها :

1-أن يُخاف التباس المبتدأ بالفاعل نحو: (زيدٌ قام) بخلاف(زيدٌ قائم) أو(قام أبوه) و(أخواك قاما) فإن قلت: ألستم قد جوزتم في نحو: أقائمٌ زيد وجهين من وجوه الإعراب، أحدهما: أن يكون(قائم) خبرًا مقدمًا، (زيد) مبتدأ مؤخرًا، وثانيهما: أن يكون(قائم) مبتدأ، و(زيد) فاعلًا أغنى عن الخبر، فاحتمل في هذا المثال ونحوه أن يكون(زيد) فاعلاً وأن يكون مبتدأ، وهو جائز وارد في كثير من كلام العرب، فلماذا لم يمتنع خوف التباس المبتدأ بالفاعل؟ فالجواب إنّ خوف التباس المبتدأ بالفاعل مانع في حالة واحدة، وهي: أن يكون المسند فعلًا؛ للفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فإن كان المسند اسمًا كما في هذا المثال لم يمتنع [1] .

ومما ورد منه في السور المدنية ، قوله تعالى:﴿ **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ**﴾ [النساء/ 176]، ((فجملة(يفتيكم)خبر للفظ الجلالة ويمتنع تقديمها على المبتدأ لما يترتب على ذلك الوقوع في التباس المبتدأ بالفاعل)) [2] .

وقوله تعالى:﴿ **فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾ [النساء/141]،(الله) لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع، و(يحكم) فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر تقديره

(1) ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك،208/1.

(2) النحو القرآني قواعد وشواهد / 215.

هو [1] . فهنا الآية مشابهة في الحكم في وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ لما تقدّم توضيحه من مسألة عدم تقديم الخبر لكي يأمن اللَّبس في السياق.

2- أن يقترن الخبر بـ (إلّا) لفظًا أو معنى :

فالأول ورد في قوله تعالى:﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ** ﴾ [آل عمران /144]، جاء عن ابن هشام الأنصاري أنّ (ما) للنفي و(إلَّا) للحصر قطعًا، وليست صفته عليه وعلى آل بيته الصلاة والسلام منحصرة في الرسالة، ولكن لمّا استعظموا موته جُعِلوا كأنّهم أثبتوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويسمّى قصر إفراد [2] .

والثاني ورد في قوله تعالى:﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾ [المائدة/90]، أكّد تحريم الخمر والميسر وجوهًا من التأكيد منها تصدير الجملة بـ(إنَّما)، ومنها أنّه قرنهما بعبادة الأصنام ، ومنها أنّه جعلها رجسًا نحو قوله تعالى:﴿ **فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ**﴾ [الحج/30]، ومنها أنّه جعلهما من عمل الشيطان والشيطان لا يأتي منه إلّا الشر البحت، وهذا هو الاقتران المعنوي [3] .

(1) ينظر: الجدول في إعراب القرآن، 211/6.
(2) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،60/1.
(3) ينظر: الكشاف،707/1.

3- ((أن يكون المبتدأ مستحقًا للتصدير إمّا بنفسه أو بغيره متقدّمًا عليه، ومن الأسماء المستحقة للتصدير بنفسها مثل: أسماء الاستفهام والشرط، وكم الخبرية، ومن الأسماء المستحقة للتصدير بغيرها متقدما عليها ما اقترن بلام الابتداء فتأخر الخبر وجوبًا لكون المبتدأ اسم استفهام مثل قوله تعالى:﴿ **وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ**﴾ [المائدة/50])) [(1)] ، هذا استفهام على جهة الإنكار بمعنى: لا أحد فهذا ابتداء وخبر وحكمهما نصب على البيان لقوله:(لقومٍ يوقنون) أي عند قومٍ يوقنون [(2)] .

وجاء في البحر المحيط أنّ لا أحد أحسن من الله حكمًا. وتقدّم(وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) فجاءت هذه الآية مشيرة لهذا المعنى: أن حكم الله هو الغاية في الحسن وفي العدل . وهو استفهام معناه التقرير، ويتضمن شيئًا من التكبر عليهم، واللام في: لقومٍ يوقنون، للبيان فتتعلق بمحذوف أي: في هيت لك وسقيًا لك أي: هذا الخطاب، وهذا الاستفهام لقومٍ يوقنون [(3)] .

---

(1) ينظر: النحو القرآني قواعد وشواهد/216.

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت671هـ)تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش،ط2، دار الكتب المصرية – القاهرة 1384هـ - 1964 م،216/6.

(3) ينظر : تفسير البحر المحيط،516/3.

ومثال مجيء المبتدأ اسم شرط قوله تعالى:﴿ **فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[المائدة/3]، ذكر صاحب الكشاف أنّ قوله:(فمن اضطر) اتصل بذكر المحرمات وقوله:(ذلكم فسق) اعتراض أكد به معنى التحريم، وكذلك ما بعده؛ لأنّ تحريم هذه الخبائث من جملة الدين الكامل والنعمة التامة والإسلام المنعوت بالرضا دون غيره من الملل، ومعناه: فمن اضطرّ إلى الميتة أو إلى غيرها(في مخمصة) في مجاعة(غير متجانف لأثم) غير منحرف إليه، كقوله تعالى:﴿ **فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ** ﴾ [البقرة/173]،(فإنّ الله غفور رحيم) لا يؤاخذه بذلك [(1)] ، وقد جعلها ابن عاشور متصلة بقوله: ورضيت لكم الإسلام دينا، اتصال المعطوف بالمعطوف عليه، والفاء للتفريغ: تفريغ منّة جزئية على منّة كلّيّة ؛ وذلك أنّ الله امتنّ في هذه الجمل الثلاث بالإسلام ثلاث مرّات: مرّة بوصفه في قوله: دينكم، ومرّة بالعموم الشامل له في قوله: نعمتي، ومرّة باسمه في قوله: الإسلام [(2)] .

أمّا(كم) الخبرية فجاء عن ابن يعيش قوله:((فإذا كانت مرفوعة الموضع فالابتداء لا غير ولا تكون فاعلة لأنّ الفاعل لا يكون إلّا بعد فعل وكم لا تكون إلّا أولًا في اللفظ فإذا كان الفعل لها فإنّما يرتفع بضميرها به وهي مرفوعة بالابتداء،

(1) ينظر: الكشاف،640/1.

(2) ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 109/6.

فمثال كونها مبتدأة قولك في الاستفهام: كم درهمًا عندك، فـ(كم) في موضع رفع مبتدأ و(درهمًا) منصوب بـ(كم)؛ لأنّها في تقدير عدد منون أو فيه نون و(عندك) الخبر، والمعنى: أي عدد من الدراهم كائن عندك أو حاصل)) [1].

ويرجع الضمير إليه على اللفظ والمعنى تقول: كم رجل رأيته ورأيتهم، وكم امرأة لقيتها ولقيتهن [2] .

وجاء في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ**﴾ [البقرة/249]،هنا إخبار بصيغة(كم) المقتضية للتكثير، وقرأ أُبيّ [3] : وكأين، وهي مرادفة لـ(كم) في التكثير، ولم يأت تمييزها في القرآن إلّا مصحوباً بـ(من)، ولو حذفت(من) لانجرّ تمييز(كم) الخبرية بالإضافة، وقيل: بإضمار(من) ويجوز نصبه حملًا على(كم) الاستفهامية، وانتصب تمييز(كأين)، فتقول: كأين رجلًا جاءك، و(كم) في موضع رفع على الابتداء، و(من) في (من فئة)

(1) شرح المفصل،127/4.

(2) ينظر: المصدر نفسه،132/4.

(3) ينظر: معجم القراءات: د. عبد اللطيف الخطيب، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق،2000م،355/1.

قيل زائدة وليس من مواضع زيادتها، وقيل: في موضع الصفة لـ(كم)، و(فئة) هنا مفرد في معنى الجمع، كأنّه قيل: كثير من فئات قليلة غلبت [1] .

هذا هو الترتيب الطبيعي للجملة الاسمية وهو مجيء المبتدأ أولًا ويأتي بعده الخبر، ومن ضروريات الدراسة توجب علينا ذكر هذا الترتيب لكي تكون الدراسة وافية وشاملة.

تقديم الخبر وجوبًا :

وهذا ما يمثل صلب الدراسة وهو تغيير مكان الخبر وما يترتب على هذا التغيير من أثر ويتقدم الخبر وجوباً في المسائل الآتية:

المسألة الأولى : أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر ، نحو : في الدار رجلٌ ، فـ (في الدار) خبرٌ مقدم ، و(رجلٌ) مبتدأ مؤخر وجوبًا [2] .

وورد في السور المدنية في قوله تعالى:﴿ **خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴾ [البقرة/7]، وليس قوله(وعلى سمعهم) خبرًا مقدمًا (لغشاوة) لأنّ الأسماع لا تناسبها الغشاوة وإنّما يناسبها السد ألا ترى إلى قوله تعالى:﴿ **وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ**

(1) ينظر: تفسير البحر المحيط،277/2.

(2) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ، 1/ 218.

اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الجاثية/23]، ولأن تقديم قوله:(وعلى أبصارهم) دليل على أنّه هو الخبر؛ لأن التقديم لتصحيح الابتداء بالنكرة فلو كان قوله:(وعلى سمعهم) هو الخبر لاستغنى بتقديم أحدهما وأبقى على الآخر على الأصل من التأخير فقيل وعلى سمعهم غشاوة وعلى أبصارهم وفي تقديم السمع على البصر في مواقعه من القرآن دليل على أنه أكثر فائدة لصاحبه من البصر، فإن التقديم مؤذن بأهمية المقدم وذلك؛ لأنّ السمع آلة لتلقي المعارف التي بها كمال العقل ، وهو وسيلة بلوغ دعوة الأنبياء إلى إفهام الأمم على وجه أكمل من بلوغها بواسطة البصر أو فقد السمع ، ولأنّ السمع ترد إليه الأصوات المسموعة من الجهات الست بدون توجه ، بخلاف البصر فإنه يحتاج إلى التوجه بالالتفات إلى الجهات غير المقابلة [1] .

وفي ذلك ذهب النحاس إلى أنّ(غشاوة) رفعت بالابتداء وعند الكوفيين بالصفة [2] .

قوله تعالى: ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آَمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ** ﴾ [البقرة / 8]، ذكر الطاهر بن عاشور أنّ قوله:(ومن الناس) خبر مقدم لا محالة، وقد يتراءى أنّ الإخبار بمثله قليل الجدوى؛ لأنَّه إذا كان المبتدأ دالًا على ذات مثله ، أو معنى لا يكون إلّا في الناس كان الإخبار عن المبتدأ

(1) ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 258/1 .

(2) ينظر: إعراب القرآن : للنحاس ،1/ 186 .

بأنه من الناس أو في الناس غير مجدٍ بخلاف الخَضِر من الناس ، أي لا من الملائكة فإن الفائدة ظاهرة ، فوجه الإخبار بقولهم من الناس في نحو الآية وإنّ القصد إخفاء مدلول الخبر عنه كما تقول: قال: هذا إنسان، وذلك عندما يكسب الحديث ذمًا أو نقصانًا [1] .

وقد كثر تقديم الخبر في مثل هذا التركيب؛ لأنَّ في تقديمه أثرًا في الكلام من تنبيهٍ للسامع على ما سيذكر ، وتشويقٍ لمعرفةِ ما يتّم به الإخبار ولو أُخر لكان موقعه زائدًا لحصول العلم، وفي قوله تعالى:﴿ **لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [المائدة /120]، علَّق ابن عاشور بأنَّ تقديم المجرور باللام مفيد للقصر أي له لا غيره [2] .

وورد في البرهان أنّه للتبجيل والتعظيم ولإرادة المبالغة في التعظيم اختيرت(ما) على(من) لإفادة العموم فيتناول الأجناس كلها [3] . وهو أيضًا للتنبيه على كذب النصارى وفساد دعواهم في المسيح وأمه، وإنّما لم يقل ومن فيهن تغليبًا للعقلاء وقال:(وما فيهنَّ) اتباعًا لهم غير أولي العقل إعلامًا بأنّهم في غاية القصور عن

(1) ينظر: تفسير التحرير والتنوير،1/259-260.
(2) ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 7/ 120 .
(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن،1/183.

معنى الربوبية والنزول عن رتبة العبودية وإهانة لهم وتنبيهًا على المجانسة المنافية للألوهية، ولأنَّ (ما) يطلق للأجناس كلها فهو أولى بإرادة العموم [1] .

ويقع تقديم الخبر على المبتدأ عند النحويين لغرض التنبيه على أنَّ المتقدم خبر لا نعت حتى لا يقع اللَّبس بين الخبر والنعت لما بينهما من تقارب، وبما أنّ الخبر أقوى في الدلالة على المعنى من النعت، ونظرًا لأنّه عمدة وليس فضلة؛ لذلك تقدّم الخبر على المبتدأ ومنه قوله تعالى:﴿ **فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ**﴾ [البقرة/36] [2] . فـ(ولكم في الأرض) الواو عاطفة، (لكم) جار ومجرور متعلق بخبر مقدم، و(في الأرض) جار ومجرور، و(مستقرٌ) مبتدأ مؤخر [3] .

المسألة الثانية : مما يجب فيه تقديم الخبر أن يقترن المبتدأ بـ (إلاّ) لفظًا نحو قول ابن مالك في ألفيته:

---

(1) ينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المعروف بـ (تفسير البيضاوي): ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت 685هـ)،تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي،ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت،1418هـ،152/2.

(2) ينظر: عوارض التركيب في سورة البقرة دراسة نحوية وصفية: سامية مونس خليل أبو سعيفان، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية،1433هـ-2012م/69.

(3) الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: بهجت عبد الواحد صالح، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1414هـ- 1993م،49/1.

وَخَبَرَ المَحْصورِ قَدّمْ أبَدَا كَما لَنَا إلَّا اتّباعُ أحْمَدا [1] ،

فـ (لنا) خبر مقدم، و(اتباع) مبتدأ مؤخر، أو يقترن بـ (إلاّ) (معنى) نحو: إنما عندك زيد، فـ (عندك) خبر مقدم، و(زيد) مبتدأ مؤخر وهو محصور فيه والمعنى: ما عندك إلَّا زيد [2] .

وجليّ شأن الدلالة في منع تأخير الخبر وتقديم المبتدأ في أسلوب الحصر، بل إنّ المنع مفيد بالقصد؛ فبين التقديم والتأخير في الحصر معنيان، أولهما: يُمنع بمقتضاه تأخير الخبر، والآخر: يُمنع بمقتضاه تقديم الخبر فإن قلت:(ما في الدار إلّا زيد) الخبر:(في الدار) مسند إلى المبتدأ(زيد) وهذا المبتدأ مقرون بأداة الحصر(إلّا) فالخبر هنا محصور في المبتدأ، أي أنّ زيدًا وحده في الدار، ولو قلت:(ما زيد إلّا في الدار) فالمقصود أنّ زيدًا بالدار لا في موضع آخر [3]، وما سبق يتضمنه قول المبرد:((إذا قلت جاءني زيد فقد يجوز أن يكون معه غيره فإذا قلت ما جاءني إلّا زيد نفيت المجيء كُله إلّا مجيئه)) [4] .

---

(1) البيت في شرح ابن عقيل،240/1.

(2) ينظر : شرح التصريح على التوضيح:1/ 219 .

(3) ينظر: منع تقدم المبتدأ على الخبر توجيهًا دلاليًا: عبد الرحمن مصطفى القضاة، بحث في دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد43، العدد2، 709/2016.

(4) المقتضب،389/4.

فالتقديم والتأخير في هذه الحالة محكوم بالقصد؛ فإنّ قُصد حصر الخبر بالمبتدأ مُنع تقديم المبتدأ، نحو: ما في الدار إلّا زيد، وإن قُصد حصر المبتدأ بالخبر مُنع تقديم الخبر، نحو: ما زيد إلّا في الدار [1] .

ومما جاء على هذه المسألة في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ**﴾ [المائدة/ 99]، ففيها وجهان الأول: أنّه فاعل بالجار قبله لاعتماده على النفي أي: ما استقر على الرسول إلّا البلاغ. والثاني: أنّه مبتدأ وخبره الجار قبله ، وعلى التقديرين فالاستثناء مفرغ [2] .

وهنا لا يجوز تأخير الخبر(على الرسول) وتقديم المبتدأ(البلاغُ)؛ لكيلا يختل الحصر المطلوب، ويختلف المراد [3] .

المسألة الثالثة : يُمنع تقديم المبتدأ على الخبر إن كان الخبر واجب التصدير، كالاستفهام نحو: أين زيد؟ وكيف عمرو؟ والمضاف إليه، نحو: صبح أي يوم السفر؟[4] .

---

(1) ينظر: منع تقدم المبتدأ على الخبر توجيهًا دلاليًا/709.

(2) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف الحلبي ، ت 756 هـ ، تح : أحمد محمد الخراط ، دار القلم . دمشق ، 4/ 433 .

(3) ينظر: النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة: د. عباس حسن ، ط3 ، دار المعارف ، مصر،502/1.

(4) ينظر: همع الهوامع، 332/1.

ويتبادر لذهن القارئ أو الدارس أنّ حق الصدارة شأن لفظي [1] ، وهذا أمر يحتاج إلى مراجعة ونظر؛ فمنع تأخير ما حقه الصدارة له ارتباط وثيق بالمعنى، وحق الصدارة لم يأت لغاية لفظية [2] ، وهذا ما قاله ابن الحاجب:((كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصدر، كحروف النفي .. وكحروف التنبيه، والاستفهام)) [3] . فالصدارة مبدؤها المعنى والدلالة، وليست لفظية بحتة، ولمّا كان لبعض الألفاظ أثر جوهري في دلالة الجملة اقتضت الإفادة تقدمها، بل تصدير الجملة بها، فحروف الاستفهام، والشرط، والنفي، وغيرها لها أثر بالغ في توجيه الدلالة [4] ، ويوضح هذا قول ابن يعيش:((إنّ الاستفهام له صدر الكلام من قبيل أنّه حرف دخل على جملة تامة خبرية، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، فوجب أن يكون متقدمًا عليها؛ ليفيد ذلك المعنى فيها، كما كانت(ما) النافية كذلك؛ حيث دخلت على جملة إيجابية فنقلت معناها إلى السلب)) [5] .

(1) ينظر: ضوابط التقديم والتأخير في الجملة العربية: محمد علي محمد الزيوت، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2009م/28.

(2) ينظر: ينظر: منع تقدم المبتدأ على الخبر توجيهاً دلالياً/706.

(3) شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأستراباذي: تح: يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قاريونس– بنغازي، 1996م،336/4.

(4) ينظر: ينظر: منع تقدم المبتدأ على الخبر توجيهاً دلالياً/706.

(5) شرح المفصل،155/8.

ومثالها في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا**﴾ [آل عمران/37]، في هذه الآية تقدّم الخبر(أنّى) وجوبًا لكونه من ألفاظ الصدارة فـ(هذا) مبتدأ، وأنّى خبره، والتقدير: من أين [1] .

وقوله تعالى:﴿**يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آَمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ**﴾ [البقرة/ 214]، الاستفهام للاستبطاء لتأخره [2] .

وموضع(متى) خبر؛ لأنّه خبر المصدر [3] ، وهنا تقدّم الخبر؛ لأنّه من ألفاظ الصدارة، وهنا نجد الأثر في هذه الآية هو الاستفهام.

المسألة الرابعة : يمنع تقديم المبتدأ إن لابسه ضمير عائد على الخبر، وعلل ذلك بالاحتراز من عودة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة [4] . ومنع تقديم المبتدأ على الخبر في هذه المسألة، مثل(في الدار صاحبها) على ما فيه من مخالفة للأصل أولى من القول(صاحبها في الدار)؛ لأنّ مخالفة الأصل هنا لا تؤدي إلى لبس في المعنى، بينما تؤدي التزام الأصل وعودة الضمير على متأخر في اللفظ

---

(1) ينظر: التبيان للعكبري،256/1.

(2) ينظر: أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير: جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر الجزائري،ط5، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية 1424هـ/2003م،193/1. وأنوار التنزيل وأسرار التأويل،135/1.

(3) ينظر: التبيان للعكبري،172/1.

(4) ينظر: همع الهوامع،333/1.

والرتبة إلى اللبس في المعنى؛ ولأنّ المعنى هو الغاية من الكلام، كانت صيانته واجبة، وعليه ارتقت حالة تقديم الخبر على المبتدأ من الأولوية إلى الوجوب [1] ، عملًا بالقاعدة الأصولية(ما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب) [2] ، وبوجوب الشيء يصبح نقيضه ممنوعًا؛ وعليه بوجوب تقدم الخبر يصبح تقديم المبتدأ ممنوعًا، ومثالها في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا**﴾ [محمد / 24]، فـ (أقفالها) مبتدأ مؤخر و(على قلوب) خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لئلا تعود الهاء المتصلة بـ (أقفالها) على (قلوب) وهي متأخرة في الرتبة؛ لأنَّها بعض متعلق الخبر؛ لأن الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به ، ومتعلق الخبر رتبته التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة [3] . فوجب تقديم الخبر(على قلوب) وتأخير المبتدأ(أقفالها) خلافًا للأصل، صيانةً للمعنى؛ إذ إنّ في ذلك تلافيًا لحدوث اللّبس في إحالة الضمير؛ إذ إنّ إتيان ترتيب الكلام على وفق الأصل يكون(أم أقفالها على قلوب) وعندئذ يلتبس القارئ في إحالة الضمير(ها)، أيعود على اسم سابق أم على الاسم اللاحق(قلوب)، واحترازًا من وقوع هذا اللبس وجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، فحكم تقديم الخبر(على قلوب) على

(1) ينظر: منع تقدم المبتدأ على الخبر توجيهًا دلاليًا/708.

(2) ينظر: العدة في أصول الفقه: أبي يعلي محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، تح: أحمد بن علي سير المباركي،ط3، الرياض- المملكة العربية السعودية،1414هـ-1993م،419/2.

(3) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ،1/ 220 .

المبتدأ(أقفالها) وجوبًا؛ لأنّ في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر، وكذلك في بقية الآيات التي تأتي على هذا الشكل، وقوله تعالى:﴿ **وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ**﴾ [البقرة/236]، فـ(على الموسع) خبر مقدم، و(قدره) مبتدأ مؤخر [1] ، هنا تنبيه على المقصود من هذه الآية فيقال: إنَّ عقد النكاح يوجب بدلًا على كل حال، ثم ذلك البدل إمَّا أن يكون مذكورًا أو غير مذكور، فإن كان البدل مذكورًا، فإن حصل الدخول استقّر كلّه، وهذا هو حكم المطلقات التي ذكرهن الله تعالى قبل هذه الآية، وإن لم يحصل الدخول سقط نصف المذكور بالطلاق، وهذا هو حكم المطلقات التي ذكرهن الله تعالى في الآية التي تجيء عقيب هذه الآية، فإن لم يكن البدل مذكورًا، ولم يحصل الدخول فهي هذه المطلقة التي ذكر الله تعالى حكمها في هذه الآية وحكمها أنَّه لا مهر لها، ولا عدّة عليها، ويجب عليه لها المتعة [2] ، فكان منع تقديم المبتدأ خدمةً للمعنى على الرغم من مخالفة الأصل، وهو للاحتراز من عودة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة والمخالفة هنا لا تؤدي إلى لبس في المعنى؛ ولأنَّ المعنى هو الغاية من الكلام،

(1) تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه: الشيخ محمد علي طه الدرة، ط1، دار ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق-بيروت، 1430هـ-2009م،565/1.

(2) ينظر: مفاتيح الغيب (تفسير الرازي)،474/6.

كانت صيانته واجبة، وعليه ارتقت حالة تقديم الخبر على المبتدأ من الأولوية إلى الوجوب [1] .

وقوله تعالى:﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ [البقرة /6]، هنا(سواء عليهم) ابتداء وقوله:(أأنذرتهم أم لم تنذرهم) استفهام بمعنى الخبر في موضع الرفع خبر(سواء) والتقدير(سواء عليهم الإنذار وترك الإنذار) والجملة خبر(الذين)، ويرى أبو البركات بن الأنباري أنّ في (سوء) لوجهين:

الأول: أنّها مبتدأ وخبره الجملة الفعلية (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) ويشير بعدها سؤالًا افتراضيًا ويقول: فإن سأل سائل وقال: أنّ الخبر إذا جاء جملة فلا بدّ أن يحتوي على ضمير يعود على المبتدأ، ويجيب على التساؤل قائلًا: أنّ الكلام محمول على المعنى والتقدير(سواء عليهم الإنذار وتركه) فهنا انزل الفعل منزلة المصدر، ويورد مثالًا على ذلك ويقول: كقولهم: تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، فإنّه منزّل منزلة (سماعك) وفي هذه الحالة أي إذا ترك الفعل منزلة المصدر كان(سواء) خبرًا مقدمًا في المعنى وإن كان مبتدأ في اللفظ، ويقوي هذا الرأي ويقول: ألا ترى أنّ معنى الخبر مقصور فيه وهو الاستواء ومعنى المخبر عنه مقصور في الإنذار وتركه.

(1) ينظر: منع تقدم المبتدأ على الخبر توجيهاً دلالياً/708.

الثاني: أن يكون (سواء) مرفوعًا؛ لأنّه خبر(إنّ) وما بعده في موضع رفعٍ بفعله [1]، وفي إعراب للدرة (سواء) خبر مقدم، و(عليهم) جار ومجرور متعلقان بـ (سواء أأنذرتهم) ، و(ءأنذرتهم) الهمزة حرف استفهام وتسوية، و(أنذرتهم) فعل وفاعل ومفعول به، والجملة الفعلية، وهمزة التسوية في تأويل مصدر في محل رفع مبتدأ مؤخر [2] .

ذكر ابن عاشور أنّ تصدير الجملة بحرف التأكيد يكون إمّا لمجرد الاهتمام بالخبر وغرابته دون رَدّ الإنكار أو الشك؛ لأنّ الخطاب للنبي (صلى الله عليه وآله) وللأمة وهو خطاب أُنُف بحيث لم يسبق شك في وقوعه أو لردّ الشك تخريجًا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر؛ لأنّ حرص النبي (صلى الله عليه وآله) على هداية الكافرين تجعله لا يقطع الرجاء في نفع الإنذار لهم وحاله كحال من شك في نفع الإنذار، أو لأن السامعين لما أجرى على الكتاب من الثناء ببلوغه الدرجة القصوى في الهداية يطمعهم أن تؤثر هدايته في الكافرين المعرضين وتجعلهم كالذين يشكون

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي،ط1، عالم الكتب، 1408هـ-1988م،77/1. وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات بن الأنباري، تح: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ-1980م،49/1.

(2) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،40/1.

في أن يكون الإنذار وعدمه سواء فأخرج الكلام على خلاف الظاهر ونزل غير الشاك منزلة الشاك [1] .

المسألة الخامسة: يجب تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة سواء كان جارًا ومجرور أم ظرفًا، وإنّما وجب تقديم الخبر ليصحّ الابتداء بتلك النكرة؛ لرفع إلباس الخبر بالصفة [2] ، ومن أمثلتها في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ**﴾ [البقرة/10]، يوضّح أبو السعود المراد من هذه الآية بقوله:((المرض عبارة عّما يعرض للبدن فيخرجه عن الاعتدال اللائق به، ويوجب الخلل في أفاعيله، ويؤدي إلى الموت، استُعير ههنا لما في قلوبهم من الجهل وسوء العقيدة وعداوة النبي (صلى الله عليه وآله) وغير ذلك من فنون الكفر المؤدي إلى الهلاك الروحاني، والتنكير للدلالة على كونه نوعًا مبهمًا غير ما يتعارفه الناس من الأمراض، الجملة مقررة لما يفيده قوله تعالى:(ما هم بمؤمنين) من استمرار عدم إيمانهم، أو تعليل له

(1) ينظر: تفسير التحرير والتنوير،1/247-248.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح،1/209.

كأنّه قيل ما لهم لا يؤمنون فقيل: في قلوبهم مرض يمنعهم فزادهم الله مرضًا بأن طبع على قلوبهم..)) [1] .

وبيّن لنا الطاهر بن عاشور سبب التقديم هنا للاهتمام بقوله:((ولهذا قدّم الظرف وهو (في قلوبهم) للاهتمام؛ لأنّ القلوب هي محل الفكرة في الخداع فلمّا كان المسؤول عنه هو متعلقها وأثرها كان هو المهتم به في الجواب. وتنوين(مرض) للتعظيم وأطلق القلوب هنا على محل التفكير كما تقدم عند قوله تعالى:﴿**خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِم**﴾ [البقرة/7]... والمراد بالمرض في هاته الآية هو معناه المجازي لا محالة لأنّه هو الذي اتصف به المنافقون وهو المقصود من مذمتهم وبيان منشأ مساوي أعمالهم)) [2] .

وقوله تعالى:﴿ **وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ**﴾ [البقرة/36]، تقدَّم الخبر في الآية المباركة؛ لأنّ المبتدأ نكرة محضة و(لكم في الأرض مستقر) مبتدأ وخبر. و(لكم)هو الخبر، و(في الأرض) متعلق بـ(مستقر) بعدهما الذي هو المبتدأ، والخبر هنا مصحح لجواز الابتداء بالنكرة [3] .

---

(1) تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم): أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت 982هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت ،42/1.

(2) تفسير التحرير والتنوير،279/1. وينظر البحر المديد،76/1-77.

(3) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،116/1-117.

ويؤيد الآلوسي هذا بقوله:((والمستقر اسم مكان أو مصدر ميمي... وهو مبتدأ خبره(لكم) وفيه متعلق بما تعلق به...)) [1] ، وقد قدّم المسند على المسند إليه للتنبيه على أنَّه خبر لا صفة كما ذهب إلى ذلك السكاكي إذ إنّ تقديم الجار والمجرور يدفع كل توهم في كون الخبر نعتًا [2] .

هذه المسائل التي وردت في هذا البحث تخصُّ المبتدأ والخبر من جهة التقديم والتأخير، وما يترتب عليهما من آثار جراء هذا التغيير في مواضع كلّ منهما فقد أزال اللَّبس عن الكلام ولو تأخر لكان زائدًا ونبّه بما هو مخبرٌ عنه والتشويق لما يُسمع ودلّ على التعظيم والإهانة والتخصيص والاهتمام بالمتقدم وغيرها من الأمور التي ذكرناها سابقًا.

(1) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت 1270هـ)،تح: علي عبد الباري عطية،ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1415 هـ،238/1.

(2) ينظر: مفتاح العلوم: لأبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1403هـ–1983م/219.

المبحث الثاني

الفعل والفاعل

وصف علماء العربية الفاعل بأنّه كلّ اسم بعد فعل أسند ونسب ذلك الفعل إلى هذا الاسم إذ ورد الفاعل في العربية اسمًا ظاهرًا بعد فعل تام أو ضميرًا سواء أكان هذا الضمير متصلًا كواو الجماعة ونون النسوة وألف الاثنين والتاء المتحركة، أم ضميرًا مستترًا .

فقد وضع سيبويه بابًا للفاعل سمّاه:(باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول) [1] . وقد تحدّث عن هذا البَّاب قائلًا :((فأمّا الفاعل الذي لا يتعدّاه فعله كقولك : ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمرٌ)) [2] .

تأخير الفاعل وتقديمه على عامله:

إنّ التركيب النحوي في إسناد الفاعلية يقتضي تقديم المسند على المسند إليه وبتعبير آخر أن يتقدم الفعل على الفاعل؛ فإن تقديم المسند إليه على الفعل نُظِرَ في

(1) ينظر: الكتاب، 33/1.

(2) المصدر نفسه ،33/1.

سبب ذلك [1] ، وقد اختلفت الآراء في تسمية هذه المسألة، فبعضهم يقول: رفع الاسم بالابتداء [2] ، وبعضهم يصطلح عليه تقديم المبتدأ على الفعل [3] ، وبعضهم يُسمّيه: تقديم المسند إليه على الفعل [4] ، وهذا الخلاف عائد إلى سؤال نحوي مفاده: هل يجوز تقديم الفاعل على الفعل؟ وهذا ما سنوضحه في البحث والآراء التي تنكر التقديم والأخرى التي تجيزه .

ذكر أبو البركات الأنباري(ت577هـ) سبب عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل بأنّ الفاعل تنزّل منزلة الجزء من الكلمة، (وهو الفعل) [5] .

وتحدث ابن عقيل عن موضع الفاعل قائلًا: ((حكم الفاعل التأخير عن رافعه – وهو الفعلُ أو شِبْهُه– نحو: قَامَ الزيدان، وزيد قَائِمٌ غُلامَاهُ ، وقَامَ زَيْدٌ، ولا يجوز تقديمه على رافعه؛ فلا تقول: الزيدان قام، ولا زيد غلاماه قائم، ولا زيد قام على أن يكون زيد فاعلًا مُقَدَّمًا، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير

(1) ينظر: التقديم والتأخير في سورة البقرة: د. أحمد قاسم كسار، بحث منشور في المجلة العلمية لبحوث القرآن /47.
(2) ينظر: التبيان للعكبري،99/1.
(3) ينظر: معاني النحو،171/1.
(4) ينظر: علل التعبير القرآني عند الزمخشري: أسعد عبد العليم السعدي، رسالة ماجستير في جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية، قسم اللغة العربية،2000 م/103.
(5) ينظر: أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري، تح: محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق/79.

مستتر، والتقدير زَيْدٌ قَامَ هُوَ وهذا مذهب البصريين، وأمّا الكوفيون فأجازوا التقديمَ في ذلك كله)) [1] . وجاء عن الأشموني أنّ الكوفيين أجازوا تقديم الفاعل مع بقاء فاعليته [2] .

أمّا الأزهري (ت905هـ) فأشار إلى حكم الفاعل ووقوعه بعد المسند، ووجوب تأخيره عن المسند وهو المذهب البصري وعن الكوفيين جواز تقديم الفاعل عن المسند [3] .

ممّا تقدّم يتضّح لنا أنّ الفاعل والفعل يُعدان كالكلمة الواحدة، وأنّ الفاعل لا يتقدّم على الفعل والآراء التي ذُكرت في هذا الشأن وأبرزها المذهب البصري الذي يمنع تقديم الفاعل على فعله، أما المذهب الكوفي الذي يجيز تقديمه على الفعل واعتبروا هذا الأمر للضرورة ولمناسبة السياق التي يحتم تقديم الفاعل على فعله.

تأخير الفاعل وتقديمه:

أولًا: تقديم الفاعل على الفعل:

ويمكن تفصيل ذلك من طريق مذهبين نحويين هما:

---

(1) شرح ابن عقيل : 77/2.

(2) ينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : محمد بن علي الصبّان (ت1206هـ) ، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية،65/2.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح،396/1-397.

المذهب الأول: وهم البصريون وعندهم لا يجوز تقديم الفاعل على رافعه؛ فلا تقول : (الزيدان قامَ) ولا(زيدٌ غلاماه قائمٌ) ولا (زيدٌ قامَ) على أن يكون (زيدٌ) فاعلًا مقدمًا ،بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر والتقدير (زيدٌ قام هو) [1] ، وهذا ما وجدناه في السور المدنية في قوله تعالى:﴿ **اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ** ﴾ [البقرة/15]، إذ جاء إعراب لفظ الجلالة(الله) مبتدأ و(يستهزئ) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا يعود على لفظ الجلالة (الله) [2] . فلم يعربوه فاعلًا وإنّما جعلوه مبتدأ، وما بعده الجملة خبر وفاعلها مستتر يعود على لفظ الجلالة (الله)، وفي هذه الآية الكريمة ظهرت آراء ووجهات نظر عند المفسرين وما ظهر من أثر نتيجة التقديم الذي حصل. وذهب الزمخشري والطاهر بن عاشور إلى عدم عطف جملة(الله يستهزئ بهم) على ما قبلها؛ لأنّها جملة مستأنفة استئنافًا بيانيًا جوابًا لسؤال مقدر، وذلك أنّ السامع لحكاية قولهم للمؤمنين:﴿آمنا﴾ [البقرة/14]، وقولهم لشياطينهم:﴿أنّا معكم﴾ [البقرة/14]، فقد راجت حيلتهم على المسلمين الغافلين عن كيدهم وهل يتفطن متفطن في المسلمين لأحوالهم فيجازيهم على استهزائهم، أو هل يرد لهم ما راموا من المسلمين، ومن الذين يتولى مقابلة صنعهم فكان للاستئناف بقوله:(الله يستهزئ

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: 77/2.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش :38/1.

بهم) غاية الفخامة والجزالة [1] ، وهو واقع موقع الاعتراض والأكثر في الاعتراض ترك العاطف وكان ذكر(يستهزئ) دليلًا على أنّ مضمون الجملة مجازاة على استهزائهم. ومن أجل اعتبار الاستئناف قُدّم لفظ الجلالة الله على الخبر الفعلي، ولم يقل يستهزئ الله بهم؛ لأنّ مما يجول في خاطر السائل أن يقول: مَنْ الذي يتولى مقابلة سُوء صنيعهم؟ فأُعلم أنّ الذي يتولى ذلك هو ربُّ العزة تعالى، وفي ذلك تنويه بشأن المنتصر لهم وهم المؤمنون كما قال تعالى:﴿**إنّ الله يدافع عن الذين آمنوا**﴾ [الحج/38]، فتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي هنا لإفادة تقوية الحكم لا محالة ثم يفيد مع ذلك قصر المسند على المسند إليه فإنّه لما كان تقديم المسند إليه على المسند الفعلي في سياق الإيجاب يأتي لتقوية الحكم ويأتي للقصر على رأي الشيخ عبد القاهر [2]، وصاحب الكشاف [3] ، كما صرّح به في قوله تعالى:﴿ **وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ** ﴾ [المزمل/20]، كان الجمع بين قصد التقوى وقصد التخصيص جائزًا في مقاصد الكلام البليغ وقد جوّزه في الكشاف عند قوله تعالى:﴿ **فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا** ﴾ [الجن/13]؛ لكي يراعي البليغ الخصوصيات في الكلام البليغ فكيف بأبلغ كلام، ولذلك يقال النكتُ لا تتزاحم [4] .

(1) ينظر: الكشاف،105/1، و تفسير التحرير والتنوير،293/1.

(2) ينظر: دلائل الإعجاز/107.

(3) ينظر: الكشاف،643/4-644.

(4) ينظر: تفسير التحرير والتنوير،293/1.

وأشار ابن عادل إلى أنّ لفظ الجلالة(الله) رفع بالابتداء، و(يستهزئ) جملة فعلية في محلّ رفع خبر، و(بِهِمْ) متعلّق به، ولا محل لهذه الجملة لاستئنافها، و(يَمُدُّهُمْ) في محل رفع أيضًا لعطفه على الخبر، وهو(يستهزئ)، ثم بينما كان السامع منتظرًا من انصباب الكلام مقابلة المؤمنين لهم رأى أنّ الله قابلهم بدلًا عن المؤمنين إشارة إلى تشريفهم، ورمزًا إلى أنّ استهزاءهم في مقابلة جزاء الله تعالى كالعدم، وايماءً الى حمقهم وزجرهم؛ إذ كيف يُستَهْزأُ بمن كان الله حاميه؟ فقال عزَّ وجلَّ:(الله يستهزئُ بهم) أي يعاقبهم على استهزائهم أشد جزاء بصورة استخفاف وتهكم بهم في الدنيا والآخرة مع الاستمرار التجدديّ [1] . بعد ذلك يبيّن لنا سبب الافتتاح بلفظ (الله) مع أنّ ذهن السامع كان منتظرًا لتلقي مقابلة المؤمنين ففيه إشارة إلى تشريف المؤمنين، وهي أن ذلك يدل على شرف المؤمنين ومنزلتهم عند الله إذ إنَّ الله هو الذي يتولى الاستهزاء بهم انتقامًا للمؤمنين ولا يحوج المؤمنين إلى أن يعارضوهم باستهزاء مثله فناب الله عنهم واستهزأ بهم الاستهزاء الأبلغ الذي ليس استهزاؤهم عنده من باب الاستهزاء إذ ينزل بهم من النكال ويحل عليهم من الذل والهوان ما لا يوصف به ودلت الآية على قبح الاستهزاء بالناس، وقد قال تعالى:﴿ **لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ**﴾ [الحجرات/11]، وقال في قصة موسى(عليه السلام):﴿**قالُوا أَتَتَّخِذُنا هُزُواً**

(1) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحلبي، تح: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معّوض،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1419هـ-1998م،1/363-365.

قالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجاهِلِينَ﴾ [البقرة/61]، فأخبر أنه فعل الجاهلين وإذا كان الاستهزاء بالناس قبيحا فما جزاء الاستهزاء بالله [1] . وأثر تقديم المبتدأ هنا في الآية الكريمة عند الدكتور السامرائي هو إظهار تعظيمه أو تحقيره [2] .

واستدلّ البصريون على أنّه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين: **الأول:** إنَّ الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعًا فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله [3] .

وذكر أبو البركات الأنباري أنّه إذا اتصل ضمير الفاعل بالفعل سكنت لام الفعل، كما في قوله تعالى:﴿ **وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**﴾ [البقرة/51]، لئلا يتوالى أربع حركات لوازم في كلمة واحدة إلّا أنْ يحذف من الكلمة شيء للتخفيف فلو لم ينزلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سنخ الفعل وإلّا لما سكنوا لامه، ألا ترى أنّ ضمير المفعول لا يسكن له لام الفعل إذا اتصل به؛ لأنّه في نيّة الانفصال، قال تعالى:﴿ **وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا**

(1) ينظر: روح البيان: إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي ، المولى أبو الفداء (ت1127هـ)، دار الفكر – بيروت،63/1.

(2) ينظر: معاني النحو،146/1.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل،77/2.

غُرُورًا﴾ [الأحزاب/12]، فلم يسكن لام الفعل إذ كان في نيّة الانفصال بخلاف قوله تعالى:(وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى)؛ لأنّه ليس في نيّة الانفصال [1] .

الثاني: إنَّ تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ وذلك أنّك إذا قلت : زيدٌ قام ــ وكان تقديم الفاعل جائزًا ـ لم يدر السامع أأردت الابتداء بـ(زيد) والإخبار عنه بجملة (قام) وفاعله المستتر، أم أردت إسناد (قام) المذكور إلى (زيد) المذكور على أنَّه فاعل ، وقام حينئذ خال من الضمير ولا شك أن بين الحالتين فرقًا فإنّ جملة الفعل وفاعله تدلُّ على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدلّ على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لـ(زيد) ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنّه مما لا يتعلّق به المقصود من إفادة إسناد القيام لـ(زيد) على جهة وقوعه منه وأنّه مما يتعلّق به غرض أهل البلاغة في بحثهم عن معان للتراكيب غير المعاني الأولية التي تدلّ عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها [2] .

مما تقدم تبين أنّ البصريين لمْ يجيزوا تقديم الفاعل على الفعل بسبب أنّ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ومثلنا له في سورة البقرة كيف سكنت لام الفعل لكي لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة بوصف أنّ (وَعَدْنَا) التي هي من الفعل والفاعل(نا) كلمة واحدة، والمسألة الثانية أمن اللبس وكما توضح في جملة(زيدٌ قامَ).

---

(1) ينظر: أسرار العربية /80-81.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل :2/ 77 .

المذهب الثاني: وهم الكوفيون الذين أجازوا التقديم في ذلك كلّه إذ يجعلون الاسم المتقدم في الجملة فاعل للفعل الذي بعده واستدلّ الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه ، بوروده عن العرب واستشهدوا بقول الزّبّاء الذي يُعدُّ حجة عندهم وسنتناول هذا القول والآراء التي ذُكرت فيه والآراء الأخرى التي اعترضت عليه، ففي قول الزَّبَّاءُ [1] : (بحر الرجز)

ما للجمالِ مشيُها وئِيدًا أ جندلًا يحمِلن أم حديدا .

في رواية من روى (مشيها) مرفوعا ، قالوا : ما : اسم استفهام مبتدأ ، وللجمال : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ ، مشي: فاعل تقدم على عامله [2] .

وذكر السيوطي أنَّ الكوفيين يجوّزون تقديم الفاعل على فعله مستشهدًا بقوله: زيدٌ قام، واستدلالهم بالبيت الشعري للزّبّاء الذي ذكرناه وتأوّلَه البصريون على الابتداء، وإضمار الخبر الناصب: وئدًا، أي: ظهر أو ثبت [3] .

(1) البيت للزَّبَّاء، في أدب الكاتب: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة،(ت276هـ)، تح: محمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، بيروت– شارع سوريا/200،ولسان العرب، (وأد)،443/3.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل،77/2.

(3) ينظر: همع الهوامع ،511/1.

وأشار الدكتور فاضل السامرائي إلى هذه المسألة وبيّن أنّ الكوفيين يجوز عندهم أن يتقدم الفاعل على فعله فإن(سعدٌ حَضَر)، يكون الفاعل هو (سعد) للفعل(حَضَرَ)[1].

ثانيًا: تقديم الفاعل على المفعول به:

الأصل أنْ يتقدم الفاعل على المفعول نحو قولك: أكرم خالدٌ سعيدًا، فهذا التعبير هو التعبير الطبيعي في اللغة، ويقال والمخاطب خالي الذهن، فإنْ حصل أي تغيير في هذه الصورة فإنّما يحصل لغرض، وذلك كأنْ تقول: خالدٌ أكرم سعيدًا، بتقديم المسند إليه، أو أكرم سعيدًا خالدٌ، بتقديم المفعول به على الفعل [2] ، ويذكر النحويون أنّ الأصل أنْ يلي الفاعل الفعل [3] .

جواز تقديم الفاعل على المفعول وتأخيره إذا أمن اللبس ومن ذلك :

1- أن يكون الفاعل والمفعول اسمين ظاهرين بشرط أمن اللبس، وجاء في قوله تعالى:﴿ **وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ**﴾ [النمل/16]، ويجوز في غير القرآن نقول: وورث داوود سليمان.

---

(1) ينظر: معاني النحو، 40/2 .

(2) ينظر: معاني النحو،47/2.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل،76/2، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 1375هـ-1955م،169/1،وهمع الهوامع،515/1.

2-أن يتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعل؛ لأنّ الضمير المتصل بالمفعول به إذا قُدِم على الفاعل يعود حينئذٍ على متأخر لفظًا لا رتبة ؛ لأنّ رتبة الفاعل التقديم وذلك جائز، وجاء ذلك في قوله تعالى:﴿ **وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا**﴾ [الزلزلة/2]،فـ(الأرض) فاعل، ويجوز في غير القرآن تأخيره فيقال: وأخرجت أثقالها الأرض[1]، وهنا دلت الآية على التعظيم للأمر الحاصل عند زلزلة الأرض فتخرج الأرض ما في باطنها [2] .

وجوب تقديم الفاعل على المفعول به وذلك على النحو الآتي:

1-إذا خيف اللبس بانتقاء الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معًا مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر، ومثله في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى**﴾ [البقرة/282]، فلفظ(إحداهما) فاعل مؤنث، ولفظ(الأخرى) مفعول به، فالسابق هو الفاعل وجوبًا ؛ لأنّه لو أخر لألتبس بالمفعول؛ لأنّ حركة الإعراب غير ظاهرة فيهما فكلاهما اسم مقصور [3] .

(1) ينظر: النحو القرآني قواعد وشواهد/196.
(2) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 230/20.
(3) ينظر: النحو القرآني قواعد وشواهد/197.

وأجاز أبو حيان أنْ يكون(إحداهما) مفعولًا و(الأخرى) فاعلًا؛ لزوال اللبس إذ معلوم أنّ المذكرة ليست الناسية فجاز أنْ يتقدم المفعول ويتأخر الفاعل فيكون نحو: كسر العصا موسى [1] .

2-إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا والمفعول اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا ، فالأول: مثل قوله تعالى:﴿ **وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ**﴾ [الشرح/4]، فالضمير (نا) هو الفاعل، و(ذكرك) هو المفعول به [2] ، وفي هذه الآية إقرار بفضل الله (سبحانه وتعالى) وإلزام الإيمان به [3] . والثاني: قوله تعالى:﴿ **وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ**﴾ [المنافقون/4]،فـ(التاء) فاعل رأى، و(هم) ضمير مفعول به وكلاهما ضمير متصل [4]، هنا توبيخ، فهم كانوا رجالًا لهم أجسام جميلة وكلام فصيح، وجعلهم الله (سبحانه وتعالى) كالخشب المسندة، وإنَّما هي أجرام لا عقول لها، معتمدة على غيرها [5] .

---

(1) ينظر: تفسير البحر المحيط،366/1.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،516/10.

(3) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت 427هـ)،تح: الإمام أبي محمد بن عاشور،ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان،1422، هـ – 2002 م،233/10.

(4) النحو القرآني قواعد وشواهد/198.

(5) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت546هـ) ، تحقيق وتعليق الرحالة الفاروق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال

وهذا هو الترتيب الطبيعي بالنسبة للفاعل، وهو أن يأتي الفعل وبعده الفاعل ومن بعده المفعول به وقد اوجبت الدراسة علينا ذكر هذه المسألة لكي نكون ملمين بالمادة الخاصة بالفاعل. هذا ما وجدناه في موضوع الاسناد الفعلي في السور المدنية وتقديم المسند إليه على المسند ووضحنا التغيير الحاصل في دلالته عند تغيير رتبته والأثر الذي حصل نتيجة ذلك.

هذا ما تمّ دراسته في موضوع التقديم والتأخير في رتبة الفعل والفاعل في السور المدنية والآثار التي تنتج عن هذا التغيير في رتبة كل منهما ومن هذه الآثار الاختصاص، والتوبيخ، والوعيد، والتأكيد، والتفخيم، والتقرير.

السيد إبراهيم ومحمد الشافعي الصادق العنّاني ، ط2 ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، 2007م ،312/5.

المبحث الثالث

النَّواسخ (كان، وليس، وإنَّ)

مفهوم النَّسخ في اللغة والاصطلاح:

النَّسخ لغة:

قال الخليل:((والنَّسْخُ: إزالتُك أمرًا كان يُعْمَلُ به، ثم تَنْسَخُهُ بحادثٍ غَيْرِه، كالآية تُنْزَلُ في أمر لم يُخفَّف فتُنْسَخُ بأُخْرَى، فالأولى منسوخة)) [1] .

وذهب ابن فارس إلى أنَّ:((النون والسين والخاء أصلٌ واحد، إلّا أنَّه مختلفٌ في قياسه. قال قوم: قياسُه رفعُ شيءٍ وإثبات غيره مكانه. وقال آخرون: قياسُه تحويلُ شيءٍ إلى شيءٍ... والنَّسخُ: أمرٌ كان يعمل به من قبل ثم يُنسخ بحادثٍ غيره)) [2] .

وعن الفيروز آبادي:((نَسَخَه: كمَنَعَه: أزاله، وغَيَّره، وأبْطَلَه، وأقامَ شيئًا مُقَامَه، والشيء: مَسَخَه، والكِتابَ : كَتَبَه عن مُعارَضَةٍ، كانْتَسخَه واسْتَنْسَخَه)) [3] .

---

(1) العين (نسخ)215/4.

(2) مقاييس اللغة(نسخ)424/5.

(3) القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تح: أنس محمد الشامي و زكريا جابر أحمد، دار الحديث القاهرة، 2008م،(نسخ)/1604.

ممّا سبق تبيّن لنا بأنّ النَّسخ لغةً يدلُّ على الإزالة لعمل كان يُعمل به وتّم نسخهُ بحادثٍ غيرهُ والتبديلِ والرفعِ والمنعِ وإبطالِ شيءٍ وإقامةِ شيءٍ مقامهُ.

النَّسخ اصطلاحًا:

عرّفه ابن هشام بقوله:((النواسخ: جمع ناسخ، وهو ما يرفع حكم المبتدأ والخبر. وهو ثلاثة أنواع: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو كان وأخواتها، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو إنَّ وأخواتها، وما ينصبهما معًا، وهو ظَنَّ وأخواتها)) [1] .

وحدّه الجرجاني بأنّه:((عبارة عن التبديل والرفع والإزالة يقال: نَسَخَت الشّمس الظِلّ أزالته)) [2] .

وعرف الدكتور عبده الراجحي النَّواسخ بقوله:((كلمات تدخل على الجملة الاسمية فتنسخ حكمها أي تغيره بحكم آخر. والمهم أن الجملة التي تدخل عليها هذه النواسخ هي جملة اسمية حتى إن كان الناسخ فعلًا)) [3] .

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى/127.

(2) معجم التعريفات: الجرجاني(نسخ)/202.

(3) التطبيق النحوي: عبده الراجحي،ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1998م/111.

وحدها الدكتور محمد أسعد النادري بأنّها:((هي الكلماتُ التي تدخلُ على المبتدأ والخبرِ، فتنسخُ الابتداء وتحلُّ محلَّهُ، فتعملُ فيهما وتغيّرُ حركةَ إعرابِهِما وتُلغي صدارةَ المبتدأ)) [1] .

وسُمّيت النّواسخ بهذا الاسم؛ لأنّها تدخل على المبتدأ والخبر فتغير اسمها وعلامة إعرابها، ومكان المبتدأ ولأنّها تُحدث نسخًا، أي: تغييرًا [2] .

نستنتج من تعريف النَّواسخ لغة واصطلاحًا أنّ النّواسخ هي العوامل الفعلية والحرفية التي تدخل على الجملة الاسمية، فتغيّر الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر وتنقله إلى حكم آخر جديد ينسجم مع الوضع الذي جدَّ عليهما، وسنوضح أقسامها وعملها ومعانيها واستعمالاتها والتقديم والتأخير الحاصل في رتبة أسمائها وأخبارها سواء أكان هذا التقديم بين الاسم والخبر أم التقديم على النّواسخ نفسها ويكون هذا التقديم وجوبًا وجوازًا في السور المدنية كما سيأتي.

(1) نحو اللغة العربية: محمد أسعد النادري،ط2،المطبعة العصرية، بيروت – صيدا،1997م/539.

(2) ينظر: النحو الوافي،1/543-544.

أقسام النّواسخ :

أ_ الأفعال:

1- كان وأخواتها، وهي أفعال ناقصة لا يتمّ بها مع مرفوعها كلام فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويُسّمى اسمها وتنصب الخبر تشبيهًا بالمفعول ويُسّمى خبرها [1] ، ومثالها في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ لَيۡسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٖ** ﴾ [البقرة/113].

2- أفعال المقاربة والرجاء والشّروع، ومثال أفعال المقاربة في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ** ﴾ [النور/35] [2] .

ومثال أفعال الرجاء قوله تعالى:﴿ **وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ** ﴾ [التوبة/102].

وأمّا أفعال الشروع فلم يجد لها الباحث مثالًا في السور المدنية.

3-أفعال القلوب والتحويل، ومثالها في السور المدنية قوله تعالى: ﴿ **وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ** ﴾ [المائدة/62].

(1) ينظر: النحو القرآني قواعد وشواهد/224.

(2) ينظر: المصدر نفسه/243-287-297.

ومثال أفعال التحويل قوله تعالى:﴿ **وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ**﴾ [النساء/9].

وستتناول الدراسة الآيات المدنية التي وردت فيها هذه الأفعال مبتدئة بالأفعال الناقصة فقد ذهب جمهور النحويين إلى أنّ هناك في العربية أفعالًا تسمّى أفعالًا ناقصة وأشهرها: كان، وظل، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما فتئ، وما انفك، وما دام، واختلفوا في سبب تسميتها فذهب أكثر النحويين إلى أنّها سُمّيت ناقصة؛ لأنّ سائر الأفعال تدلُّ على الحدث والزمن في حين أنّ هذه الأفعال لا تدلُّ على الحدث وإنّما تدلّ على الزمن فقط، فكانت ناقصة لتجردّها من الحدث، وذهب آخرون إلى أنّها سُمّيت ناقصة؛ لأنّها لا تكتفي بمرفوعها وإنّما تفتقر إلى المنصوب أيضًا، فتسمية هذه الأفعال كذلك لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين [1] .

أقسام الأفعال الناقصة:

1-ما يعمل بلا شرط، وهي: كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس.

(1) ينظر: معاني النحو: فاضل السامرائي،189/1.

2-ما لا يعمل إلاّ بشرط، وهي: زال، وبرح، وفتئ، وانفك، وشرط عملها أن تكون مسبوقة بنفي لفظًا أو تقديرًا أو شبه نفي وهو النهي والدعاء [1] .

(كان): وهي رأس هذا الباب؛ لأنّها أكثر أخواتها استعمالًا كما أنّ لها أحوالًا كثيرة تخصها، وهي-مثل أخواتها- فعل ناسخ ناقص؛ لأنّها تدخل على الجملة الاسمية فتغير حكمها بحكم آخر. وهي ترفع المبتدأ ويُسمّى اسمها وتنصب الخبر ويُسمّى خبرها ومعنى ذلك أنّها العامل في الاسم وفي الخبر معًا، وهي فعل ناقص؛ لأنها تدلُّ على زمان فقط أي أنّها لا تدلّ على حدث ومن ثم لا تحتاج إلى فاعل [2].

وأمّا مذهب الكوفيين: فأنّها لم تعمل في المبتدأ شيئًا وأنّه باقٍ على رفعه، وينصب الخبر باتفاق الفريقين ويُسّمى خبرها [3] .

ب_ الحروف: وهي(ما) العاملة عمل ليس وأخواتها و(إنَّ وأخواتها) و(لا النافية للجنس) [4] .

---

(1) ينظر: النحو العربي أحكامٌ ومعانٍ: محمد فاضل السامرائي، ط1، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، 2014م، 218/1.

(2) ينظر: في التطبيق النحوي: عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية – إسكندرية،1992م/111.

(3) ينظر: همع الهوامع : 353/1.

(4) ينظر: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: محمد عبد العزيز النجار،ط1، مكتبة ابن تيمية للنشر والطباعة ،القاهرة،1424هـ- 2003م، 214/1.

وجاءت في السور المدنية في قوله تعالى:﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ**﴾ [آل عمران/144]، وقوله تعالى: ﴿ **فَإِنَّهُۥ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ** ﴾ [البقرة/283].

وقوله تعالى:﴿ **وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ [الأنفال/63]، وقوله تعالى:﴿ **الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ**﴾ [البقرة/197] (1) .

والأحرف المشبهة بالفعل وهي ستة أحرف: إنّ، وأنّ، وكأنّ، ليت، ولكنّ، ولعل، وحكمها تدخل على المبتدأ فتنصبه ويُسمّى اسمها وترفع الخبر ويُسمّى خبرها فعملها عكس عمل كان وأخواتها، ومثالها في السور المدنية قوله تعالى: ﴿ **ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾ [المائدة/198]، وقوله تعالى:﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [آل عمران/200]،

ولم يجد الباحث في السور المدنية ما يخصّ التقديم من جهة الرّتبة سوى(كان وليس وإنَّ) أمّا بقية النواسخ فجاءت على وفق الترتيب النحوي المتعارف عليه.

(1) ينظر: النحو القرآني قواعد وشواهد،239-249-273.

تقديم رتبة اسم كان وخبرها وتأخيرها:

الأصل في هذا البَّاب أن تأتي بالفعل الناقص فاسمه فخبره فنقول مثلًا: كان محمدٌ قائمًا، شأن الفعل والفاعل والمفعول به، وهذا هو الترتيب الطبيعي للجملة التي تأتي مع النّواسخ، فإذا جاء على غير هذا التأليف كان ذلك لسببٍ يقتضيه المقام وذلك كأن تقول: محمدٌ كان قائمًا، أو قائمًا كان محمدٌ، فأما قولنا: كان محمدٌ قائمًا، إذا كان المخاطب خالي الذهن، وأما قولنا: محمدٌ كان قائمًا، فهو من باب تقديم المبتدأ على الخبر للاختصاص والاهتمام، وأما قولنا: كان قائمًا محمدٌ، فهو من باب تقديم الخبر على الاسم للعناية به والاهتمام، وأما تقديم الخبر على(كان) نحو قولنا: قائمًا كان محمد فهو من باب التخصيص وذلك إذا كان المخاطب يظن أنّ محمدًا كان قاعدًا لا قائمًا، فتصحح له هذا الوهم وتقول إنّه كان قائمًا لا قاعدًا [1] .

وسنوضح مسألة التقديم والتأخير في النّواسخ ومعمولها.

أولًا: تقديم رتبة اسم كان عليها:

لا يجوز تقديم اسم كان عليها، ذكر أبو البركات الأنباري هذه المسألة بقوله: ((فإن قيل: فلِمَ لم يجز تقديم أسمائها عليها أنفسها كما يجوز تقديم أخبارها عليها؟ قيل: إنّما لم يجز تقديم أسمائها عليها؛ لأنّ أسماءها مشبّهة بالفاعل، والفاعل لا

(1) ينظر: معاني النحو،1/224-335.

يجوز تقديمه على الفعل، فكذلك ما كان مشبّهًا به، وجاز تقديم أخبارها عليها لأنّها مشبّهة بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل)) [1] . وأنها لا تعمل إلّا بشرط أن يتأخر اسمها عنها [2] ، لذلك لم نجدها في السور المدنية.

ثانيًا: تقديم رتبة خبر كان عليها:

خبر كان قد يتقدم عليها وهذا التقديم جائز وواجب. أمّا تقديمه جوازًا فليس له شواهد في التنزيل، وذكر أبو البركات الأنباري أنّه يجوز ذلك ما لم يكن في أوله(ما) نحو: قائمًا كان زيد، وإنّما جاز ذلك لأنّه لمّا كان مشبها بالمفعول، والعامل فيه متصرّف، جاز تقديمه عليه كالمفعول نحو: عمرًا ضرب زيد [3] .

وفي تقديمه وجوبًا يجب أن يكون خبرها من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام كأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، كقولنا: أين كان أخوك؟، وكم مرة كانت زيارته لنا [4] ، وذلك في قوله تعالى:﴿ **قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ**﴾ [آل عمران/137]،فـ(كيف اسم استفهام في محل نصب خبر كان مقدم وجوبًا، وقوله تعالى:﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ**

(1) أسرار العربية/139.
(2) ينظر: النحو الوافي،546/1.
(3) ينظر: أسرار العربية/ 138.
(4) ينظر: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل،221/1.

﴿ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [النساء/97]، والشاهد في(فيم كنتم) [1].

وفي قوله تعالى:﴿ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ ﴾ [النساء/97]،(فيم) و(ما) استفهام، وضعت ألفها مع حرف الجر للفرق بين الاستفهامية والخبرية، الجار والمجرور خبر كنتم[2] ، وهذا الاستفهام معناه التوبيخ والتقريع، والمعنى: في أي شيءٍ كنتم من أمر دينكم، وقيل: أحوال الدنيا [3] .

هذا ما قمنا بدراسته في تقديم خبر كان عليها من الأسماء التي لها الصدارة كالاستفهام، أمّا كم الخبرية فلن نجد لها أمثلة في السور المدنية.

ثالثًا: تقديم رتبة خبر كان على اسمها:

قال أبو البركات الأنباري:((فهل يجوز تقديم أخبارها على أسمائها؟ قيل: نعم يجوز، وإنّما جاز لأنّها لمّا كانت أخبارها مشبّهة بالمفعول، وأسماؤها مشبهةٌ بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل: فكذلك ما كان مشبهًا به)) [4] . وفي هذا التقديم قسمان هما:

---

(1) ينظر: النحو القرآني قواعد وشواهد/233.

(2) ينظر: التبيان للعكبري،1 /384.

(3) ينظر: تفسير البحر المحيط،348/3.

(4) ينظر: أسرار العربية/138.

أ- تقديم الخبر على الاسم وجوبًا:

يتقدم الخبر إذا كان الاسم مضافًا إلى ضمير يعود على شيء متصل بالخبر، مع وجود ما يمنع تقدم الاسم على الأداة؛ نحو: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، ويعجبني أن يكون للعمل أهله، فلا يجوز تأخير الخبر عن الاسم، فلا نقول يعجبني أن يكون أهله للعمل؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ولا تقديمه على (أن) لئلا يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول[1]، فيجب تقديم خبر(كان) على اسمها، بمعنى يجب توسط الخبر بين الفعل والاسم في مواضع، والذي يهمنا في هذا الموضع ما إذا كان في الاسم ضمير يعود على شيء متصل بالخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة [2] ، وهذا يمنع من وقوع اللبس في الكلام، وقد جاء في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا**﴾ [البقرة/114]، ف(ما) نافية، و(كان) فعل ماضٍ ناقص (لهم) خبر مقدم لـ(كان) و(أنْ يدخلوها) المصدر المؤول من أنْ وما في حيزها اسم كان [3] . أي منعوا مساجد الله في حال أنهم كان ينبغي لهم أن يدخلوها خاشعين من الله فيفسر الخوف بالخشوع

(1) ينظر: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل،220/1. والنحو الوافي،570/1.

(2) ينظر: التقديم والتأخير في سورة البقرة/45.

(3) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،171/1.

من الله؛ فلذلك كانوا ظالمين بوضع الجبروت في موضع الخضوع فاللام على هذا في قوله: (ما كان لهم) للاختصاص [1] .

وقوله تعالى:﴿ **قَدْ كَانَ لَكُمْ آَيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا**﴾ [آل عمران/13]، فـ(آية) اسم كان، وفي الخبر وجهان: أحدهما(لكم)، والثاني(في فئتين)، و(لكم) متعلق بـ(كان) [2] ، فقد يكون الكلام مشتملًا على نوع من الالتفات بتوسعة خطاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) في قوله:(قل للذين) بتوجيهه إليه و إلى من معه من المؤمنين [3] .

وقوله تعالى: ﴿ **لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ** ﴾ [البقرة/150]، إذ قُدّم خبر يكون شبه الجملة(للناس) على اسم يكون(حجة)،و(عليكم) صفة الحجة في الأصل فقدمت وانتصبت على الحال، ولا

(1) ينظر: تفسير التحرير والتنوير،681/1.

(2) ينظر: التبيان للعكبري،242/1.

(3) ينظر: الميزان في تفسير القرآن: العلامة محمد حسين الطباطبائي، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة،92/3.

يجوز أن يتعلق بالحجة؛ لئلا تتقدم صلة المصدر عليه [1] ، وهنا تخصيص للأمة التي هي أشرف الأمم وأفضلها التي أتم الله نعمته عليها [2] .

وهناك أمثلة كثيرة في السور المدنية يتقدم فيها الخبر على الاسم وجوبًا [3] .

ب- تقديم الخبر على الاسم جوازًا:

ويجوز عند الجميع أن يتوسط الخبر بين الفعل والاسم [4] . وقال ابن مالك:((وتوسط أخبارها كلها جائز، ما لم يمنع مانع أو موجب)) [5] فيتقدم الخبر على الاسم جوازًا نحو قولنا : كان الخطيبُ مؤثرًا، يجوز أن نقول: كان مؤثرًا الخطيب، ومثاله في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآَخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً**﴾ [البقرة/94]، يجوز أن يكون خبر كان(لكم)، و(عند الله) ظرف،

(1) ينظر: التبيان للعكبري، 128/1.

(2) ينظر: تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت774هـ)، تح: محمد حسين شمس الدين،ط1، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، 1419 هـ،335/1.

(3) ينظر: سورة البقرة/177,57,57,75,94، وسورة الأحزاب/21، وسورة الرعد/32،وسورة النساء/97,94.

(4) ينظر: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل،221/1، و شرح ألفية ابن مالك : محمد بن صالح العثيمين،ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1434هـ،498/1، وشرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: أ- هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2007، 13/2.

(5) شرح التسهيل : جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الحيّاني الاندلسي ابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد – د. محمد بدوي المختون،348/1.

و(خالصة) حال والعامل(كان) أو الاستقرار [1] ، فهنا حالة جواز إذ لم يكن هناك ضمير يستوجب تقديم الخبر، وليس هناك لبس كي يمتنع [2] ، و أصل الخلوص أن يصفو الشيء من كل شائبة و يستعمل على ثلاثة أوجه أن يكون الشيء دون الشيء في المكان و في الشرف و في الاختصاص و هو المراد في الآية [3] .

وقوله تعالى:﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ**﴾ [الأحزاب/21]، قال أبو حيان:(((أسوةٌ) اسم كان، و(لكم) الخبر)) [4] ، وفي الكلام صنعة التجريد وهو أن ينتزع من ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في الاتصاف [5] . و(أُسْوَةٌ) معناه قُدْوَة ورجاءُ الله تَابع للمعرفة به ورجاء اليومِ الآخر؛ ثمرة العمل الصالح ، وذكرُ الله كثيراً من خَير الأعمال فَنَبَّه عليه، فهنا نجد أن التقديم والتأخير أفاد التنبيه [6] .

---

(1) ينظر: التبيان للعكبري،94/1.

(2) ينظر: التقديم والتأخير في سورة البقرة/44.

(3) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي،ط1، دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع، حارة حريك، 1426هـ-2005م،223/1.

(4) تفسير البحر المحيط،216/7.

(5) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي،164/11-165.

(6) ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت 875هـ)،تح: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1418 هـ،340/4.

رابعًا: تقديم معمول خبر كان على خبرها:

مما ورد في السور المدنية من تقديم معمول الخبر على خبرها قوله تعالى:﴿ **وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾ [البقرة/57]، إذ قدّم معمول خبر كان(أنفسهم) على خبر كان(يظلمون) فـ(أنفسهم) مفعول يظلمون [(1)] ، و(أنفسهم) مفعول مقدم لـ(يظلمون)؛ وقُدِّم لإفادة الحصر، أي لا يظلمون بهذا إلّا أنفسهم؛ أمّا الله . تبارك وتعالى . فإنهم لا يظلمونه؛ لأنّه سبحانه وبحمده لا يتضرر بمعصيتهم، كما لا ينتفع بطاعتهم [(2)] .

وقوله تعالى:﴿ **فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**﴾ [البقرة/184]، ف(كان) فعل ماض ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر يعود الى (مَنْ)، و(منكم) جار ومجرور متعلقان بـ(كان)، أو بمحذوف حال من (مريضًا)، كان صفة له، و(مريضًا) خبر كان[(3)] ، إذ قدّم معمول الخبر الجار والمجرور(منكم) على خبر كان(مريضًا) وقد قُدم الجار والمجرور للاهتمام به

(1) ينظر: التبيان للعكبري،65/1.

(2) ينظر: تفسير العثيمين،196/1.

(3) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،424/1.

وللتخصيص [1] . هذا ما وجده الباحث من أمثلة تقديم معمول خبر كان على خبرها في السور المدنية.

(ليس): وتُّعد ليس من الأفعال النّاسخة التي تحتل المرتبة الثانية ورودًا في القرآن الكريم بعد(كان)، فعرَفها صاحب كتاب القاموس المحيط بأنها:((كَلِمَةُ نَفْي، فِعْلٌ ماض. أصلُهُ: لَيسَ، كفرحَ، فَسُكّنَتْ تَخْفيفًا. أو أصلُهُ: لا أيْسَ، طُرِحَتِ الهمزةُ، وأُلْزِقَتِ اللامُ بالياءِ. والدليلُ قولُهم: ائْتِنِي من حيثُ أيْسَ وليس، أي: من حيثُ هو ولا هو، أو معناهُ: لا وُجِدَ، أو أيْس، أي: موجودٌ، ولا أيْسَ: لا موجودٌ، فخَفَّفوا، وإنما جاءَتْ بمعنى لا التَّبْرِئَةِ)) [2] . و(أيْسَ) كلمة قد أميتت كانت تستعمل بمعنى الوجود جاء في لسان العرب:((قال الليث: أيْسَ كلمةٌ قد أميتت إلا أنّ الخليل ذكر أنّ العرب تقول جيء به من حيث أيْسَ و ليسَ، لم تستعمل أيْسَ إلاّ في هذه الكلمة، وإنّما معناها كمعنى حيث هو في حال الكينونة والوُجْدِ، وقال: إنّ معنى لا أيْسَ أي لا وُجِدَ)) [3] .

(1) ينظر: تفسير العثيمين، 321/2.

(2) القاموس المحيط،(ليس)/1499. و لسان العرب،(ليس)،210/6.

(3) لسان العرب،(أيس)، 20/6.

وإذا كان ذلك كذلك فـ(ليس) مركبة من حرف نفي وأيس، الذي هو بمعنى الكينونة ومعناه الحرفي(لا يوجد) كما مرّ، ثم استعمل في العربية على ما نرى [1] .

وذكر الدكتور جميل أحمد ظفر بأنها:((من أخوات كان التي تعمل عملها مطلقًا، وتفيد النفي، وهي عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقييد بزمن على حسبه، ومن شواهدها قوله تعالى:﴿ **لَيْسُواْ سَوَآءٗۗ** ﴾ [آل عمران/113]، ويكثر دخول الباء في خبرها كما في قوله تعالى:﴿ **لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ**﴾ [الغاشية/22]،وقوله تعالى:﴿ **أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ**﴾ [التين/8])) [2] .

وهذا الفعل يستعمل في العربية لنفي الحال عند الاطلاق وإذا قيد فبحسب ذلك التقييد قال تعالى:﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾ [هود/8]، أي في المستقبل، وليس صحيحًا ما ذهب إليه بعض النحويين من أنها لا تنفي إلاّ الحال، ومن استعمالاتها في غير الحاضر قولهم: ليس خلقَ اللهُ مثلهُ [3] . فهي في هذا للماضي واسمها ضمير الشأن، وقوله تعالى:﴿ **وَلَسْتُم بِّاٰخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِۚ** ﴾ [البقرة/267]، وهي هنا للاستقبال وهذا ردّ للدكتور فاضل السامرائي [4] .

---

(1) ينظر: معاني النحو،228/1.

(2) النحو القرآني قواعد وشواهد،228.

(3) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،386/1.

(4) ينظر: معاني النحو،229/1.

تقديم رتبة خبر ليس ومعمولها وتأخيرها

يتقدم خبر ليس على اسمها ولا خلاف في ذلك بين النحويين [1] ، ولكنَّ الخلاف في مسألة تقديم الخبر عليها وفي مسألة تقديم معمول الخبر [2] ، كما في قوله تعالى:﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ** ﴾ [هود/8]،(ألا يوم يأتيهم):يوم ظرف لـ (مصروفًا) أي لا يصرف عنهم يوم يأتيهم؛ وهذا عند بعض النحويين يدلُّ على جواز تقديم خبر ليس عليها، وقالوا : العامل فيه محذوف دلَّ عليه الكلام؛ أي لا يُصرف عنهم العذاب يوم يأتيهم؛ واسم ليس مضمر فيها؛ أي ليس العذاب مصروفًا [3] .

وعلَّق الزمخشري على هذا قائلًا: (((يوم يأتيهم) منصوب بخبر ليس، ويستدّل به من يستجيز تقديم خبر ليس على ليس، وذلك أنّه إذا جاز تقديم معمول خبرها عليها، كان ذلك دليلًا على جواز تقديم خبرها؛ إذ المعمول تابع للعامل، فلا يقع إلّا حيث يقع العامل)) [4] .

(1) ينظر: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل،221/1.
(2) ينظر: شرح ابن عقيل،277/1-278.
(3) ينظر: التبيان للعكبري،690/2.
(4) الكشاف،362/2.

أمّا أبو حيان فيذكر أنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل، ونسب هذا المذهب لسيبويه وأكثر البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنّ ذلك لا يجوز؛ فالظرف والجار والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما، ويقعان حيث لا يقع العامل فيهما، ويؤكد أبو حيان أنه تتبع كلام العرب ودواوينهم فلم يجد تقديم خبر ليس عليها ولا معموله إلّا ظاهر هذه الآية [1] .

وذكر الأستاذ عباس حسن أنّه لا يجوز تقديم خبرها عليها في الرأي الأرجح[2] ، و هذا الرأي هو المعتمد لما فيه من اثبات بعدم جواز تقديم خبرها ولا معموله عليها ولم نجد لهاتين المسألتين شواهد في السور المدنية.

تقديم رتبة خبر ليس على اسمها

1: وجوب التقديم: وذلك إذا كان الاسم نكرة، وخبره شبه جملة [3] ، ومثاله في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ** ﴾ [البقرة/198]،ف(ليس) فعل ماض ناقص جامد و(على) حرف جرّ و(كم) ضمير

(1) ينظر: تفسير البحر المحيط،206/5، والكتاب،202/1. والمقتضب،30/2.

(2) ينظر: النحو الوافي،560/1.

(3) ينظر: متعلقات الفعليات في القرآن الكريم دراسة تركيبية: جهاد يوسف إبراهيم العرجا، اطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية،2000م/209.

متّصل في محلّ جرّ متعلّق بمحذوف خبر ليس و(جناح) اسم ليس مؤخر مرفوع [1]، وهنا أفاد التقديم في خبر ليس النهي عن الفسق والجدال في الحج والأمر باجتنابه وإن كان اجتناب ذلك في كل الاحوال والأزمان واجبًا؛ لأنَّ الرفث والفسوق والجدال في الحج أسمج وأفظع منه في غيره [2] .

وقوله تعالى:﴿ **لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ** ﴾ [البقرة/272]، إذ قدّم خبر ليس شبه الجملة(عليك) على اسم ليس(هداهم) وهنا قدّم الجار والمجرور تخصيصًا واهتمامًا، فقال السيد أبو القاسم الخوئي:((يستفاد منها اختصاص هداية الله تعالى وعنايته الخاصة بطائفة خاصة دون بقية الناس ، فالمسلم بعد ما اعترف بأنَّ الله قد منَّ عليه بهدايته هداية عامة تكوينية وتشريعية طلب من الله تعالى أن يهديه بهدايته الخاصة التكوينية التي يختصّ الله بها من يشاء من عباده)) [3] .

وجاء في تفسير أبي السعود:((أي لا يجب عليك أن تجعلهم مهديين إلى فعل ما أمروا به من المحاسن والانتهاء عمّا نهوا عنه من القبائح وإنّما الواجب عليك الإرشاد الى الخير والحثّ عليه والنهي عن الشَّر والرَّدع عنه لما أوحي إليك من

(1) ينظر: الجدول في إعراب القرآن،412/2.

(2) ينظر: لباب التأويل في معاني التنزيل(تفسير الخازن): علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر المعروف بالخازن (ت 741هـ)،تح: تصحيح محمد علي شاهين،ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1415 هـ ،130/1.

(3) البيان في تفسير القرآن: أبو القاسم الموسوي الخوئي ، ط 8 ، دار أنوار الهدى ، 1981م /495.

الآيات والذكر الحكيم)) [1] . وفي هذه الآية نجد أن الاختصاص في الهداية لله سبحانه وتعالى، ويخصّ بها من يشاء من عباده، وفيها أيضًا نهي عن الشر والابتعاد عنه.

وقوله تعالى:﴿ **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ**﴾ [النساء/176]، ف(ليس) فعل ماض ناقص، و(له) متعلقان بخبر مقدّم، و(ولد) اسمها مؤخر [2] ، وقوله: (ليس له ولد) ظاهره الأعم من الذكر و الأنثى على ما يفيده إطلاق الولد وحده [3] ، وهنا نجد الأثر وهو التعميم والاطلاق في هذا التقديم والتأخير في الآية المباركة.

وقوله تعالى:﴿ **لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ** ﴾ [النور/29]، ف(ليس) فعل ماض ناقص، و(عليكم) متعلقان بمحذوف خبر مقدم، و(جناح) اسم ليس مؤخر [4] ، وليس هذا نسخ إنّما هو تخصيص [5] .

---

(1) تفسير أبي السعود،264/1.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،396/2.

(3) ينظر: الميزان في تفسير القرآن، 153/5.

(4) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،363/6.

(5) ينظر: نواسخ القرآن (ناسخ القرآن ومنسوخه): جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)،تح: أبو عبد الله العاملي السّلفي الداني بن منير آل زهوي،ط1، شركه أبناء شريف الأنصاري – بيروت، 1422 هـ – 2001 م،175/1.

هذا ما ورد في تقديم الخبر وجوبًا في السور المدنية وكما نعلم أنّ هذا التقديم له أثر في السياق القرآني إذ يكون للاهتمام، والعناية، والتخصيص، والعموم والاطلاق.

2: جواز التقديم: جاء الخبر مقدمًا على الاسم الذي هو(مصدر مؤول)، وذلك في قوله تعالى:﴿ **لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ**﴾ [البقرة/177]، يقرأ برفع(البر) [(1)] ، فيكون(أن تولوا) خبر ليس، وذلك لأنّ الأصل تقديم الفاعل على المفعول، والاسم على الخبر، وقرأ بالنصب على أنّه خبر ليس، و(أن تولوا) اسمها، وقوى ذلك أن(أن تولوا) أعرف من البر فهو كالمضمر لا يوصف والبر يوصف [(2)].

وهنا نفي البرّ على توليهم قبلة اليهود والنّصارى وهي المشرق والمغرب وتنبيهًا على ذلك [(3)] .

ويؤكد أبو حيان أن قراءة الرفع في(البر) هي قراءة الجمهور وهي أولى؛ وذلك أنّ توسط خبر ليس بينها وبين اسمها قليل وقد شُبهت(ليس) بـ(ما)، وهذا كلام

(1) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها: نصر بن علي بن محمد الشيرازي الفارسي المعروف بابن أبي مريم، تح: د. عمر حمدان الكبيسي،ط1، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم – جدة، 1414هـ- 1993م،313/1.

(2) ينظر: التبيان للعكبري،143/1.

(3) ينظر: تفسير التحرير والتنوير،128/2.

مردود لأنّ قراءة النصب متواترة وقد ورد في كلام العرب توسط الخبر بين ليس واسمها [1] .

وقوله تعالى:﴿ **وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ**﴾ [الأحزاب/5]، فـ(ليس) فعل ماض ناقص، و(عليكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها، و(جناح) اسم ليس مؤخر [2] ،فيراد من هذا التقديم والتأخير العفو عن الخطأ دون العمد على سبيل العموم [3] .

وقوله تعالى:﴿ **لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآَمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾ [المائدة/93]، فـ(ليس) فعل ماض ناقص، و(على الذين) متعلقان بمحذوف خبر ليس المقدم، و(جناح) اسم ليس المؤخر [4] ، وفي هذا الترتيب نجد

(1) ينظر: تفسير البحر المحيط،4/2.

(2) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،436/7.

(3) ينظر:تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت710هـ)،تحقيق: يوسف علي بديوي،ط1، دار الكلم الطيب، بيروت 1419 هـ - 1998 م،17/3.

(4) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،13/3.

المبالغة في الكلام فبالإضافة إلى تقديم الخبر فقد كرّر بعده كلمة (اتقوا) ودلّ أيضًا على الثبوت والدوام على عمل الأمور التي أمر الله سبحانه وتعالى بها [1] .

مما سبق يتضح لنا بأنَ تواتر(ليس) في القرآن أقل كثيرًا من تواتر كان، وهي في الرتبة الثانية بعدها وجاء اسمها ظاهرًا وضميرًا وجاء خبرها اسمًا ظاهرًا مقدمًا على اسمها وكذلك جارًا ومجرورًا مقدمًا على اسمها، وكذلك توسط بينها وبين اسمها جوازًا ووجوبًا [2] . وهناك مواضع أُخر في السور المدنية تمَّ فيها تقديم خبر ليس على اسمها [3] .

(إنَّ): وهي من النّواسخ التي تدخل على المبتدأ والخبر ولكن عملها بالعكس من الأفعال النَّاسخة كما بينّا في السابق، فهي عند دخولها على المبتدأ والخبر تنصب المبتدأ ويكون اسمًا لها وترفع الخبر ويكون خبرًا لها، وجاءت بكثرة على الترتيب المتعارف عليه وهو: إنّ واسمها وخبرها ومثالها في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ** ﴾ [البقرة/115]، لإفادة سعة ملكه أو سعة تيسيره على عباده في أمر الدين، أي: إن الله يسع خلقه جميعًا برحمته وتيسيره وجوده وهو عليم بأعمالهم

(1) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز(تفسير ابن عطية)،235/2.
(2) ينظر: متعلقات الفعليات في القرآن الكريم دراسة تركيبية/210.
(3) ينظر:سورةالبقرة:،الآيات177,189,198,272،وسورةآل عمران، الآيات 66,75,128، وسورةالنساء،الآيات101، 176 ، وسورة التوبة،الآيات91، وسورة النور، الآيات 6,15، 29,58، 60، 61، وسورة الأحزاب الآيتان 5، 53، وسورة الحج،الآية 71،وسورة الفتح،الآية 17.

لا يخفى عليه عمل عامل أينما كان وكيفما كان [1] ، وقوله تعالى:﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾ [آل عمران/37]، تقرير لكون ذلك الرزْقِ من عند الله [2] .

وقوله تعالى:﴿ **إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ**﴾ [النساء/142]، هنا (يخادعون الله) جاءت على لفظ(يفاعلون) وهي للمبالغة [3] ، فجاءت (إنّ) حرفًا مشبهًا بالفعل، والأسماء بعدها منصوبة، والأخبار مرفوعة.

1- تقديم رتبة خبر(إنَّ) عليها:

قال السيوطي:((لا يجوز تقدّم خبر هذه الأحرف عليها بحال؛ لأنّ عملها بحقّ الفرعيّة، فلم يتصرفوا فيها)) [4] .

وقال ابن عصفور:((ولا يجوز تقديم شيء من معمولات هذه الحروف عليها ولا تقديم أخبارها على أسمائها لضعفها في العمل. إلّا أن يكون الخبر ظرفًا أو

(1) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي،255/1.
(2) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز(تفسير ابن عطية)،427/1.
(3) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان(تفسير النيسابوري): نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت 850هـ)،تح: الشيخ زكريا عميرات،ط1، دار الكتب العلميه – بيروت،1416 هـ،164/1.
(4) همع الهوامع،434/1.

مجرورًا فإنّ العرب اتسعت فيها)) [1] . أي فقط يتوسط الخبر بينها وبين اسمها، وهذا ما أشار إليه ابن مالك في ألفيته إذ قال [2] :

وَرَاعِ ذَا التّرتِيبَ إلّا فِي الّذِي كَلَيْتَ فِيها -أوْ هُنَا- غَيْرَ البَذِي .

فالقاعدة النحوية تمنع تقدّم خبرها عليها ولهذا لم نجده في السور المدنية.

2- تقديم رتبة خبر(إنَّ) على اسمها:

إنْ كان الخبر غير ظرف أو مجرور لمْ يجز تقديمه ؛ لما ذُكِرَ في تقديمه عليها، وإنْ كان ظرفًا أو مجرورًا جاز التقديم للتوسع فيها، ويجب توسط الخبر إذا كان الاسم نكرة والخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا أو كان الاسم مقترنًا بلام الابتداء يزاد على كونه نكرة والخبر شبه جملة، وقد يجب التقديم أيضاً كأن يتصل بالاسم ضميره نحو: قولنا إنّ في الدار ساكنها [3] ، ومثاله في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ**﴾ [آل عمران/190]، فـ(إنَّ) حرف مشبه بالفعل، و(في خلق السموات والأرض جار

(1) المقرّب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري-عبد الله الجبوري، ط1، رفع المساهم، 2009م،107/1.

(2) شرح ابن عقيل،348/1.

(3) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى،161، وهمع الهوامع،493/1-494.

ومجرور متعلقان بمحذوف خبر إنَّ مقدم، و(آيات) اسم إنَّ المؤخر [1] ، فهنا تقرير اختصاص الله (سبحانه وتعالى) بما ذكره في الآية من خلق السموات والأرض، واختلاف الليل والنهار [2] .

وقوله تعالى:﴿ **وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ**﴾ [البقرة/74]، ف(الواو) استئنافية أو حالية، ، و(إنَّ) حرف مشبه بالفعل للتوكيد(من الحجارة) جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر إنَّ مقدّم و(اللام) للتوكيد و(ما) اسم موصول في محلّ نصب اسم إنَّ مؤخر [3] ،

ف(ما) بمعنى الذي في موضع نصب اسم إن واللام للتوكيد [4] .

وهذا التقديم أفاد التعليل للتفضيل، بمعنى: أنّ الحجارة أصبحت أفضل من قلوب من لا يتأثر [5] .

---

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،131/2.

(2) ينظر: فتحُ البيان في مقاصد القرآن: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت 1307هـ)،عُني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت، 1412 هـ – 1992 م،399/2.

(3) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه،164/1.

(4) ينظر: التبيان للعكبري،79/1.

(5) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل(تفسير البيضاوي)،88/1.

وقوله تعالى:﴿ **اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ**﴾ [البقرة/61]، تقدّم خبر إنَّ شبه الجملة من الجار والمجرور (لكم) على اسم إنَّ (ما سألتم)، فما في موضع نصب اسم إنّ وهي بمعنى الذي، ويضعف أن تكون نكرة موصوفة [1] ، فهنا دلّت الآية على التوبيخ والتجهيل لهم [2] . وهنا الخبر: في الدار، متقدم وجوبًا لاتصال ضمير بالاسم يعود عليه وهذا لا خلاف عليه.

نخلص مما سبق وفي ضوء بحثنا للنّواسخ أنَّ المواضع التي تأتي فيها سواء في ترتيبها الطبيعي أو التغيير الحاصل في رتبة كل من اسمها وخبرها ومعمول الاسم والخبر ينتج أثرًا من التغيير الحاصل في مواقع هذه الكلمات وبيّنا الآثار التي توضّحت لنا الحاصلة جرّاء هذا التغيير في الرتبة من طريق دراسة الآيات في السور المدنية المباركة سواء كان تخصيصًا أو تعظيمًا أو اهتمامًا أو توسعًا أو تعليلًا أو توبيخًا.

(1) ينظر: التبيان للعكبري،69/1.

(2) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي،152/1.

الفصل الثاني/ الفصل بين المسند والمسند إليه في السور المدنية

المبحث الأول/الفصل في الجملة الاسمية

المبحث الثاني/ الفصل في الجملة الفعلية

المبحث الثالث/ الفصل بين الثنائيات المتلازمة

مدخل

في بحثنا هذا نتكلم عن موضوع مهم في اللغة العربية وله أثر كبير في نسق الكلام وتكوينه ألا وهو الفصل الذي يكثر في تركيب الكلام العربي وسندرسه من الناحية النحوية والدلالية في السور المدنية وأثره في ترتيب كل من المسند والمسند إليه إذ نعلم أنّهما متلازمان من جهة التركيب والمعنى لكنّنا نجد أنّ الفصل سيقوم بتغيير هذا التلازم فضلًا عن تغيير التركيب والسياق والمعنى، وعليه سنقوم أولًا ببيان معنى الفصل لغة واصطلاحًا.

أولًا: الفصل لغة:

جاء عن الخليل: الفَصْلُ: بَوْنُ ما بين الشَّيئَين [1] .

وذكر الصاحب بن عباد: الفصل هو بون ما بين الشيئين والجبلين ، وهو المَفْصَل، والفصل: موضع المفصل من الجسد، والقضاء بين الحق والباطل [2] .

وقال الجوهري:((الفصل واحد الفصول، وفصلت الشيء فانفصل؛ أي قطعته فانقطع، وفصلت الرضيع عن أمه فصالًا إذا فطمته)) [3] .

---

(1) ينظر: العين،(فصل)،324/3.ولسان العرب،(فصل)،521/11.

(2) ينظر: المحيط في اللغة،224/2.

(3) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 393هـ)،تح: أحمد عبد الغفور عطار،ط4،دار العلم للملايين – بيروت، 1407 هـ – 1987 م،1790/5.

وفَصَلَ بين الشيئين فَصْلًا وفُصُولًا: فَرَّقَ بينهما، وفَصَلَ الحاكم بين الخصمين: قَضَى، وفَصَلَ الشيء عن غيره فَصْلًا: أبْعَدَه [1] .

ثانيًا: الفصل اصطلاحًا:

من أبرز القدماء الذين تناولوا هذه الظاهرة وعرضوا آراءهم فيها سيبويه فقد ذكر الفصل في(كم) إذ كان يستقبح هذا بقوله:((إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء، استغنى عليه السكوت أو لم يستغنِ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون، لأنّه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور، لأنّ المجرور داخل في الجار، فصارا كأنّهما كلمة واحدة، والاسم المنون يُفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضاربٌ بك زيدًا، ولا تقول: هذا ضاربٌ بك زيدٍ)) [2] .

وكره السراج (ت316هـ) الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه قائلًا:((وإنّما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه، نحو قولك: كانت زيدًا الحمى تأخذ)) [3] .

وذكر ابن جني (ت392هـ) الفصل في كتابه الخصائص في (الفروق والفصول) بقوله:((وأما الفروق والفصول فمعلومة المواقع أيضًا فمن قبيحها الفرق بين

(1) ينظر: المعجم الوجيز: مَجْمَع اللغة العربية، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، دار التحرير للطبع والنشر،1989م/473.

(2) الكتاب،164/2.

(3) الأصول في النحو،128/1-129.

المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي وهو دون الأول، ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالظرف، نحو قولك: كان فيك زيدٌ راغبًا، وقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه... ويلحق بالفعل والفاعل في ذلك المبتدأ والخبر في قبح الفصل بينهما، وعلى الجملة فكلما ازداد الجزءان اتصالًا قوي قبح الفصل بينهما)) [1] .

وقال الجرجاني (ت816هـ):((هو ترك عطف بعض الجُمل على بعض بحروفه)) [2] .

نستنتج من التعريفين اللغوي والاصطلاحي أن الفصل يقع ما بين شيئين، وهو أيضًا القطع والتفريق بينهما، والفصل ترك عطف بعض الجمل على بعض بحروفه، أو بين العامل والمعمول، وليس الفصل حسنًا في المواضع جميعها؛ بل هناك مواضع يستقبح فيها الفصل، نحو الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وحرف الجر والاسم المجرور، وغيرها من العناصر المتلازمة التي يضعف فيها المعنى إذا تمَّ الفصل بينها على نحو ما وضّح لنا علماء العربية في التعريفات السابقة.

(1) الخصائص،390/2.

(2) معجم التعريفات، 140.

المبحث الأول

الفصل في الجملة الاسمية

أولًا: الفصل بضمير الفصل

ضمير الفصل: هو ضمير بصيغة المرفوع مطابق لما قبله؛ تكلمًا وخطابًا وغيبة، وإفرادًا وغيره، وإنّما يقع بعد مبتدأ أو ما أصلُه المبتدأ، وقبل خبر كذلك، نحو قوله تعالى:﴿ **أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ**﴾ [البقرة/5]،وقوله تعالى:﴿ **كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ** ﴾ [المائدة/117]، ولا محلّ لضمير الفصل من الإعراب، وله ثلاث فوائد: الإعلام بأنّ ما بعده خبر لا تابع، والتأكيد؛ ولهذا سمّاه الكوفيون دعامة؛ لأنّه يُدعم به الكلام، أي يقّوي ويؤكّد، والاختصاص، وهي الفائدة الثالثة [(1)] .

وذكر الزمخشري الثلاثة في قوله تعالى:﴿ **وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ**﴾ [البقرة/5]، فقال: ((فائدته الدلالة على أنَّ الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره)) [(2)] .

وفصّله الأستاذ عباس حسن قائلًا:((يُسّمى ضمير الفصل؛ لأنّه يفصل في الأمر حين الشك، فيرفع الإبهام، ويزيل اللبس؛ بسبب دلالته على أنّ الاسم بعده

(1) ينظر: الإتقان في علوم القرآن،340/2.

(2) الكشاف،85/1.

خبر لما قبله؛ من مبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، وليس صفة ولا بدلًا ولا غيرهما من التوابع والمكملات التي ليست أصيلة في المعنى الأساسي، كما يدلّ على أنّ الاسم السابق مستغنٍ عنها، لا عن الخبر، وفوق ذلك كلّه يفيد في الكلام معنى الحصر والتخصيص(أي: القصر المعروف في البلاغة)... قوله تعالى:﴿ **كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ** ﴾ [المائدة/117]....، توسط ضمير الفصل(أنت) بين التاء و الرقيب مع أنّ كلمة الرقيب منصوبة ؛ لأنّها خبر كان ولا تصحّ أن تكون صفة للتاء؛ لأنّ الضمير لا يوصف)) [1] .

وقال ابن عقيل:((سُمّي ضمير الفَصْل لأنّه يَفْصِلُ بين الخبر والصفة، وذلك إذا قلت: زيدٌ هو القائمُ فلو لم تأتِ بـ(هو) لاحْتَمَلَ أن يكون(القائم) صفةٌ لزيدٍ، وأن يكون خبراً عنه، فلما أتيت بـ(هو) تعين أن يكون(القائم) خبرًا عن زيد)) [2] .

وإذا كان البصريون يسموّنه:(ضمير الفصل) فالكوفيون يسمونه بأسماء أخرى تتردد أحيانًا في كتب النحو؛ ويسميه بعضهم:(عمادًا)؛ لأنّه يُعتمد عليه في الاهتداء إلى الفائدة، وبيان أنّ الثاني خبر لا تابع، ولا مكمل آخر، وبعضهم يسميه:(دعامة)؛ لأنّه يدعم الأول، أي يؤكده ويقويه؛ بتوضيح المراد منه. وتخصيصه، وتحقيق أمره،

(1) النحو الوافي،244/1.

(2) شرح ابن عقيل،372/1.

بتعيين الخبر له، وإبعاد الصفة، والتوابع الأخرى، وغيرها؛ إذ تعيين الخبر يوضح المبتدأ، ويبين أمره [1] .

يقول ابن مالك وهو يعلل التسميتين: ((سُمي فصلًا للفصل بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعًا، وسُمي عمادًا لأنّه معتمد عليه في تقرير المراد ومزيد البيان)) [2] .

ويمكن أن نلخص ما تقدّم تعريف الفصل اصطلاحًا بانّه ضمير يفصل بين المبتدأ وخبره ووظيفته النحوية هي إزالة اللبس؛ فتبين أن ما بعد الضمير خبر وليس تابعًا ،فضلًا على التوكيد والقصر وإزالة اللبس في الكلام والاهتمام. وجاء ضمير الفصل في السور المدنية على الصورتين الآتيتين:

أ – **الفصل بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر:**

يقع ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر، واشترط الجمهور أنْ يكون الأول معرفة، وأمّا الثاني فمعرفة أو كالمعرفة، في أن لا يقبل(أل) نحو: زيد هو المنطلق [3] .

(1) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف،579/2، وشرح التسهيل،167/1، و:النحو الوافي،245/1.

(2) ينظر: شرح التسهيل،167/1.

(3) ينظر: معاني النحو،43/1.

وضمير الفصل لا محل له من الإعراب على الأصح من أقوال النحويين، وصورتهُ كصورة الضمائر المنفصلة، وهو يتصرَّف تصرُّفها بحسب ما هو له، إلّا أنّه ليس إياها، وإنّما سُمّي ضميرٌ لمشابهته الضمير في صورته، ولا تأثير له فيما بعده من حيث الإعراب؛ فما بعده متأثرٌ إعرابيًا بما يسبقه من العوامل لا به ، قال تعالى:﴿ **فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْۚ** ﴾ [المائدة/117]، وقوله تعالى:﴿ **إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ**﴾ [الأنفال/32]، وسُمّي ضمير فصلٍ لأنّه يُؤتى به للفصل بين ما هو خبرٌ أو نعْتٌ، لأنّك إنْ قلت: زهيرٌ المجتهدُ، جاز أنّك تريد الإخبار، وأنّك تريد النَّعتَ، فإن أردت أن تفصل بين الأمرين أول وهلة، وتبين أنّ مرادك الإخبار لا الصفة أتيتَ بهذا الضمير للإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبرٌ عمّا قبله، لا نعت له فضلًا عن أنّه يفيد تأكيد الحكم وزيادة الرّبط [(1)] .

ويُزاد ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وما أصلهما مبتدأ وخبر تحقيقًا لقيمتين [(2)] :

(1) ينظر: ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف،579/2، وشرح التسهيل،167/1، و جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني(ت1944ه)، تح: علي سليمان شبارة، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق–سوريا، 2010 م/ 121.

(2) ينظر: الفصل النحوي بين المتلازمين في القرآن الكريم: آية يوسف حسين مزيد، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية الآداب، ماجستير اللغة العربية، 1441ه–2019م/44.

الأولى: تركيبية، وتتمثل في أنّ الفصل بين المتلازمين يفيد الإعلام من أول الأمر أنّ ما بعد الضمير خبر لا تابع، فحينما نقول: زيدٌ النشيط، قد يُفهم أنّ(النشيط) نعت لزيد، وأنّ الخبر لم يأتِ بعده، ولكنّك حينما تفصل بين المبتدأ والخبر بقولك: زيدٌ هو النشيط، تكون قد أظهرت أنّ(النشيط) خبر لا نعت.

الثانية: دلالية، ففي قولك: زيدٌ هو النشيط، توكيد لنسبة النشاط الى(زيد)، وإشارة إلى أنّه ينفرد بالنشاط من بين سائر قرنائه .

وقد وافق ابن هشام في المغني الجرجاني وأبا البقاء في إجازة الجملة الفعلية التي فعلها مضارع والتي تقع خبرًا بعد ضمير الفصل؛ وذلك لمشابهة المضارع الاسم؛ ولهذا أجازوا الفصل في قوله تعالى:﴿ **أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ** ﴾ [التوبة/104][(1)] .

وعقب الدكتور فاضل السامرائي على هذا قائلًا:((وإذا أخذنا بالرأي القائل إنّ ضمير الفصل قد يقع بين المبتدأ وخبره الفعلي، كان منه قوله تعالى:﴿ **أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَأۡخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ**﴾ [التوبة/104]، فالضمير(هو) أفاد

(1) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،642/1، ودلائل الإعجاز/243، والتبيان للعكبري،659/2.

معنى القصر، ولو حذف لكان القصر محتملًا لا متعينًا، فإن قلت:(إنّ الله يقبل التوبة) كان إخبارًا بأنّ الله يقبل التوبة دون إفادة القصر)) [1] .

وأمّا مجيء الجملة الفعلية بفعل ماض بعد الضمير المنفصل فلم نجد للنحويين إشارة لهذا ولكن ابن عاشور أشار إلى هذا الأمر ووضَّح في قوله تعالى:﴿ **وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ** ﴾ [النجم/43]، قال:((وأفاد ضمير الفصل قصراً لصفة خلق أسباب الضحك والبكاء على الله تعالى لإبطال التشريك في التصرف فتبطل الشركة في الإلهية)) [2] .

وأيضًا جاء ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر في السور المدنية في قوله تعالى:﴿**أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [البقرة/5]، قال الزمخشري:((وهُم فصل: وفائدته: الدلالة على أنَّ الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره)) [3] .

وقال أبو السعود عن الضمير(هم) في الآية:((هم، ضمير فصل يفصل الخبر عن الصفة ويؤكد النسبة، ويفيد اختصاص المسند بالمسند إليه)) [4] .

(1) معاني النحو،46/1.
(2) تفسير التحرير والتنوير،143/27.
(3) الكشاف،85/1.
(4) تفسير أبي السعود،34/1.

وللسامرائي توجيه في أنّ ضمير الفصل يحقّق القصر لوحده، واستشهد بقوله تعالى:﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ وَقُودُ ٱلنَّارِ**﴾ [آل عمران/10]، فضمير الفصل هنا يفيد قصرًا حقيقيًا فالقول:(أولئك وقود النار)، قد يفيد مجرد الإخبار كما تقول:(هذا صديقك) ووضع ضمير الفصل عين القصر الذي كان محتملًا [1] .

وذكر فاضل السامرائي التوكيد وأخذ أمثلة من سورة التوبة في قوله تعالى:﴿ **وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ**﴾ [التوبة/100]،وقوله تعالى:﴿ **وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ وَرِضۡوَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ**﴾ [التوبة/72]، فانظر إلى الفرق بين الآيتين، فقد جاء في إحداهما بضمير الفصل دون الأخرى، وذلك أنّه لمّا عدل عن قوله:(رضي الله عنهم ورضوا عنه) إلى قوله:(ورضوان من الله أكبر) فجاء بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت، التي هي أقوى من الفعلية ثم أخبر بأنّ رضوان الله

(1) ينظر: معاني النحو،46/1.

أكبر من الجنات وملذاتها، ناسب عظم ذلك المجيء بضمير الفصل فقال:(ذلك هو الفوز العظيم) [1] .

وقوله تعالى:﴿ **أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا**﴾ [النساء/151]، أفاد تعريف جزأي الجملة والإتيانُ بضمير الفصل تأكيدَ قصرِ صفة الكفر عليهم [2] .

وقوله تعالى:﴿ **فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾ [آل عمران/82]، (هم) ضمير فصل لتأكيد صفة الخبر في الفاسقين [3] . ولهذا سمّاه بعض الكوفيين دعامة؛ لأنّه يدعم به الكلام، أي يقوي ويُؤكّد [4] .

وجاء ضمير الفصل لإزالة اللبس في الكلام ذلك في قوله تعالى:﴿ **ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ**﴾ [الحج/12]، فوجود الضمير عَيّن أنْ يكون(الضلال) هو الخبر، ولولا(هو) لاحتمل أنْ يكون (البعيد) هو الخبر، و(الضلال) تابعًا، فيكون المعنى: ذلك الضلال هو البعيد [5] . وجاء ضمير الفصل في مواضع أخرى من السور المدنية لم تذكر خشية الإطالة [6] .

---

(1) ينظر: المصدر نفسه،1/46-47.

(2) ينظر: تفسير التحرير والتنوير،6/11.

(3) ينظر: الجدول في إعراب القرآن،3/234.

(4) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1/645.

(5) ينظر: معاني النحو،1/44.

(6) ينظر: سورة البقرة:12-27-121،وسورة آل عمران: 10-90، وسورة المائدة: 44-117.

ب-الفصل بضمير الفصل بين اسم الناسخ وخبره:

ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

1-بين اسم كان وخبرها، وذلك في قوله تعالى:﴿ **إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ**﴾ [الأنفال/32]،(هو الحق) هو: فصل لا محل له من الإعراب، ويسميه الكوفيون عمادًا، و(الحق) منصوب بأنه خبر كان، ويجوز فيه الرفع ولكن لم يقرأ به [(1)] .

و(هو الحق) قرأ العامة(الحق) بالنصب على أنّه خبر الكون، ولفظ(هو) للفصل [(2)] .

وقرأ الأعمش وزيد بن علي(الحق) بالرفع ووجهها ظاهر برفع لفظ(هو) على الابتداء، والحق خبره، والجملة خبر الكون [(3)] .

قال البيضاوي:((وقرئ(الحق) بالرفع على أنّ(هو) مبتدأ غير فصل، وفائدة التعريف فيه الدلالة على أنّ المعلق به كونه حقاً بالوجه الذي يدعيه النبي (صلى

(1) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن،339/4.

(2) ينظر: معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت 207هـ)،تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي،ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر،504/1.، ومعجم القراءات القرآنية،286/3.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء، 409/1، والتفسير الوسيط للطنطاوي، 90/6،ومعجم القراءات القرآنية،286/3.

الله عليه وآله) وهو تنزيله لا الحق مطلقًا لتجويزهم أن يكون مطابقًا للواقع غير منزل كأساطير الأولين)) [1] .

وفيه شيء من معنى الحصر [2] ، ودخول(هو) للفصل بمنزلة (ما) المؤكدة ليعلم أن قوله :(الحق) ليس بصفة لهذا وأنه خبر [3] ، فتبين لنا أن ضمير الفصل جاء للتأكيد وإزالة اللبس بأن الاسم الذي بعده خبر لا صفة، وجاء أيضًا لمعنى الحصر، ولم نجد غير هذا الموضع لضمير الفصل بين اسم كان وخبرها في السور المدنية.

2-بين اسم إنَّ وخبرها، وذلك في قوله تعالى:﴿ **فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ** ﴾ [المائدة/56]. فـ(هم) ضمير فصل أو ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ خبره(الغالبون)، والجملة الاسميّة خبر(إنّ) [4] .

وقوله تعالى:﴿ **لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۚ** ﴾ [المائدة/17]، وإقحام ضمير الفصل بين المسند اليه والمسند في مثل هذه الامثلة جاء لإفادة القصر أي قصر أحد الجزأين على الآخر، وليس ضمير الفصل فيه بمفيد شيئًا سوى التوكيد، وقد أشار إلى هذا المعنى صاحب الكشّاف:((قولهم : ﴿

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)،58/3.
(2) ينظر: الميزان في تفسير القرآن،67/9.
(3) ينظر: مفاتيح الغيب (تفسير الرازي)، 479/15.
(4) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه،387/6.

الّذين قالوا إنّ الله هو المسيح ابن مريم ﴾، معناه بتُّ القول على أنّ حقيقة الله هو المسيح لا غير)) [1] .

ومحلّ الشاهد من كلام الكشّاف ما عدا قوله (لا غير) ؛ لأنّ الظاهر أن (لا غير) يشير إلى إفادة معنى القصر من مثل هذا التّركيب ، وهو بعيد . وقد يقال : إنّه أراد أنّ معنى الانحصار لازم بمعنى الاتّحاد وليس ناشئًا عن صيغة قصر [2] .

وقوله تعالى:﴿ **وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ**﴾ [آل عمران/62]، وقد أكد – سبحانه – صدق هذه القصص بـ(إنَّ) و(اللام) في قوله: (لَهُوَ) وبضمير الفصل(هو) وبالقصر الذى تضمنه تعريف الطرفين وذلك ليكون الرد حاسمًا على كل منكر ما أخبر الله به في شأن عيسى (عليه السلام) وفى كل ما قصه على نبيه (صلى الله عليه وآله) [3] .

وقوله تعالى:﴿ **وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ**﴾ الممتحنة/6، قال ابن عاشور:((وضمير الفصل في قوله : (هو الغني) توكيد للحصر الذي أفاده تعريف الجزأين ، وهو حصر ادعائي لعدم الاعتداد بغنى غيره ولا بحمده ، أي هو الغني

(1) الكشاف،651/1.

(2) ينظر: تفسير التحرير والتنوير،152/6.

(3) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي،131/2.

عن المتولين؛ لأن النهي عمّا نهوا عنه إنّما هو لفائدتهم لا يفيد الله شيئًا فهو الغني عن كل شيء)) [1] .

وقوله تعالى:﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا**﴾ [الإنسان/23]، فيه شرف و تعظيم لك، و قيل: معناه فصلناه في الإنزال آية بعد آية و لم ننزله جملة واحدة [2] ، وهو للتوكيد أيضًا [3] ،

وفيه أنواع من المبالغة من قبل إيقاع الضمير اسمًا لـ(إنَّ) [4] ، هنا نجد أن أثر ضمير الفصل هو التعظيم والتوكيد والمبالغة، و قوله تعالى:﴿ **إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ**﴾ [آل عمران/62]، فوجود الضمير عيّن أنْ يكون(القصص) هو الخبر، ولولا الضمير لاحتمل أن يكون(الحق) هو الخبر، والقصص بدلًا منه فيكون المعنى: إنّ هذا القصص هو الحق، ويشير الدكتور فاضل السامرائي في هذه الآية لفائدة أساسية وهي إزالة اللبس في الكلام وهي أصل وظائف ضمير الفصل، فهو يرفع اللّبس الذي قد يقع لو حذف من الكلام؛ لأنّه يفصل في الأمر حين يقع الشك، فيرفع الإبهام ويزيل اللبس فيظهر جليًا أنّ الاسم بعده خبر لما قبله وليس تابعًا، فضمير الفصل قد يفيد أنّ ما بعده خبر لا تابع، ولولا هو لاحتمل أن يكون تابعًا،

(1) تفسير التحرير والتنوير،150/28.

(2) ينظر: مجمع البيان، للطبرسي،172/10.

(3) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي،226/15.

(4) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان(تفسير النيسابوري) ،418/6.

وأن يكون خبرًا [1] . وورد ضمير الفصل بهذه الصورة في السور المدنية بمواضع مختلفة لم تذكر خشية الإطالة [2] .

في ضوء هذه الوظائف التي يتميز بها ضمير الفصل تبّين ما يتركه هذا الضمير من أثرٍ في الجملة فأزال اللَّبس عن الاسم الذي يقع بعده وحدّده بأنّه خبر لا صفة، ووجَّهَ الخطاب إلى القصر والمبالغة، والتعظيم، والاختصاص، إذ اختصَّ المسند بالمسند إليه، والأمر المهم أيضًا هو التوكيد، فقد أكّد الكلام عن طريق حضوره وأثره في الجملة وهذا ما وجدناه في السور المدنية.

ثانياً: الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

أ- الفصل الواجب: وهو الفصل بجملة الصلة: و(الصلة) إمّا جملة تامة، اسمية أو فعلية، وشرطها أنْ تكون خبرية، وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها؛ والموصول وُضِع وُصِلة إلى وصف المعارف بالجمل نحو: جاء الرجل الذي قام أبوه، ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون خبرية معهودة للمخاطب؛ لأنّك إنّما تأتي بالصلة لتّعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة [3] .

(1) ينظر: معاني النحو،44/1.

(2)ينظر :سورةالبقرة:27-120،وسورةآل،عمران:10-82،وسورةالنساء:151،وسورة المائدة:44-45،وسورةالأنفال:4-32،وسورةالتوبة:10-20-23،وسورةالنور:4-13-25،وسورةالمجادلة:22.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 168/1.

ويتعين وجوب الفصل هنا إذا كان الاسم الموصول مبتدأ [1] ، ومثاله في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **المر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ**﴾ [الرعد/1]، فمحل (الذي) رفع على الابتداء، والحق خبره [2] ، هنا جاءت جملة الصلة فاصلة بين المبتدأ والخبر.

وقوله تعالى:﴿ **وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا**﴾ [النساء/16]، هنا (اللذان) اسم موصول مبني على الألف في محل رفع مبتدأ، والفاء زائدة في الخبر(فآذوهما)، ووقعت جملة الصلة فاصلة بين المبتدأ والخبر [3] .

قال النحاس: ((والأولى أن يكون هذا للرجلين فأما أن يكون للرجل والمرأة على أن يُغلب المذكر على المؤنث فبعيد؛ لأنّه لا يخرج الشيء إلى المجاز ومعناه صحيح في الحقيقة. وزعم قوم أن قوله:(فآذوهما) منسوخ وقيل، وهو أولى: إنّه ليس بمنسوخ وإنّه واجب أن يُؤذيا: بالتوبيخ فيقال لهما: فَجَرتُما وفسقتُما وخالفتما أمر الله عزَّ وجلَّ)) [4] .

(1) ينظر: الفصل النحوي بين المتلازمين في القرآن الكريم/46.

(2) ينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي): أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت 510هـ)،تح : عبد الرزاق المهدي،ط1، دار إحياء التراث العربي –بيروت،1420 هـ،5/3، وتفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة، 679/4.

(3) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه،464/4.

(4) إعراب القرآن للنحاس،442/1، وينظر: تفسير التحرير والتنوير،271/4.

وقوله تعالى:﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ آَمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ**﴾ [البقرة/26]، فـ(الذين) اسم موصول في محل رفع مبتدأ، و(آمنوا) فعل وفاعل والجملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنّها صلة (الذين)، (فيعلمون) الفاء: رابطة لجواب الشرط و(يعلمون) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل وجملة(يعلمون) في محل رفع خبر(الذين) [1] . ففصلت جملة الصلة والتي لا محل لها من الإعراب بين المبتدأ والخبر، ومساق هذه الجملة مصدرة بأن يدلّ على التوكيد [2] .

ب- الفصل الجائز: ويكون على النحو الآتي:

1- الفصل بالجملة الاعتراضية: يجوز الفصل بالجملة الاعتراضية بين المبتدأ وخبره؛ لأنّها تضيف معاني جديدة تختلف باختلاف نوع الجملة [3] .

قال ابن فارس: ((ومن سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه بكلام ولا يكون هذا المعترض إلّا مفيدًا)) [4] .

وذكر ابن السراج هذه المسألة في قوله: ((إنّما يكون توكيدًا للشيء أو لدفعه لأنّه بمنزلة الصفة في الفائدة)) [5] .

---

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،68/1.

(2) ينظر: تفسير البحر المحيط،264/1.

(3) ينظر: الفصل النحوي بين المتلازمين في القرآن الكريم/48.

(4) الصاحبي/ 245.

(5) ينظر: الأصول في النحو، 261/2.

وعرفها قباوة قائلًا:((وهي الجملة التي تعترض بين شيئين متلازمين، أو متطالبين، لتوكيد الكلام، أو توضيحه، أو تحسينه. وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزأيه، وليست معمولة لشيء منه)) [(1)] .

ومن الأمثلة التي وردت في السور المدنية التي جاءت بها الجملة الاعتراضية فاصلة بين المبتدأ والخبر قوله تعالى:﴿ **وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآَمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ**﴾ [محمد/2]، قال ابن كثير:(((وهو الحق من ربهم) جملة معترضة حسنة)) [(2)] ،

وقال الآلوسي:(((وهو الحق من ربهم) وهو جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مفيدة لحصر الحقية فيه على طريقة الحصر)) [(3)] ، وذهب ابن عاشور إلى أنه :((زيد في جانب المؤمنين التنويه بشأن القرآن بالجملة المعترضة قوله:(وهو الحق من ربهم))) [(4)] . فهنا الجملة المعترضة هي قوله تعالى:(وهو الحق من ربهم)، والغرض من هذه الجملة توكيد أنّ القرآن من عند الله سبحانه وتعالى.

(1) إعراب الجمل وأشباه الجمل: د. فخر الدين قباوة ،ط5، دار القلم العربي-حلب-سوريا، 1409هـ-1989م/67.

(2) تفسير القرآن العظيم لابن كثير،283/7.

(3) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي، 195/13.

(4) تفسير التحرير والتنوير،74/26.

وقوله تعالى:﴿ **اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا**﴾ [النساء/87]، جاء في الكشاف أنّ:(لا إله إلّا هو) إما خبر المبتدأ، وإما اعتراض والخبر(ليجمعنكم) [1] ، فقوله : (لا إله إلاَّ هو) إشارة إلى التوحيد [2] ، وهنا وقع الفصل بهذه الجملة بين المبتدأ والخبر.

2- الفصل بالجملة الشرطية: معنى الشرط أن يقع الشيء لوقوع غيره أي: أنْ يتوقف الثاني على الأول، فإذا وقع الأول وقع الثاني، وذلك نحو: إنْ زرتني أكرمتك، فالإكرام متوقف على الزيارة [3] ، أما وقوع الفصل بين المبتدأ والخبر بالجملة الشرطية في السور المدنية فنحو قوله تعالى:﴿ **وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ**﴾ [الطلاق/4]، فجملة (واللائي يئسن) مستأنفة، والجار (من نسائكم) متعلق بحال من النون في (يئسن)، وجملة (إن ارتبتم فعدَّتهن ثلاثة) خبر المبتدأ (اللائي)، وجملة (فعدَّتهن ثلاثة) جواب الشرط (إن) [4] ، فالريبة على هذه الطريقة تكون مرادًا بها ما

(1) ينظر: الكشاف،577/1.

(2) ينظر: تفسير الطبري(جامع البيان عن تأويل القرآن) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت310هـ)، تح: أحمد محمد شاكر،ط1، مؤسسة الرسالة ، 1420 هـ - 2000 م،592/8.

(3) ينظر: معاني النحو،45/4.

(4) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم: أ.د. أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- المدينة المنورة، 1426هـ، 1332/4.

حصل من التردد في حكم هؤلاء المطلقات، فتكون جملة الشرط معترضة بين المبتدأ وهو الموصول وبين خبره وهو جملة(فعدتهن ثلاثة أشهر)، والفاء في (فعدتهن) داخلة على جملة الخبر لما في الموصول من معنى الشرط [1] . هذا ما وجدناه في السور المدنية من فصل بالجملة الشرطية بين المبتدأ والخبر .

ثالثًا: الفصل بشبه الجملة

أ- بين المبتدأ والخبر

وإنّ الفصل بين المبتدأ والخبر قبيحٌ؛ لأنهما من العناصر المتلازمة في الكلام ولكن ورد الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور للتوسع في اللغة [2] ، كقول الشاعر [3] :

فقَدْ والشكُّ بيّن لي عَناءٌ بوَشْك فراقهم صُرَدٌ يصيح ،

هنا وقع الفصل بين المبتدأ الذي هو (الشكُ) وبين الخبر الذي هو (عناءُ) بقوله: (بيّن لي) [1] .

(1) ينظر: تفسير التحرير والتنوير،317/24.

(2) ينظر: الخصائص،391/2.

(3) لم يعرف قائل هذا البيت، ينظر: الخصائص،330/1. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: محمد محمد حسن شراب، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1427هـ-2007م،259/1.

وجاء الفصل بشبه الجملة في السور المدنية بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى:﴿ **تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ** ﴾ [الأحزاب/44]، فـ(تحيتهم) مبتدأ وخبره (سلام)، و(يوم) ظرف متعلق بحال من(تحيتهم) [2] ، فهنا نجد شبه الجملة قد فصلت بين المبتدأ والخبر، ومعناه أن كون التحية يومئذ هو السلام المطلق يدلُّ على أنَّ ليس هناك إلّا موافقة كلّ شيء و ملاءمته لما يريده الإنسان فكل ما يريده له فلا يستعمل هناك كلامًا لتحصيل غاية من الغايات على حد الكلام الدنيوي إلّا الثناء على جميل ما يشاهد منه تعالى، فشبه الجملة أفادت التوسع في الأمر وهو(السلام) [3] .

وقوله تعالى:﴿ **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ**﴾ [الممتحنة/11]، إذ جاء (أنتم) المبتدأ، والخبر(مؤمنون) و(به) جار ومجرور فصل بينهما [4] ، فهنا نجد توكيد للوصية بما أَمر به، فإن الإيمان به تعالى يوجب المبالغة في التقوى والانتهاء عما نهى عنه [5] .

(1) ينظر: الخصائص،391/2.
(2) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم،972/3.
(3) ينظر: الميزان في تفسير القرآن،20/10.
(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،70/10.
(5) ينظر: تفسير أبي السعود،74/3.

وقوله تعالى:﴿**جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ**﴾ [البينة/8]، فجاءت شبه الجملة بين المبتدأ والخبر، وهذا لموقع الامتنان والاختصاص يجب أن يكون أمرًا فوق ما للمؤمنين وأوسع من ذلك [1] .

وقوله تعالى:﴿ **وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ**﴾ [البقرة/116]، وجاء في تفسير قوله تعالى:﴿ **كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ** ﴾ [الروم/26]، وهي على طريقة سورة البقرة إذ قال ابن عاشور:((واللام في قوله: (كل له قانتون) لام التقوية، أي تقوية تعدية العامل إلى معموله لضعف العامل بكونه فرعاً في العَمل، وبتأخيره عن معموله)) [2] . فجاءت شبه الجملة بين المبتدأ والخبر وأثر مجيئها هنا لتقوية التعدية في العامل على رأي ابن عاشور، وفي رأي آخر للطنطاوي قال:((مؤكد لما قبله ومقرر له، أي: كل الخلائق له لا لغيره طائعون خاضعون، خاشعون، طوعًا وكرهًا ، إذ لا يمتنع عليه – سبحانه – شيء يريد فعله بهم، من حياة أو موت، ومن صحة أو مرض، ومن غنى أو فقر)) [3] .

(1) ينظر: الميزان في تفسير القرآن ،178/1.

(2) تفسير التحرير والتنوير،82/21.

(3) التفسير الوسيط للطنطاوي، 79/11.

وقوله تعالى:﴿ **هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ [الحديد/3]،فالآية وقع فيها فصل، وهو(بكل شيء) فأفادت العموم، أي: عليم بكل ما في هذا الكون، لا تخفى عليه خافية من شؤونه [(1)] .

ب-بين اسم النواسخ وخبرها:

ورد الفصل بين اسم النواسخ وخبرها في السور المدنية في قوله تعالى:﴿ **وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا**﴾ [الفتح/5]، قال القرطبي:((أي ذلك الوعد من دخول مكة وغفران الذنوب (عند الله فوزًا عظيمًا) أي نجاة من كل غم وظفرًا بكل مطلوب)) [(2)] ، فشبه الجملة -هنا- دلّت على الشمول والاتساع في الفوز والنجاة من كل غم. وقوله تعالى:﴿ **وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا**﴾ [الاحزاب/69]، هنا تخصيص، أي: وكان عند الله - تعالى - ذا جاه عظيم، ومكانه سامية، ومنزلة عالية، إذ نصره - سبحانه - عليهم، واصطفاه لحمل رسالته [(3)] ، وقال ابن عاشور:((وجملة (وكان عند الله وجيهًا) معترضة في آخر الكلام ومفيدة سبب عناية الله بتبرئته)) [(4)] .

(1) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي، 199/14.
(2) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)،264/16.
(3) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي،252/11.
(4) تفسير التحرير والتنوير،121/22.

وقوله تعالى:﴿ **إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ**﴾ [الأنفال/22]،فـ(عند) ظرف منصوب متعلّق باسم التفضيل شرّ و(الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور [(1)] ، ويعني أن شرّ(الدواب) على وجه الأرض من خلق الله (عِندَ اللَّهِ) فقال الأخفش: كل محتاج إلى غذاء فهو دابة، ومن هذا يتبين لنا أن شبه الجملة جاءت للعموم والاتساع [(2)] .

وقوله تعالى:﴿ **إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ**﴾ [المائدة/24]، فـ(هاهنا)، (ها) للتنبيه، و(هنا) اسم إشارة ظرف مكان متعلق بـ (قاعدون)، وجملة (إنا قاعدون) مستأنفة في حيز القول [(3)] ، وصرح الطنطاوي في هذه الآية بقوله:((تأكيد منهم لعدم دخولهم لتلك الأرض المقدسة)) [(4)] .

وقوله تعالى:﴿ **فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ**﴾ [آل عمران/66]، وهنا استعمال الاستفهام عن العلة وهي شبه الجملة(فيما لكم به علم) جاء في معرض

(1) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه،196/5.
(2) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن(للثعلبي)، 341/4.
(3) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم ،224/1.
(4) التفسير الوسيط للطنطاوي،110/4.

التوبيخ [1] ، في حين خرج الاستفهام إلى معنى التعجب من حماقتهم عند الزمخشري والأمر هو مما نطقت به التوراة والإنجيل [2] .

رابعًا- الفصل بـ(إلّا):

يقع الفصل بـ(إلّا) في جملة(إن) النافية؛ وذلك لإزالة اللبس بين (إن) النافية والناسخة، وتزداد الحاجة إلى هذا الفاصل إذا كان المبتدأ الذي يليها لا تظهر عليه علامات الإعراب، فالفاصل هنا يميز بينهما [3] .

ومثاله في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ**﴾ [البقرة/78]،((فـ(إن) بمعنى (ما) وما بعده ابتداء وخبر (إلا) تحقيق النفي وحيثما رأيت أن مكسورة مخففة وبعدها إلا فـ(إنَّ) بمعنى (ما))) [4] ، فالفصل هنا قد أفاد النفي .

(1) ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 268/24.

(2) ينظر: الكشاف، 398/1.

(3) ينظر: الفصل النحوي بين المتلازمين في القرآن الكريم/51.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، تح: د. حاتم صالح الضامن،ط2، مؤسسة الرسالة – بيروت،، 1405هـ،100/1.

وقوله تعالى:﴿ **وَإِذۡ كَفَفۡتُ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذۡ جِئۡتَهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ**﴾ [المائدة/110]، قال الطنطاوي بأنه:((تذييل قصد به ذمهم وتسجيل الحقد والجحود عليهم)) [(1)] .

وقوله تعالى:﴿ **وَإِذَا تُتۡلَى عَلَيۡهِمۡ ءَايَاتُنَا قَالُوا قَدۡ سَمِعۡنَا لَوۡ نَشَاءُ لَقُلۡنَا مِثۡلَ هَٰذَآ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ**﴾ [الأنفال/31]، هنا(إن) نافية، و(إلا) للحصر، و(أساطير) خبر [(2)] ، وهنا قصر الصفة على الموصوف ((أي ما هذا القرآن المتلو إلّا موصوف بكونه أساطير الأولين، فهو قصر الصفة على الموصوف والجمع؛ لأنّ المشار إليه جمع معنى)) [(3)] .

وقوله تعالى:﴿ **إِنۡ أَوۡلِيَاؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ**﴾ [الأنفال/34]، فـ(إن) نافية، و(إلا) للحصر [(4)] ، وهنا جملة خبرية تعلل القول بأمر يدركه كل ذي لب، فالأثر هنا هو التعليل [(5)] .

(1) التفسير الوسيط للطنطاوي، 335/4.

(2) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم ،370/1.

(3) حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي: عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي- مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم الرومي الحنفي، تح: عبد الله محمود محمد عمر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1422هـ- 2001م، 53/8.

(4) ينظر: المصدر نفسه،371/1.

(5) ينظر: الميزان في تفسير القرآن، 72/9.

والفصل في الآية الأولى أفاد الحصر وفي الثانية التعليل.

وقوله تعالى:﴿ **إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ**﴾ المجادلة/2، استئناف بيانيّ أفاد التعليل [1] ، فهنا أيضًا جاءت للقصر الحقيقي، فالتحريم بالظهار أمر باطل لا يقتضيه سبب يؤثر إيجاده [2] .

قال محمود صافي:((وهذا الفن هو نفي الشيء من جهة و إيجابه من جهة أخرى، أو أمر بشيء من جهة و نهي عنه من جهة ثانية، وهنا في هذه الآية الكريمة نفي لصيرورة المرأة أمّا بالظهار، و إثبات الأمومة للتي ولدت الولد)) [3] .

في نهاية هذا المبحث توضحت لنا الآثار الناتجة عن الفصل بين عناصر الجملة الاسمية وأنواع هذا الفصل وكما تبين لنا أن هذا الفصل أفاد التوكيد، والقصر، والحصر، والاختصاص، والاهتمام، والتوبيخ، والتعليل، والتوسع في الكلام وهذا ما تمكنا من دراسته في موضوع الفصل في الجملة الاسمية في السور المدنية.

(1) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه،167/28.

(2) ينظر: تفسير التحرير والتنوير،12/28.

(3) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه،170/28.

المبحث الثاني

الفصل في الجملة الفعلية

عرفت اللغة العربية مجموعة من الأزواج المتلازمة والمترابطة التي تتحد معًا اتحادًا وظيفيًا لتؤدي معنى نحويًا والتي لا تقوى المفردة لوحدها على أدائه؛ فتصبح المفردتان المتلازمتان شيئًا واحدًا فلا تُذكر أحداهما إلّا وتطلب الأخرى لذلك وضع النحويون ضوابط لهذا الفصل منها الفصل بين الفعل والفاعل ونائب الفاعل.

إذ ذكر ابن جني أنّ الفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبيّ قبيحٌ [1] .

وذكر أبو البركات الأنباري أنّ الفاعل يتنزّل منزلة الجزء من الفعل [2]، والعلاقات النحوية تكون أكثر وضوحًا من طريق هذا التلازم، وإذا خرقنا هذا الأصل فلا بد من أن يكون لأغراض دلالية يقصد إليها المتكلم، وسنتناول الفصل بين الفعل والفاعل ونائب الفاعل والفصل بين ما يعمل عمل الفعل والفاعل في السور المدنية تباعاً وعلى النحو الآتي.

(1) ينظر: الخصائص،390/2.

(2) ينظر: أسرار العربية/ 83.

أولًا: الفصل بـ(إلّا):

يجوز الفصل بين الفعل وفاعله، أو نائبه في الجملة الفعلية المنفية فقط لفظًا، أو تقديرًا [1] ، وذلك في قوله تعالى:﴿ **يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ** ﴾ [البقرة/269]، أي: وما ينتفع بالموعظة والتذكار إلّا من له لب وعقل يعي به الخطاب ومعنى الكلام [2] .

قال الآلوسي في تفسيره : ((أي ما يتعظ أو ما يتفكر في الآيات إلّا ذوو العقول الخالصة .... لإظهار الاعتناء بمدحهم بهذه الصفة)) [3] ، و(ما) نافية، و(يذّكر) مضارع مرفوع، و(إلّا) أداة حصر، و(أولو) فاعل مرفوع وعلامة الرفع الواو فهو ملحق بجمع المذكر السالم، و(الألباب) مضاف إليه مجرور [4] ، وجاء في الكشاف أنه أراد بهم الحكماء العلّام العمّال [5]، من هذا يتضح أن الآية أفادت الحصر بمجموعة معينة من المؤمنين.

وقوله تعالى:﴿ **وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ**﴾ [البقرة/99]، فـ(يكفر) فعل مضارع مرفوع، والجار والمجرور متعلقان به، و(إلّا) أداة

(1) ينظر: شرح ابن عقيل،215/2، والفصل النحوي بين المتلازمين في القرآن الكريم/236.
(2) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير،539/1.
(3) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي، 2/ 41.
(4) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه،60/3-61.
(5) ينظر: الكشاف،343/1.

حصر، و(الفاسقون) فاعل يكفر [1] ، أي الخارجون عن شريعة الله [2]، وهنا نجد أن الفصل وقع بين الفعل والفاعل لإفادة الحصر. وقوله تعالى:﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾ [آل عمران/7]، أي الثابتون فيه ومَن لا يُختلف في علمه، عن الصادق (عليه السلام): نحن الراسخون في العلم، ونحن نعلم تأويله، وهم أمير المؤمنين (عليه السلام) والأئمة (عليهم السلام) [3] .

قال العلامة المجلسي:((فرسول الله (صلى الله عليه وآله) أفضل الراسخين في العلم، قد علمه الله جميع ما أنزله عليه من التنزيل والتأويل، وما كان الله لينزل عليه شيئا لم يعلمه تأويله، وأوصياؤه من بعده يعلمونه كله)) [4]، فهنا الحصر في (إلّا) أفاد الاختصاص بمحمد (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته (عليهم السلام).

ثانيًا: الفصل بحرف الجر(الباء):

وتكون زيادة الباء كثيرة وذلك في فاعل(كفى) مثل قولنا: كفى بزيد حاضرًا [5]،

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،156/1.

(2) ينظر: تفسير القرآن للعثيمين،319/1.

(3) ينظر: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، الشيخ محمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان،93/66،و التفسير والمفسرون: الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (ت 1398هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة،143/2.

(4) مرآة العقول في شرح أخبار الرسول: العلامة محمد باقر المجلسي، ط2،دار الكتب الإسلامية، طهران،1404هـ،434/2-435.

(5) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،144/1.

ومثلها في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**﴾ [النساء/79]، فعلّق سيبويه وابن السراج على هذه الآية ووضحا أنّ المعنى هو: كفى الله ؛ لأنّه لا فعل إلّا بفاعل وهي للتوكيد [1] . وأجاز العكبري حذف الباء في مثل هذه الآية [2] ، ولا يجوز الحذف في الآية ولكن يجوز الحذف في الجملة التي تشبهها، ومن الواضح أنّ المقصود بـ(كفى) –هنا– هو الدال على الكفاية، لا معنى أجزأ، أو أغنى، أو وقى، قال ابن هشام:((ولا تزاد الباء في فاعل(كفى) التي بمعنى (أجزأ)، أو (أغنى)، ولا التي بمعنى (وقى))) [3] .

وقوله تعالى:﴿ **وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا**﴾ [النساء/6]، قال العكبري:((في فاعل كفى وجهان: أحدهما– هو اسم الله، والباء زائدة دخلت لتدل على معنى الامر؛ إذ التقدير: اكتف بالله. والثاني– أن الفاعل مضمر، والتقدير: كفى الاكتفاء بالله ، فبالله على هذا في موضع نصب مفعولًا به، و(حسيبًا) حال. وقيل تميز)) [4] ، فبهذا تكون الباء دالة على الأمر.

(1) ينظر:الكتاب،92/1، والأصول في النحو،101/1.

(2) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح: غازي مختار طليمات، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، 1416هـ–1995م،203/1.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،145/1.

(4) التبيان للعكبري،332/1.

وقوله تعالى:﴿ **وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا** ﴾ [النساء/45]، وضّح الزجاج دخول الباء هنا بقوله:((أي الله ناصركم عليهم. ومعنى الباء التوكيد. المعنى وكفى الله وليًا وكفى الله نصيرًا)) [(1)]، ونجدها هنا أفادت التوكيد.

وقوله تعالى:﴿ **قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾ [الرعد/43]، قال الطنطاوي:((والباء الداخلة على اسم الجلالة الذى هو فاعل (كفى) في المعنى، مزيدة للتأكيد)) [(2)] .

ثالثًا: الفصل بـ(من):

وتأتي(من) للفصل بين العامل والمعمول [(3)]، وجاءت في السور المدنية في قوله تعالى:﴿ **مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ**﴾ [الحديد/]22، وقوله تعالى:﴿ **مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾ [التغابن/11]، والمراد بالمصيبة: الرزية والنكبة وكل ما يسوء الإنسان في نفسه أو ماله أو ولده، والمفعول محذوف، و(من) للتأكيد، و(مصيبة) فاعل [(4)] .

ومن هذا تبين أن مجيء(من) قبل الفاعل له أثرٌ في تأكيد الكلام، ووردت(من) زائدة قبل الفاعل مسبوقة بـ(ما) مثل قوله تعالى:﴿ **مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى**

(1) معاني القرآن وإعرابه للزجاج،57/2.
(2) التفسير الوسيط للطنطاوي، 499/7.
(3) ينظر: همع الهوامع،214/4.
(4) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي،430/14.

ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة/7]، فالتذكير الذي عليه العامة هو الوجه لما كان هناك من الشياع وعموم الجنسية كقولك: ما جاءني من امرأة، وما حضرني من جارية [1]، فهنا (من) أفادت العموم.

وقوله تعالى:﴿ **مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ**﴾ [المائدة/19]، فـ(من) حرف جر زائد، و(بشير) فاعل محلًا لـ(جاءنا) [2] ، قال أبو السعود:((وزيادة (مِنْ) في الفاعل للمبالغة في نفي المجيء)) [3] .

وترد مسبوقة بـ(هل) ومثالها في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ**﴾ [التوبة/127]،فـ(هل) حرف استفهام و(يرى) فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع الضمّة المقدرة على الألف و(كم) ضمير مفعول به و(من) حرف جرّ زائد و(أحد) مجرور لفظًا مرفوع محلًا فاعل يرى [4] ، وجاء في تفسير البحر المحيط: أنّه ذكر أولًا ما يحدث عنهم من القول على سبيل الاستهزاء، ثم ذكر ما يصدر منهم من الفعل على سبيل الاستهزاء وهو الإيماء

(1) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، شارع جوهر القائد– أمام جامعة الأزهر،438/8.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،440/2.

(3) تفسير أبي السعود،22/3.

(4) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 67/11.

والتغامز بالعيون إنكارًا للوحي، وسخرية قائلين: هل يراكم من أحد من المسلمين لننصرف، يفهم من تلك النظرة التقرير: هل يراكم من ينقل عنكم؟ [1] ، فيتضح من تفسير الآية أنّ في الكلام استهزاء وتقرير وإنكار.

رابعًا: **الفصل بـ(شبه الجملة):**

1-الفصل بين الفعل والفاعل:

يجوز الفصل بين الفعل وفاعله بشبه الجملة وجاء في السور المدنية، ومثاله قوله تعالى:﴿ **هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا**﴾ [الإنسان/1]، إذ قدّم الجار والمجرور (على الإنسان) على الفاعل (حين) والأصل أن يتقدم الفاعل على الجار والمجرور، لكن الكلام في الآية فيه تحذير من كل غرور، ومن الركون إلى الدنيا، والتنبيه على أنها دار ممر، وأن الآخرة دار مقر [2] .

وقوله تعالى:﴿ **وَبَشِّرِ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ**﴾ [البقرة/25]، وقوله:(من تحتها) وارد على طريقة الإيجاز بحذف

(1) ينظر: تفسير البحر المحيط،120/5.

(2) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت502هـ)،تح: د. محمد عبد العزيز بسيوني،ط1، كلية الآداب – جامعة طنطا، 1420 هـ – 1999 م،159/1.

كلمة(أشجار) اعتمادًا على تبادرها الى الذهن، والمعنى: تجري من تحت أشجارها الأنهار [1]، وتجري من تحتها الأنهار، أراد الخبر عن ماء أنهارها أنّه جارٍ تحت الأشجار والغروس والثمار لا أنّه جارٍ تحت أرضها لأنّ الماء كان تحت الأرض جارياً فلا حظّ فيه للعيون إلّا بكشف الساتر بينه وبينها على أنّ الذي يوصف به أنهار الجنة أنّها جارية في غير أخاديد [2] ،هنا لشبه الجملة أثرٌ في السياق القرآني وهو الإيجاز والتخصيص والاهتمام بالمتقدم إذ إنَّ الماء الجاري هو ليس في باطن الأرض وإنّما تحت الأشجار والمغروسات وأنّه يجري بغير أخاديد.

وقوله تعالى:﴿ **فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ ، [المائدة/60]، إذ قدّم شبه الجملة من الجار والمجرور(له) على الفاعل(نفسه) وقد وقع التقديم في هذه الآية لزيادة الربط في الكلام كقولك: حفظت لزيدٍ ماله [3] .

وأيضًا في قوله تعالى:﴿ **وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**﴾ [البقرة/132]، قال العثيمين:((الضمير(ها) يعود على هذه الكلمة العظيمة؛ وهي ﴿**أَسلَمتُ لِرَبِّ العَلَمِينَ**﴾ [البقرة/ 131]؛ ويجوز أن يكون الضمير يعود على الملة، أي: وصى

(1) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي،80/1.

(2) ينظر: التبيان في تفسير القرآن للطوسي،108/1.

(3) ينظر: الكشاف،659/1.

بهذه الملة؛ والمعنى واحد؛ لأن ﴿**مِّلَّةِ إبرهِيمَ**﴾ [البقرة/ 130]، هي ﴿**إذ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسلِم قَالَ أَسلَمتُ لِرَبِّ العَلَمِينَ**﴾ [البقرة/ 131]؛ و (التوصية) العهد المؤكّد في الأمر المهم)) [1]، إذ قدم شبه الجملة من الجار والمجرور(بها) للعناية والاهتمام، ووصى بهذه الكلمة، أي: عني بـ(الكلمة)، وفيه توكيد لوجوب الرغبة في ملته (عليه السلام) [2] .

وورد الفصل بشبه الجملة بين الفعل والفاعل في السور المدنية في مواضع مختلفة ولم تذكر خشية الإطالة [3] .

2-**الفصل بين الفعل ونائب الفاعل :**

جاء الفصل بين الفعل ونائب الفاعل في السور المدنية في مواضع عدة منها قوله تعالى:﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا** ﴾ [آل عمران/91]، وقع الفصل بين الفعل (يُقْبل) ونائب الفاعل(مِلْءُ

(1) تفسير العثيمين،74/2.

(2) ينظر: تفسير أبي السعود، 163/1.

(3) ينظر: سورة البقرة/25، 48، 60، وآل عمران/5، 15,10، 37، والنساء/13، 57، 64، 122، والمائدة/12، 16، 30، و الأنفال/ 10، 19، 31، 48، و التوبة/ 25، 42، 43، والرعد/6، 30، 35، والحج/ 14، 18، 23.

الأرضِ)، بشبه الجملة(من أحدهم)، وهي تدل على العموم؛ لأنها لم تخصص كافرًا دون كافر، بل ظاهرها شمول الكفار جميعًا [1].

وقوله تعالى:﴿ **وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ**﴾ [البقرة/61]، إذ قدم شبه الجملة (عليهم) على نائب الفاعل(الذلة) وقد أفادت الشمول، قال النسفي:((أي الهوان والفقر يعني جعلت الذلة محيطة بهم مشتملة عليهم فهم فيها كما يكون في القبة من ضربت عليه، أو ألصقت بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه)) [2] .

وقوله تعالى:﴿ **وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى** ﴾ [الرعد/31]، وتقديمُ المجرور في المواضع الثلاثة على المرفوع فائدته قصد الإبهام ثم التفسير لزيادة التقرير؛ لأنَّ بتقديم ما حقُّه التأخير تبقى النفس مستشرفةً ومترقّبةً إلى المؤخر أنه ماذا؟ وأيضاً مبالغة في بيان اشتمالِه على الخوارق وأنه حقيق بأن يكون مصدرًا لكل خارق ، وإبانةً لركاكة رأيهم في شأنه الرفيعِ كأنَّه

(1) ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت1393هـ)، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان، 1415 هـ - 1995 مـ ،202/1.

(2) تفسير النسفي(مدارك التنزيل وحقائق التأويل)،93/1.

قيل : لو أن ظهورَ أمثالِ ما اقترحوه من مقتَضيات الحِكمة لكان مظهرُها هذا القرآنَ الذي لم يعدّوه آية ، وفيه من تفخيم شأنه العزيز [1] .

وقوله تعالى:﴿ **أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ**﴾ [البقرة/187]، هنا وقع الفصل للتشويق، قال أبو السعود:((وتقديمُ الظرف على القائم مقامَ الفاعل لما مرَّ مرارًا من التشويق فإن ما حقُّه التقديمُ إذا أُخِّر تبقى النفسُ مترقبةً إليه)) [2] ، وأيضاً في تقديم شبه الجملة فيه فائدة الاتساع [3] .

وقوله تعالى:﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ**﴾ [البقرة216]، وهنا وقع الفصل بشبه الجملة (عليكم) للتخصيص، أي خصَّ الله سبحانه وتعالى القتال بالأعيان من أتباع محمد (صلى الله عليه وآله) [4] .

وقد ورد الفصل بين الفعل ونائب الفاعل في مواضع مختلفة من السور المدنية [5] .

---

(1) ينظر: تفسير أبي السعود،22/5.

(2) المصدر نفسه،201/1.

(3) ينظر: تفسير البحر المحيط، 55/2.

(4) ينظر: المصدر نفسه،152/2.

(5) ينظر: البقرة/ 66، 86، 91، وآل عمران/14، 88، 91، والنساء/ 23، 42، 77، والمائدة/3، 4، 5، والأنفال/2، 38، والتوبة/12، 35، 37، 38، 64، 120، والرعد / 7، 27، 31، 33.

3 – الفصل بين ما يعمل عمل الفعل ومعموله:

أ– اسم الفاعل ومعموله:

وجاء هذا النوع من الفصل في السور المدنية في قوله تعالى:﴿ **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾ [البقرة/30]،فـ(خليفة) مفعول به لـ(جاعل)؛ لأنّه اسم فاعل [1] ، وفصل بينه وبين اسم الفاعل(جاعل) بشبه الجملة(في الأرض)، للاهتمام بآدم (عليه السلام)، واطلاق صفة (الخليفة) عليه، وقيل: إنما سماه خليفة؛ لأنه يخلف غيره، وقيل: إنَّما سُمّي خليفة؛ لأنَّه خليفة الله في الأرض؛ لإقامة أحكامه، وتنفيذ قضاياه، وهذا هو الأصَّح [2] .

وقوله تعالى:﴿ **وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا**﴾ [الإنسان/14]،فـ(ظلالها) فاعل لاسم الفاعل(دانية) مرفوع [3] ، وفصل بينهما بشبه الجملة(عليهم)، وهنا معناه ظل الأشجار قريبة من الأبرار فهي مظلة عليهم زيادة في

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،77/1.

(2) ينظر: تفسير السمعاني: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت 489هـ)،تح: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم،ط1، دار الوطن، الرياض – السعودية، 1418هـ- 1997م،63/1-64.

(3) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه،188/29.

نعيمهم وهنا جاء الفصل للزيادة والاتساع [1] . وهناك فصل يقع بين اسم المفعول ومعموله ولكنَّنا لم نجده في السور المدنية.

ب- المصدر ومفعوله:

ورد الفصل بين المصدر ومفعوله في السور المدنية في قوله تعالى:﴿ **وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا**﴾ [النساء/156]،فـ(على مريم) جار ومجرور متعلقان بـ(قولهم)، و(بهتانًا) مصدر يعمل فيه القول لأنّه ضرب منه فهو كقولهم: قعد القرفصاء، وقال قوم: تقديره قولًا بهتانًا [2] ، وقد فصل بشبه الجملة(على مريم) بين المصدر ومعموله، وهو تعريض لها أي ما كان أبوك امرأ سوء، وما كانت أمك بغيًا: أي أنت بخلافهما وقد أتيت بهذا الولد [3] .

ولم نجد إلّا ما ذكر أعلاه من فصل بين المصدر ومعموله في السور المدنية.

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)،138/19.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه،للدرويش،372/2.

(3) ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، 436/5.

ج- الفصل بحرف يدلُّ على تثنية الفاعل أو جمعه:

يجوز تحقيق الفصل هنا في لغة قليلة غير شائعة، وتنسب الى طيّء، وأزد شنوءة، وبني الحارث بن كعب، وهذه اللّغة يسمّيها النحويون لغة(أكلوني البراغيث) [1] ، فالواو في(أكلوني) علامة تفيد الجمع وليست ضميرًا للفاعل، بل إنّها جاءت للفرق بين الواحد والجماعة [2] .

وجاء هذا في السور المدنية في قوله تعالى:﴿ **وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ**﴾ المائدة/71، ف(كثيرٌ منهم) لها وجوه إعرابية هي [3] :

1-خبر مبتدأ محذوف؛ أي: العمى والصم كثير.

2-بدل من ضمير الفاعل(صمّوا).

3-مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه؛ أي: كثير منهم عموا، وهو ضعيف؛ لأنّ الفعل قد وقع في موضعه، فلا ينوى به غيره.

(1) ينظر: الكتاب،19/1، والأصول في النحو،71/1، والجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،1413هـ- 1992م/149.

(2) ينظر: الأصول في النحو،172/1.

(3) ينظر: التبيان للعكبري،453/1.

4-الواو علامة جمع لا اسم، و(كثير) فاعل(صموا) . فهنا وقع الفصل بين الفعل والفاعل بحرف دلّ على الجمع وهو(الواو) والذي هو ليس ضميرًا للرفع، وللرازي رأي في ذلك أنّ (كثيرٌ) بدل من ضمير الفاعل(صمّوا)،إذ قال:((وهذا الإبدال هاهنا في غاية الحسن، لأنّه لو قال: عموا وصموا لأوهم ذلك أن كلهم صاروا كذلك ، فلما قال(كَثِيرٌ مّنْهُمْ) دلّ على أن ذلك حاصل للأكثر لا للكل)) [1] . فهنا فيه تخصيص بالبدل أي بدل بعض من كل [2] .

(1) مفاتيح الغيب (تفسير الرازي)،407/12.

(2) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ)،ط1، دار الكتبي، 1414هـ - 1994م،466/4.

المبحث الثالث

الفصل بين الثنائيات المتلازمة

سنقوم بدراسة المتلازمات التي ترتبط ارتباطًا قويًا فيما بينها والتي يعدّها علماء اللغة كلمة واحدة وهي: الجار المجرور، والمضاف و المضاف إليه، والصلة والموصول، وحرف العطف والمعطوف، والصفة والموصوف لكن أجاز بعضهم الفصل بين هذه المتلازمات بمجموعة من الفواصل و يعدون هذا الفصل للضرورة وهو قليل بالنسبة لبقية أنواع الفصل بين التراكيب الأخرى [1] .

أولًا: الفصل بين حرف الجر والاسم المجرور:

تسمية حروف الجر بهذا الاسم هي تسمية البصريين، ووجهها أنّها تجر الأسماء التي تدخل عليها، ويسمونها الكوفيون حروف الإضافة أحيانًا، و حروف الصفات أحيانًا أخرى، ووجه التسمية الأولى من هاتين التسميتين؛ أنّها تضيف الفعل الى الاسم، أي تربط بينهما، ووجه التسمية الثانية أنّها تحدث في الاسم صفة من ظرفية أو غيرها [2] .

---

(1) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي: لأبي علي النحوي، تح: علي جابر المنصوري، ط2، مطبعة الجامعة، بغداد، 1982م/117. المقرب،62/1، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع،/386. ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، تح: د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي،837/2.

(2) ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك،5/3. وهمع الهوامع،331/2.

قال ابن السراج:((حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم ولا يدخل حرف الجر إلّا على الأسماء، فأما إيصالها الاسم بالاسم، فقولك: الدار لعمرو، وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك: مررت بزيد، فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد))[1] .

وعددها عشرون حرفًا [2] .

وجاء الفصل بين حرف الجر والاسم المجرور بالحرف الزائد(ما) في السور المدنية في قوله تعالى:﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ**﴾ [آل عمران/159]، هنا(ما) مزيدة للتأكيد والتنبيه والدلالة على أنّ لينه لهم ما كان إلّا برحمة من الله وهو ربطه على جأشه وتوفيقه للرفق بهم حتى بعد أن خالفوه [3] .

وقوله تعالى:﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ**﴾ [النساء/159]، (ما): زائدة [4] ، وهي لتأكيد نقضهم للميثاق [5] .

(1) الأصول في النحو،408/1.
(2) ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك،5/3.
(3) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)،45/2.
(4) ينظر: التبيان للعكبري ، 403/1.
(5) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي،374/3.

وقوله تعالى:﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً**﴾ [المائدة/13،] وهنا أيضاً جاءت(ما) بين الباء والاسم المجرور(نقضهم) إذ أفاد الفصل بـ(ما) التوكيد ويفيد الإبهام لغرض التعظيم أو التحقير [(1)] . هذا ما وجدناه في الفصل بين حرف الجر والاسم المجرور في السور المدنية، وكان الفصل بينهما فقط بالحرف(ما)، ونلاحظ أنّ الفصل هنا وقع قليل جدًا؛ لأنّ حرف الجر والاسم المجرور من المتلازمات القوية وشديدة الترابط فيما بينها وإذا ما وقع الفصل بينهما فإنّ المعنى سيختل ويضيع الدلالة ويضعفها والتي تؤديها هذه الحروف مع أسمائها.

ثانيًا: الفصل بين المضاف والمضاف إليه

لا يفصل بين المتضايفين أي المضاف والمضاف إليه اختيارًا؛ لأنّه من تمامه، ومُنّزل منزلة التنوين(إلّا بمفعوله وظرفه على الصحيح)، ففي قوله تعالى:﴿ **فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ**﴾ [إبراهيم/47]، قرأت فرقة: مخلف وعده رسله بنصب وعده، وإضافة مخلف إلى رسله، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول،

(1) ينظر: الميزان في تفسير القرآن، 240/5.

وهو كقراءة: قوله تعالى:﴿ **قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ** ﴾[الأنعام/137] [(1)] ، ولم يستحسن الأخفش هذا الفصل [(2)] .

وجوّز الكوفيون الفصل مطلقًا بالظرف والمجرور وغيرهما، وجوّزه يونس بالظرف والمجرور غير المستقل، وجوّزه ابن مالك بقسم، حكى الكسائي: هذا غلامُ والله زيدٍ، وقال أبو عبيدة: إنّ الشاة لتجتر فتسمعُ صوتَ والله ربها [(3)] .

وسنوضح الحالات التي ورد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

الفصل بحرف الجر(من):

يكثر مجيء الفصل بين(كم) الخبرية والاسم المضاف إليها بحرف الجر(من)؛ وذلك لموافقة(كم) الخبرية وحرف الجر الفاصل(من) [(4)] .

ومثاله في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾ [البقرة/249]، هنا جاءت(كم) خبرية، وموضعها رفع بالابتداء، و(من)

(1) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: لأبي علي بن عبد الغفار الفارسي النحوي، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود- الشيخ علي محمد معوّض،د. أحمد عيسى حسن المعصراوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1428هـ-2007م،546/2. وتفسير البحر المحيط،427/5، ومعجم القراءات ،518/4-519.

(2) ينظر: معانى القرآن للأخفش: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215هـ)،تح: الدكتورة هدى محمود قراعة،ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411 هـ - 1990 م،410/2.

(3) ينظر: همع الهوامع ،433/2.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية،57/3.

زائدة، و(غلبت) خبرها، ولو حذفت(من) لا تجر تمييز(كم) الخبرية بالإضافة [1] ، وكلمة(فئة) مفرد في معنى الجمع، كأنّه قيل: كثير من فئات قليلة غلبت، فليست العدة بالكم، والأثر في وقوع الفصل بين (كم) وتميزها هو التكثير [2] .

هذا ما وجدناه في السور المدنية في الفصل بين (كم) والاسم المضاف إليها.

ويقع الفصل بـ(من) مع الأعداد المضافة إلى تمييزها إذا كان معرفًا بـ(أل) [3] ، ومثاله في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ**﴾ [البقرة/260]، وهنا وقع الفصل بين العدد(أربعة) والمضاف إليه(الطير) بـ(من) [4] ، قال ابن عاشور:((وجيء بمن للتبعيض للدلالة على أنّ الأربعة مختلفة الأنواع)) [5] .

وقوله تعالى:﴿ **إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ**﴾ [الأنفال/9]، هنا نجد الفصل أيضًا وقع كالآية التي سبقتها في سورة البقرة، ونلاحظ أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه قليل؛ لأنّهما يعدان كالكلمة الواحدة والمضاف إليه من تمام المضاف وهو يقوم مقام التنوين.

(1) ينظر: التبيان للعكبري،199/1، وتفسيرالبحر المحيط،277/2. إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش، 373/1.

(2) ينظر: تفسير البحر المحيط،277/2.

(3) ينظر: الفصل النحوي بين المتلازمين في القرآن الكريم/442.

(4) ينظر: تفسير البحر المحيط،310/2.

(5) تفسير التحرير والتنوير،39/3.

وهناك فصل يقع بين المضاف والمضاف إليه وهو (ما) الزائدة والمعمول ولكنّنا لم نجد في السور المدنية أمثلة له.

ثالثًا: الفصل بين الصلة والموصول

الموصول هو ما يدلّ على معنى معين بوساطة جملة تذكر بعده، وتسمى هذه الجملة(صلة الموصول) [1] . ويكون على ضربين، اسم وحرف، وهذه الأسماء لا تتمّ معانيها إلّا بصلات توضّحها وتخصّصها ولا تكون صلاتها إلّا الجمل أو الظروف، ولا بد في الصلة من ضمير يعود إلى الموصول، ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي [2] .

ومن شروط جملة الصلة أن تقع بعد الموصول مباشرة؛ فلا يفصل بينهما فاصل أجنبي [3] .

قال المبرد:((ولا تفرّق بين الصلة والموصول؛ لأنّه اسمٌ واحدٌ)) [4] ، يجوز الفصل بغير أجنبي بين الموصولات الاسمية وصلتها أما(أل) فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال من الأحوال، لا بأجنبيّ، ولا بغيره؛ لأنّها كجزء من صلتها، وكذا الموصول الحرفي؛ لأنّ امتزاجه بصلته أشدُ من امتزاج الاسم بصلته؛ لأنّ اسميته

(1) ينظر: جامع الدروس العربية،124/2.
(2) ينظر: اللمع في العربية/56.
(3) ينظر: النحو الوافي،378/1.
(4) المقتضب،193/3.

منتفية بدونها، ويستثنى(ما) فيجوز فصلها نحو: عجبت مما زيدًا تضرب؛ لأنّها غير عاملة [1] ، والأشياء التي يمكن الفصل بها بين الموصولات الاسمية وصلاتها فهي جملة القسم مثل، غاب الذي– والله – قهر الأعداء، أو جملة النداء بشرط أن يسبقها ضمير المخاطب، نحو: أنت الذي– ياحامد– تتعهد الحديقة، أو الجملة المعترضة، نحو: والدي الذي– أطال الله عمره– يرعى شئوني، أو بجملة الحال مثل: قدم الذي– وهو مبتسم– يحسن الصنيع، أو (كان) الزائدة نحو: كرّمت الذي كان شاركته في السياحة، وأيضًا يجوز تقديم بعض أجزاء الصلة الواحدة على بعض بحيث يفصل المتقدم بين الموصول وصلته، أو بين أجزاء الصلة، إلّا المفعول به فلا يصُّح تقديمه على عامله إن كان الموصول حرفيًا غير(ما)، فيصُّح فيها أن تقول: فرحتُ بما الكتابة أحسنْت، أي: بما أحسنت الكتابة(بإحسانك الكتابة) [2] .

وسنوضح مسألة الأثر الإعرابي والتركيبي لهذه المسألة في السور المدنية مثال قوله تعالى:﴿ **إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ**﴾ [الحديد/18]، قال الزمخشري:((فإن قلت: علامَ عُطف قوله(وأقرضوا)؟ قلت: على معنى الفعل في المصّدقين؛ لأنّ اللام بمعنى الذين، واسم

(1) ينظر: همع الهوامع ،287/1.

(2) ينظر: النحو الوافي،378/1–379.

الفاعل بمعنى أصدّقوا، كأنّه قيل: إنّ الذين أصدقوا وأقرضوا)) [1]، واتَّبعُ في ذلك أبا علي الفارسي، ولا يصح أن يكون معطوفًا على (المصدقين)؛ لأنّ المعطوف على الصلة صلة، وقد فصل بينهما بمعطوف وهو قوله:(والمصدقات) ولا يصحّ أن يكون معطوفاً على صلة(أل) في (المصدقات)؛ لاختلاف الضمائر، إذ ضمير(المصدقات) مؤنث، وضمير(وأقرضوا) مذكر، فيتخرَّج هنا على حذف الموصول للدلالة على ما قبله؛ كأنّه قيل:

والذين أقرضوا، فيكون مثل قول الشاعر [2] : (بحر الوافر)

فمن يهجو رسولَ اللهِ مِنكُمْ ويمدَحُهُ وينصرُه سواءُ [3] .

فأمّا الأثر الإعرابي فهو في اعتراض أبي حيان على الزمخشري حين جوّز أن يعطف(وأقرضوا) على معنى الفعل في(المصدقين)، ووجه الاعتراض ما يترتب على ذلك من الفصل بينهما بالأجنبي، وأما الاثر التركيبي فيظهر في آخر نصه

(1) الكشاف،476/4.

(2) البيت لـ حسان بن ثابت ، ينظر: ديوان حسان بن ثابت ،شرح وتقديم: عبدأ مهنا،ط2، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1414هـ-1994م/20.والمقتضب،135/2، والأصول في النحو،177/2.

(3) ينظر: تفسير البحر المحيط،222/8.

حين جوَّز حذف الموصول إذا دلّ عليه ما قبله ، موافقًا في هذا رأي الكوفيين، والبغداديين، وابن مالك [1] .

وجاء في قوله تعالى:﴿ **وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآَخِرِ**﴾ [النساء/38]، قال أبو حيان:((وظاهر قوله(ولا يؤمنون) أنّه عطف على صلة(الذين)، فيكون صلة، ولا يضرُ الفصل بين أبعاض الصلة بمعمول الصلة؛ إذ انتصاب(رئاء) على وجهيه بـ(ينفقون)، وجوَّزوا أن يكون(ولا يؤمنون) في موضع الحال، فتكون الواو واو الحال، أي غير مؤمنين، والعامل فيها(ينفقون) أيضًا، وحكى المهدوي [2] أنّه يجوز انتصاب(رئاء) على الحال من نفس الموصول، لا من الضمير في(ينفقون) فعلى هذا لا يجوز أن يكون(ولا يؤمنون) معطوفًا على الصلة، ولا حالًا من ضمير(ينفقون) لما يلزم من الفصل بين أبعاض الصلة، أو بين معمول الصلة بأجنبي، وهو(رئاء) المنصوب على الحال من نفس الموصول، بل يكون

(1) ينظر: التذييل والتكميل،3/169-170، وشرح التسهيل، 1/235.

(2) وهو أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، كان مقدَّماً في القراءات والعربية، روى عن أبي الحسن القابسي، وأخذ عنه أبو محمد غانم المالقي، (ت430هـ) من مصنفاته: التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)،ط1، دار الكتب العلمية، 1417 هـ-1997م،1/222، وطبقات المفسرين العشرين: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ،تح: علي محمد عمر،ط1، مكتبة وهبة – القاهرة، 1396هـ،1/30.

قوله(ولا يؤمنون) مستأنف، وهذا وجه متكلف، وتعلق(رئاء) بقوله(ينفقون) واضح إما على المفعول له، أو الحال، فلا ينبغي أن يعدل عنه)) [1] .

هنا الأثر الإعرابي في قول أبي حيان السابق حين جعل(ولا يؤمنون) عطفًا على صلة(الذين)، والمسوغ لهذا الإعراب عنده أنّ الفاصل بينهما وهو(رئاء) معمول للصلة، ويظهر هذا الأثر أيضًا في اعتراضه على المهدوي إذ أعرب(رئاء) حالًا من الاسم الموصول، وعلة اعتراضه ما يترتب على القول به من الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي، وأما الأثر التركيبي فيظهر في تجويزه الفصل بين أبعاض الصلة بمعمول الصلة، ويبين ذلك في قوله: ولا يضرُّ الفصل بين أبعاض الصلة بمعمول الصلة [2] .

هذا ما وجدناه في موضوع الفصل بين الصلة والموصول في السور المدنية.

رابعًا: الفصل بين حرف العطف والمعطوف:

هناك مجموعة من الآراء في مسألة الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور والحال سنتناولها ونوضحها وندرس ما موجود من الشواهد القرآنية في السور المدنية، فأبو علي الفارسي جعل الفصل للضرورة الشعرية فقط قال:((

(1) تفسير البحر المحيط،258/3.

(2) ينظر: أثر الفصل والتوسُّط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، حسن محمد حسن القرني، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1425هـ- 2004م/262-263.

فأما قراءة من قرأ:﴿ **فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ** ﴾ [هود/71]، بالفتح [1]، فلا يخلو من أن تعطفه على الباء الجارة؛ كأنّه أراد أنّها بُشّرت بهما، أو تحمله على موضع الجار والمجرور... والوجه الأول ليس بالسهل؛ لأنّ الواو عاطفة على حرف الجر، وقد فصل بينها وبين المعطوف بالظرف، والآخر- أيضًا- كذلك، وإن كان الأول أفحش، وهذا-كما أعلمتُك- إنّما تجده في الشعر)) [2] .

وقال في موضع آخر:((ومن ثَمَّ لم يُحمل﴿ **وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ** ﴾ هود/71، على الجر؛ لأنّه يلزم فيه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف الذي هو(من وراء). ومن جعل(يعقوب) في موضع نصْب ففيه بعض القبح أيضًا؛ لأنّه قد فصل بين العاطف والمعطوف عليه بالظرف، وإن كان الأول أفحش؛ لأنّه يقوم حرف العطف فيه مقام حرف جارٍ. فإذا كان الوجهان غير منفكين من القبح، فالأحسن الرفع في(يعقوب) ليكون عطف جملة على جملة)) [3]

(1) هي قراءة حمزة وابن عامر وحفص، ينظر: الغاية في القراءات العشر: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني(ت381هـ)، تقديم: د. أحمد علم الدين رمضان الجندي-د. مصطفى مسلم، دراسة وتحقيق: محمد غياث الجنباز،ط1،دار الشواف للنشر والتوزيع،السعودية،1405هـ-1985م/283. وتفسير البحر المحيط،244/5.

(2) المسائل العسكريات في النحو العربي، 1962م /117.

(3) المسائل البصريات: لأبي علي الفارسي، تح: محمد الشاطر محمد أحمد،ط1،مطبعة المدني-مصر،1405هـ-1985م،2 /775.

وجعل ابن جني الفصل بين العاطف والمعطوف أصعب مأخذًا من الفصل بينه وبين المنصوبات، وذلك عندما علق على قول الشاعر [1] : (بحر المنسرح).

يومًا تَراها كمثلِ أرْدِيةِ الْــ خِـمْسِ ويومًا أديمهَا نَغِلا.

قال:((فإنّه أراد: تراها يومًا كمثل أردية العصبِ، وأديمها يومًا آخر نَغِلا، ففصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف به على المنصوب من قبله، وهو(ها) تراها. وهذا أسهل من قراءة من قرأ:﴿ **فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ**﴾ [هود/71]، إذا جعلتَ(يعقوب) في موضع جرّ [2] ، وعليه تلقّاه القوم من أنّه مجرور الموضع. وإنّما كانت الآية أصعبَ مأخذًا، من قِبَل أنّ حرف العطف منها الذي هو الواو، ناب عن الجار الذي هو الباء في قوله:(بإسحاق)، وأقوى أحوال حرف العطف أن يكون في قوة العامل قبله، وأن يلي من العمل ما كان الأول يليه، والجار والمجرور لا يجوز فصلُه من مجروره، وهو في الآية قد فصل بين الواو و(يعقوب) بقوله(من وراء إسحاق)، والفصل بين الجارّ ومجروره لا يجوز)) [3] .

(1) الأعشى بن ميمون بن قيس ،ينظر: ديوان الأعشى الكبير، تح: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية/233، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية،382/2، والإيضاح : أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي النحوي، تح: الدكتور كاظم بحر المرجان، ط2 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1996م ./135.

(2) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها،655/2.

(3) الخصائص،395/2.

وعلّل ابن عصفور عدم جواز الفصل بين العاطف والمعطوف كون العاطف بمنزلة الجزء من المعطوف عليه وقال:((حروف العطف قد تنزّلتْ من المعطوف منزلة جُزء منه، بدلالة قولهم: وَهْو، وهْي–يسّكنون الهاء في فصيح الكلام تشبيهًا لها بـ(عَضْد) و(كَبْد)، فكما لا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة، كذلك لا يجوز الفصْل بين حرف العطف والمعطوف الذي يجب له أن يكون متصلًا بحرف العطف)) [(1)] .

وخالف ابن مالك رأي أبي علي الفارسي، إذ أجاز الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور، وشَرَط لذلك ألّا يكون المعطوف فعلًا أو اسمًا مجرورًا، وأوجب إعادة الجار مع المعطوف إن كان اسمًا مجرورًا.

يقول :((وجعل أبو علي الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور مخصوصًا بالضرورة... وهو جائز في أفصح الكلام المنثور، إن لم يكن المعطوف فعلًا ولا اسمًا مجرورًا، وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى:﴿ **رَبَّنَا آَتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآَخِرَةِ حَسَنَةً**﴾ [البقرة/201]، وقوله تعالى:﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**﴾ [النساء/58]، وقوله تعالى:﴿ **اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ**﴾ [الطلاق/12]، فلو كان المعطوف فعلًا لم يجز الفصل المذكور بوجه، فلو كان اسمًا مجرورًا أعيد معه الجار، نحو: مُرْ الآن بزيد وغدًا بعمرو، وإن لم يعد وجبَ

(1) ضرائر الشعر/206–207.

النصب بفعل مُضمَر، كقوله تعالى:﴿ **فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ**﴾ هود/71، في قراءة حمزة، وابن عباس، وحفص [1] ، أي: وهبنا لها من وراء إسحاق يعقوب)) [2] .

ذكر أبو حيان مسألة الفصل في قوله تعالى:﴿ **فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آَبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا**﴾ [البقرة/200]، قال:((لا يقال في الوجه الأول(يعني انتصاب أشد على الحال)، إنّه يلزم فيه الفصل بين حرف العطف وهو(أو)، وبين المعطوف الذي هو(ذكراً)، بالحال الذي هو(أشد). وقد نصُّوا على أنّه إذا جاز ذلك فشرطه أن يكون المفصول به قسمًا، أو ظرفًا، أو مجرورًا، وأن يكون حرف العطف على أزيد من حرف، وقد وُجد الشرط الآخر، وهو كون الحرف على أزيد من حرف، وفُقِد الشرط الأول؛ لأنّ المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور، بل هو حال؛ لأنّ الحال هي مفعول فيها في المعنى، فهي شبيهة بالظرف، فيجوز فيها ما جاز في الظرف)) [3] . وهنا أراد به التفصيل للتنبيه على تفاوت الذين تجمعهم تلك المناسك [4] .

(1) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها،655/2.

(2) شرح التسهيل،384/3.

(3) تفسير البحر المحيط،112/2.

(4) ينظر: تفسير التحرير والتنوير،247/2.

وقوله تعالى:﴿ **رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ**﴾ [البقرة/128]، فـ(أمة) المفعول الأول، و(من ذريتنا) حال؛ لأنّه نعت نكرة تقدم عليها فانتصب على الحال، و(مسلمةً) المفعول الثاني، والواو داخلة في الأصل على(أمّةً) وقد فصل بينهما بقوله: من ذريتنا وهو جائز؛ لأنّه من جملة الكلام المعطوف [1] .

فهنا أفاد الفصل التخصيص أي خص بعض الذرية [2] .

وفي آية أخرى قال تعالى:﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**﴾ [النساء/58]، وفصل بين حرف العطف والمعطوف بـ(إذا)، وأفادت التخصيص، فهي نزلت في الأمراء خاصة [3] .

(1) ينظر: التبيان للعكبري،116/1.

(2) ينظر: تفسير أبي السعود،54/5.

(3) ينظر: تفسير الطبري،490/8.

خامسًا: الفصل بين الصفة والموصوف

قال سيبويه:((هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المُبدل منه، وما أشبه ذلك، فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ، فصار النعت مجرورًا مثل المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد)) [(1)] .

وتفسير قول سيبويه أنّ الصفة والموصوف كالاسم الواحد، وهذا ما أكدّه أبو البركات الأنباري في صحة ما ذهب إليه الكوفيون إلى أنَّه يجوز أن تُلْقى علامة الندبة على الصفة، نحو: وازيدُ الظرِيفاه، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصريّ وأبو الحسن ابن كَيْسَان [(2)] ، وهذا ما استدلّ عليه ابن جني في أنّ الصفة مع الموصوف كالجزء الواحد [(3)] .

(1) الكتاب،421/1.

(2) ابن كيسان: هو محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن النحوي، أخذ النحو عن المبرد وثعلب، وله تصانيف كثيرة، منها: كتاب المهذب، والحقائق، وغيرها.(ت 320هـ).ينظر: انباه الرواة على أنباه النحاة: لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط1، دار الفكر العربي–القاهرة، 1406هـ– 1986م،57/3–59، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، الكوفيين: كمال الدين أبو البركات الانباري، ط4، مطبعة السعادة، مصر، 1380هـ–1961م، 364/1، المسألة رقم/52.

(3) ينظر: سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، تح: د. حسن هنداوي،ط2، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1413هـ–1993م، 524/2.

ومنع ابن عصفور الفصل بينهما بغير الجملة الاعتراضية، إلّا في الضرورة الشعرية، فقال:((ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلّا بجمل الاعتراض، وهي كلُّ جملة فيها تسديد للكلام، نحو قوله تعالى:﴿ **وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ**﴾ [الواقعة/76]،ولا يجوز فيما عدا ذلك إلّا في ضرورة)) [(1)] .

ويجوز الفصل بين التابع والمتبوع بفاصل غير أجنبي [(2)] ، مثل:

1-معمول الوصف، نحو قوله تعالى:﴿ **ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ**﴾ [ق/44]، فـ(علينا)معمول لـ(يسير)، وقد فُصِل به بين هذا النعت والمنعوت الذي هو(حشر) [(3)] .

2-العامل في الموصوف، مثل: المريضَ اكرمتُ الجريحَ.

3-معمول العامل في الموصوف [(4)] ، مثل قوله تعالى: ﴿ **سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝ عَالِمِ الْغَيْبِ**﴾ [المؤمنون/91-92،]فـ(عمّا يصفون) معمول

(1) المقرب، 228/1.

(2) ينظر: همع الهوامع ،168/5، والنحو الوافي،435/3.

(3) ينظر: أثر الفصل والتوسُّط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي/279.

(4) ينظر: همع الهوامع ،168/5، والنحو الوافي،435/3.

لـ(سبحان)، الذي عمل في الموصوف وهو لفظ الجلالة، وفصل بين لفظ الجلالة الموصوف، وبين الوصف الذي هو(عالم) [1] .

4-المفسّر للعامل في الموصوف، مثل قوله تعالى:﴿ **إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ**﴾ [النساء/176]، والتقدير إن هلك امرؤٌ هلك.

5-المبتدأ الذي يشتمل خبره على الموصوف، مثل قوله تعالى:﴿ **أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾، [إبراهيم/10].

6-الخبر، مثل: زيدٌ قائمٌ العاملُ.

7-القسم، مثل: الولد والله البارُّ محبوب.

8- جواب القسم، مثل قوله تعالى:﴿**بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ**﴾[سبأ/3].

10-الجملة الاعتراضية، مثل قوله تعالى :﴿ **وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ**﴾ [الواقعة/76].

11- الاستثناء [2] ، مثل قوله تعالى:﴿ **أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ**﴾ [المائدة/1].

وأما الفصل بالأجنبي فلا يجوز، قال ابن عصفور:((واعلم أنّه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي)) [1] .

(1) ينظر: أثر الفصل والتوسُّط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي/279.

(2) ينظر: همع الهوامع ،168/5،و النحو الوافي،435/3.

وقال السيوطي أيضًا:((ولا يجوز الفصل بمباينٍ مَحْض، أي أجنبيّ بالكليّة من التّابع والمتبوع فلا يقال: مررتُ برجلٍ-على فرس-عاقلٍ-أبلق)) [2] .

وسنوضح الفصل الحاصل بين الصفة والموصوف في السور المدنية وبدايةً نأخذ الفصل بغير الأجنبي وهو:

1-الفصل بالخبر: جاء في قوله تعالى:﴿ **اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ**﴾ [البقرة/255]، وقوله تعالى:﴿ **اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ**﴾ [آل عمران/2]، جوّزوا رفع (الحي) على أنّه صفة للمبتدأ الذي هو(الله)، أو على أنّه خبر بعد خبر، أو على أنّه بدل من(هو)، أو من(الله) تعالى، أو على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي:هو، أو على أنّه مبتدأ، والخبر(لا تأخذه) وأجودها الوصف، ويدل عليه قراءة من قرأ(الحَي القيومَ) بالنصب، فقطع على إضمار: أمدح، فلو لم يكن فصلًا ما جاء فيه القطع، ولا يقال، في هذا الوجه الفصل بين الصفة والموصوف

(1) شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور الإشبيلي(ت669هـ) تح: د. صاحب أبو جناح ،221/1.

(2) همع الهوامع ،169/5.

بالخبر؛ لأنّ ذلك جائز حسن، تقول: زيدٌ قائمٌ العاقل [1] .والكلام مخرجه مخرج النفي أن يصح إله سوى الله، وحقيقة الإثبات الإله واحد هو الله [2].

2- الفصل بالجملة المفسرة: مثل قوله تعالى:﴿ **إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ**﴾ [النساء/176]، هنا الجملة من قوله:(ليس له ولد) في موضع الصفة لـ(امرؤ)، أي: إنْ هلك امرؤ غير ذي ولد، وفيه دليل على جواز الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة المفسّرة في باب الاشتغال، فعلى هذا القول: زيدًا ضربتُه العاقل [3] .

فهنا أفاد الإطلاق، أي: إطلاق الولد وحده [4] .

3- الفصل بالاستثناء: مثل قوله تعالى: :﴿ **أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ**﴾ [المائدة/1]، قال أبو حيان في هذا:((وقرأ ابن أبي عبلة(غير) بالرفع [5] ، وأحسن ما يخرج عليه أن يكون صفةً لقوله(بهيمة الأنعام)، ولا يلزم من الوصف بغير أن يكون ما بعدها مماثلًا للموصوف في الجنسية، ولا

(1) ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصف-د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي،ط2، 151/1. وتفسير البحر المحيط،287/2،و404/5.

(2) ينظر: التبيان في تفسير القرآن للطوسي،307/2.

(3) ينظر: تفسير البحر المحيط ،422/3.

(4) ينظر: الميزان في تفسير القرآن،153/5.

(5) ينظر: معجم القراءات القرآنية،215/2.

يضرُّ الفصل بين النعت والمنعوت بالاستثناء)) [1] . وهنا أفاد العموم للذوات والأحوال [2] .

أما الفصل بالأجنبي: فجاء في السور المدنية في قوله تعالى:﴿ **شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ**﴾ [آل عمران/18]، فذكر الزمخشري أنَّ (قائمًا) صفة لـ(إله)؛ لوجود الفاصل الأجنبي بينهما، وهما المعطوفان (الملائكة وأولو العلم)، فقال:((فإن قلت هل يجوز أن يكون صفة للمنفي كأنّه قيل: لا إله قائمًا بالقسط إلّا هو؟ قلت: لا يبعد، فقد رأيناهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف)) [3] ، وفي هذا الفصل أثرٌ في الكلام وهو الاتساع على رأي الزمخشري.

وأيضًا في قوله تعالى:((**وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ** ﴾ [التوبة/101]، فالزجاج جعل(مردوا) متصل بقوله:(منافقون) [4] ، وذهب الزمخشري إلى أنَّ (مردوا) صفة

(1) تفسير البحر المحيط،433/3.

(2) ينظر: تفسير التحرير والتنوير،78/6.

(3) الكشاف،372/1.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج،467/2.

لـ(منافقون)، وبهذا يكون هنا فصل بأجنبي بين الصفة والموصوف وهو(ومن أهل المدينة) [1] . وهو تقرير لمهارتهم في الاستمرار على النفاق [2] .

وردّ أبو حيان إعراب الزجاج والزمخشري وجعل(من أهل المدينة) من قبيل عطف المفردات، أو عطف الجمل، وعدّه لا يجوز؛ لأنّ إعرابهما بتركيب: في الدار زيدٌ وفي القصر العاقلُ، وقال:(((ومن أهل المدينة) يجوز أن يكون من عطف المفردات، فيكون معطوفًا على(مَن) في قوله(وممَّن)، فيكون المجروران يشتركان في المبتدأ الذي هو(منافقون)، ويكون(مردوا) استئنافًا.. ويبعدُ أن يكون(مَرَدوا) صفةً للمبتدأ الذي هو(منافقون)؛ لأجل الفصل بين الصفة والموصوف بالمعطوف على(وممَّن حولكم)، فيصير نظير: في الدار زيدٌ وفي القصر العاقلُ، وقد أجازه الزمخشري، تابعًا للزجاج، ويجوز أن يكون من عطف الجمل، ويقدر موصوف محذوف هو المبتدأ أي: ومن أهل المدينة قوم مردوا، أو منافقون مردوا)) [3] .

هذا ما درسناه في موضوع الفصل وأثره بين المفردات شديدة التلازم كما وضحناها في مقدمة هذا المبحث والذي يكون من الصعب الفصل بينها وهو قليل أيضًا بالنسبة لأنواع الفصل بين أجزاء الجملة الاسمية والجملة الفعلية فكما وضحنا

(1) ينظر: الكشاف،290/2.

(2) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل(تفسير البيضاوي)،96/3.

(3) تفسير البحر المحيط ،97/5.

في المبحثين الأول والثاني كان الفصل أكثر وأوسع وآثاره أكثر مقارنة بهذه الفواصل الأخيرة.

الفصل الثالث/ عناصر نحوية متلازمة في مباحث نحوية أخرى في السور المدنية

المبحث الأول/ المفعول به

المبحث الثاني/ المفعول فيه(ظرفا الزمان والمكان)

المبحث الثالث/ المفعول المطلق

المبحث الرابع/ الحال

مدخل

في هذا الفصل ستكون دراستنا عن المنصوبات النحوية المتلازمة وهي المفاعيل بأنواعها: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والحال، وتكون الدراسة من ناحية التقديم والتأخير في تركيب هذه المنصوبات وما يترتب من أثر على هذه المسألة النحوية وسنبدأ بالمفعول به؛ لأنه من أكثر المنصوبات حرية من ناحية تغير موضعه في الكلام ، ونعلم أنّ الأصل في ترتيب الجملة أن يتصل الفاعل بفعله ثم يجيء المفعول، وقد يُعْكَس، وقد يتقدمهما المفعول [1] ، وبعد المفعول به يأتي المفعول فيه(ظرفا الزمان والمكان)، فله حرية في تغيير موقعه أيضًا، فنجده يأتي في مواقع نحو: المفعول به إذ يأتي قبل الفعل وقبل الفاعل وقبل المفعول به، ولا يُسمي النحويون اسمي الزمان والمكان ظرفًا حتى يتضمنا معنى(في) الظرفية، وذلك نحو: سرتُ يمينك، فالسير كان في جهة اليمين، ونحو: قدمتُ صباح اليوم، فالقدوم كان في الصباح [2] ، ونحن نعلم أنَّ المفعول المطلق قليل التغيير في موقعه في الجملة، والمفعول لأجله والمفعول معه وهذين المفعولين لا يتغير ترتيب مجيئهما في الجملة إذ يأتيان: حسب الترتيب

(1) ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك،119/2، وشرح ابن عقيل،96/2.

(2) ينظر: معاني النحو،153/2.

الطبيعي وهو وقوعهما بعد عاملهما ولا يتقدمان عليه، وبعد المفاعيل سنوضح الحال وما يترتب عليها من تغيير إذ تقديمه على صاحبه.

المبحث الأول

المفعول به

وهو الذي يقع عليه فعل الفاعل، مثل قولك: ضربتُ زيدًا، وبلغتُ البلد [1] ، وهو فضلة يصح الكلام بدونه، ويستغني الكلام عنه؛ لذلك أجاز النحويون حذفه [2] ، والأصل فيه أن ينفصل من الفعل وأن يتأخر عن الفاعل؛ ذلك أنّ الفاعل جزء من الفعل إلّا أنّ هذا الترتيب قد يأتي على خلاف الأصل [3] .

ومثاله في السور المدنية قوله تعالى:﴿**يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾ [البقرة/9]، وقوله تعالى:﴿ **وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ**﴾ [الانفال/71]، وقوله تعالى:﴿ **فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ**﴾ [الممتحنة/10]، ففي هذه الآيات المباركات من السور المدنية نجد أنّ المفعول به قد جاء على وفق الترتيب الطبيعي في الجملة، إذ يأتي الفعل وبعده الفاعل ومن ثم المفعول به والأمثلة كثيرة في هذا، ولكنّنا سنأخذ تغيير رتبة موقع المفعول به ونحن نعلم أن المفعول به يتمتع بحرية في التنقل في مواضع الجملة فيمكن أن يأتي قبل الفعل أو قبل الفاعل ويأتي أيضًا المفعول الأول قبل الفاعل والمفعول الثاني قبل المفعول الأول وهناك آثار تترتب على هذا التغيير سنوضحها تباعًا.

---

(1) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى/202.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي161/1.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل:97/2.

1-تقديم رتبة المفعول به على الفعل

يكون تقديم المفعول على الفعل جوازًا ووجوبًا ويمكن تفصيله على النحو الآتي:

أ- **التقديم الجائز:** وجاء في السور المدنية في قوله تعالى:﴿ **وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَقَفَّيۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِۦ بِٱلرُّسُلِۖ وَءَاتَيۡنَا عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدۡنَٰهُ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ**﴾ [البقرة/87]، فـ(فريقًا) مفعول مقدَّم على الفعل (كذَّب)، ويجوز في غير القرآن تأخيره [1] ، قال الآلوسي: ((في الموضعين للاهتمام، وتشويق السامع إلى ما فعلوا بهم، لا للقصر وثَمَّ محذوف: أي فريقًا منهم، وبدأ بالتكذيب لأنّه أول ما يفعلونه من الشر، ولأنّه المشترك بين المُكذّب والمقتول ونُسب القتل إليهم مع أنّ القاتل آباؤهم لرضاهم به . ..)) [2] ، وهنا نجد التفاتة في مسألة تقديم المفعول به النكرة وهي تعظيم التكذيب وأنّه يأتي قبل القتل وهو بداية الشّر، وجاء بفعل الكذب بصيغة الماضي والقتل بصيغة المضارع؛ لأنّ الأمر فظيع فأُريد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب؛ ولأنَّ القتل مستمر وأنّهم يحومون حول قتل النبي (صلى الله عليه وآله) لولا

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح،418/1.

(2) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي، 318/1.

أنّ الله عصمه منهم [1] ، وكما نعلم أنّ الترتيب الطبيعي هو التكذيب ثم يأتي بعده القتل .

وقوله تعالى:﴿ **وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَٰهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا** ﴾ [الأحزاب/26]،هنا(فريقًا) الأولى نُصِبَت بـ(تقتلون)، و(فريقًا) الثانية نُصِبَت بـ(تأسرون) [2] .

قال الرازي:((فإن قيل هل في تقديم المفعول حيث قال: فريقًا تقتلون وتأخيره حيث قال: وتأسرون فريقًا فائدة؟ قلت: قد أجبنا أن ما من شيءٍ من القرآن إلّا وله فوائد منها ما يظهر من هذا والله أعلم أن القائل يبدأ بالأهم فالأهم والأعرف فالأعرف والأقرب فالأقرب، والرجال كانوا مشهورين فكان القتل واردًا عليهم ، والأسرى كانوا هم النساء والصغار، ولم يكونوا مشهورين، والسبي والأسر أظهر من القتل لأنّه يبقى فيظهر لكل أحد أنّه أسير فقدّم من المحلين ماهو أشهر على الفعل القائم به، وما هو أشهر من الفعلين قدمه على المحل الأخفى)) [3] . ومن هذا القول يتبيّن أن التقديم في المفعول به جاء لغرض الاهتمام.

وفي التفاتة قرآنية في مسألة تقديم المفعول به أشار أبو حيان الى مسألة رائعة في قوله تعالى:﴿ **وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾ آل [عمران/117]،فـ(أنفس)

(1) ينظر: الكشاف،189/1.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس،311/3.

(3) مفاتيح الغيب (تفسير الرازي)،164/25.

مفعول به مقدّم و(هم) ضمير مضاف إليه [1] ، فقد بدأ بقوله:(وما ظلمناهم)، ثم جاءت(لكن)، فسبقت بنفي وجاء بعدها إثبات وهذا كلام عربي سليم، وهنا لسْتَ مضطرًا لذكر العامل؛ لِما يدلّ عليه ما قبله فليس ذكره ضروريًّا، فيجوز أن تقول:(وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم)، كأن تقول: ما ضربتُ زيدًا، ولكن عمرًا، ولما اجتمعت هذه المحسنات كان التقديم هو الأفصح [2] ، وهنا تقرير ينطوي على التهوين والتقريع والإنذار بأن الكفار لن يجديهم كثرة أموالهم وأولادهم نفعا عند الله [3] .

ب- التقديم الواجب:

وفي هذا مسألتان هما:

الأولى: أن يكون المفعول مما له الصدارة، كأن يكون اسم استفهام أو اسم شرط [4] ، وفي ذلك قال الدكتور عبد الفتاح لاشين:((فالتقديم والتأخير لا يأتيان للاهتمام أو العناية- كما أثر عن العلماء- وإنّما يأتيان لتحرير المعنى وضبط الدلالة)) [5] .

---

(1) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه،285/3.

(2) ينظر: تفسير البحر المحيط،376/1.

(3) التفسير الحديث : دروزة محمد عزت، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة، 1383 هـ،217/7.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح،418/1.

(5) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر: د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية/143.

ومن أمثلة تقديم المفعول به على الفعل في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ**﴾ [آل عمران/83]، فقدَّم المفعول به الذي هو(غير دين الله) على فعله؛ لأنّه أهم من حيث أنّ الإنكار الذي هو معنى الهمزة متوجه الى المعبود الباطل [1] .

وقوله تعالى:﴿ **فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا**﴾ [البقرة/26]، فـ(ماذا) اسم استفهام في محل نصب مفعول به مقدّم، و(أراد) فعل ماض، و(الله) فاعل [2] ، ومعنى كلامهم هذا الإنكار بلفظ الاستفهام (ماذا)، وهو المفعول به المقدم [3] .

وقوله تعالى:﴿ **أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِىۖ قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ**﴾ [البقرة/133]، فهنا (ما) اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدّم [4] ، و(ما) أفادت العموم وهي لغير العقلاء فكيف أطلقه في المعبود الحق؟ والجواب أن(ما) عام في كل شيء والمعنى أي شيء

(1) ينظر: الكشاف،407/1.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،69/1.

(3) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،112/1.

(4) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،324/1.

تعبدون [1] ، وإنما أراد تجربتهم فقال(ما)، فالمعبودات المتعارفة من دون الله جمادات كالأوثان والنار والشمس والحجارة فاستفهم عمّا يعبدون من هذه [2] .

يقول ابن عاشور: ((وجيء في السؤال بـ(ما) دون(مَن) لأنّ (ما) هي الأصل عند قصد العموم؛ لأنّه سألهم عمّا يمكن أن يعبده العابدون)) [3] . هنا سمة التغليب، وهي معروفة عند العرب، إذا كان العاقل مجهولًا في صنعته وماهيته عند المخاطَب أو أراد المخاطِب أن يبحثه ابتداءً- كأنّه مجهول- فيستعمل عندئذٍ أسلوب غير العاقل ، والعرب عند رؤيتها لشيء يتحرك لذلك كان غرض يعقوب (عليه السلام) من استعماله لـ(ما) في سؤاله ليبين أنّ الإنسان بفطرته، وعقله يستطيع أن يتعرف على خالقه، والإيمان به دون أن ينقل ذلك نقلًا عن غيره، أي يكون جوابهم صادرًا عن قناعة لا إجبار.

أما الشرط فمثاله في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ**﴾ [البقرة/110]، فـ(ما) اسم شرط جازم مبني في محل نصب مفعول به مقدّم، و(تقدّموا) مضارع مجزوم فعل الشرط وعلامة الجزم حذف النون،

(1) ينظر: مفاتيح الغيب (تفسير الرازي)،66/4.
(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)،137/2.
(3) التحرير والتنوير،732/1.

و(الواو) فاعل [1] ، وتقدَّم المفعول لأهميته لعظمة الأمر؛ لأنَّ العبد يحتاج الى أن يقدم معه العمل الصالح الذي ينفعه [2] .

وقوله تعالى:﴿ **رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ**﴾ [آل عمران/192]، هنا(مَنْ) اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به مقدّم [3] ، هذه استجارة واستعاذة، أي فلا تفعل بنا ذلك، ولا تجعلنا ممن يعمل بها، وأشار أبو حيان إلى مسألة اختلاف النحويين في إعراب (منْ)،فذكر (منْ) مفعول لفعل الشرط، ويذكر أن آخرين قالوا: إنّ (منْ) منصوبة بالجواب، أو أن (منْ) مبتدأ ، ويضعف هذين الرأيين، ويؤكد أن (منْ) مفعول به لفعل الشرط [4] ، وهو وعيد من الله (سبحانه وتعالى) بأنَّه سيخزي من أُدخِل النار [5] .

الثانية: أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب(أما) ظاهرة أو مقدرة، ولم يجد الباحث لهذه المسألة أمثلة في السور المدنية.

(1) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه،233/1.
(2) ينظر: تفسير البحر المحيط،223/2.
(3) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،348/2.
(4) ينظر: تفسير البحر المحيط،147/3.
(5) ينظر: الكشف والبيان في تفسير القرآن للثعلبي،232/3.

2- تقديم رتبة المفعول به على الفاعل

ذكر سيبويه تقديم المفعول به إذ قال:((فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله ؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرًا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعلَ بأوَّل منه وإنْ كان مؤخرًا في اللفظ . فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّمًا ، وهو عربيٌّ جيّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أعْنَى ، وإن كانا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم)) [(1)].

وجاء على ثلاث حالات هي [(2)] :

1- يجب تقديم المفعول به على الفاعل في ثلاث مسائل هي [(3)] :

أ- إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول مثل قوله تعالى:﴿ **وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾ [البقرة/124]، وقُدِّم المفعول به(إبراهيم) لعلة نحوية، فاتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول وهذا موطن وجب فيه تقديم المفعول به؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة [(4)] ،

(1) الكتاب : 34/1.
(2) ينظر: شرح ابن عقيل:97/2.
(3) ينظر: النحو الوافي،87/2-88.
(4) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،549/5، ومعاني النحو،57/1.

والعلة الدلالية هي الاهتمام بالمفعول [1] ، وقد أشار السبزواري الى العلتين قائلًا:((وإنّما قُدِم على الفاعل في الآية الشريفة، اهتمامًا به، ولاتصال الفاعل بضمير المفعول الموجب لتقديم الأخير عليه)) [2] .

ب- إذا حُصر الفاعل بـ(إنّما) مثل قوله تعالى:﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ**﴾ [فاطر/28]، أو محصورًا بـ(إلّا)، عند غير الكسائي [3] ، مثل قوله تعالى:﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾ [آل عمران/7]، هنا(تأويلهُ) مفعول به مقدّم على لفظ الجلالة(الله)؛ لأنَّ الفاعل محصور بـ(إلّا) [4] ، وفي الآية تخصيص أي لا يهتدي الى تأويلهُ الحق الذي يجب أن يحمل عليه إلّا الله وعباده الذين رسخوا في العلم [5] .

ج- إذا كان المفعول به ضميرًا متصلًا بالفعل وكان الفاعل اسمًا ظاهرًا [6] ،

---

(1) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد،162/1.

(2) مواهب الرحمن في تفسير القرآن: عبد الأعلى الموسوي السبزواري،ط5، مطبعة نكين، قم، 1431هـ-2010م،5/2.

(3) ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك،125/2-129، وشرح التصريح على التوضيح،417/1،وفي النحو العربي نقد وتوجيه/93.

(4) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،17/2.

(5) ينظر: الكشاف،366/1.

(6) ينظر: إيضاح مسائل العربية على متن الآجرومية: خالد بن سعود البليهد، الرياض، 1430هـ/105.

ومثاله قوله تعالى:﴿ **أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ**﴾ [البقرة/87]، فـ(جاءكم) فعل ومفعول به مقدم، و(رسولٌ) فاعل [1] ، قال ابن عطية:((وظاهر الكلام الاستفهام، ومعناه التوبيخ والتقرير، ويتضمن أيضًا الخبر عنهم، والمراد بهذه الآية بنو إسرائيل)) [2] .

وقوله تعالى:﴿ **سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا**﴾ [الفتح/11]، هنا(نا) مفعول به، و(أموالنا) فاعل، وقد تقدَّم المفعول على الفاعل وجوبًا؛ لكونه ضميرًا متصلًا والفاعل اسمًا ظاهرًا [3] ، وهنا فيه تخصيص للأموال لا مطلق المال فقولهم: شغلتنا أموالنا، أي ما صار مالًا لهم [4] .

وقوله تعالى:﴿ **وَلَمَّا جاءَهُمْ كِتابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِما مَعَهُمْ وَكانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جاءَهُمْ ما عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكافِرِينَ**﴾ [البقرة/89]، فـ(جاءهم) فعل ومفعول به، و(كتابٌ) فاعل، و(جاءهم) فعل ومفعول به أيضاً، و(ما) اسم موصول فاعل، وفي هذين الموضعين تقدَّم المفعول به

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،142/1.
(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،176/1.
(3) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،136/9.
(4) ينظر: مفاتيح الغيب (تفسير الرازي)،74/28.

على الفاعل [1] ، والتكرار الذي حصل في الموضع الثاني أفاد التأكيد للموضع الأول [2] .

2- امتناع تقديم المفعول به على الفاعل(تأخيره وجوبًا)، وفي هذه الحالة مسألتان هما:

أ- إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، كما إذا خَفِيَ الإعرابُ فيهما، ولم توجد قرينة تبّين الفاعل من المفعول، كقولك: ضرب موسى عيسى، فيجب كون (موسى) فاعلًا، و(عيسى) مفعولًا؛ وهذا مذهب الجمهور؛ وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه؛ لأنّ العرب لها غرضٌ في الالتباس مثلما لها غرضٌ في التبيين [3] .

ب-أن يحصر المفعول بـ(إنّما) [4] .

ومثاله في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا**﴾ [النساء/10]، فـ(ناراً) وقع مفعول به للفعل(يأكل) [5] ، وهنا في

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،144/1.
(2) ينظر: البحر المديد،132/1.
(3) ينظر: ينظر: شرح ابن عقيل،99/2، والنحو الوافي،86/2.
(4) ينظر: شرح ابن عقيل،101/2.
(5) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،167/2-168.

هذا السياق توكيد لما قبله من الأمور بالخشية والتقوى، ووعيد لمن تعدى، وذكر الأكل لكونه أكثر ما يراد له المال [1] .

وقوله تعالى:﴿ **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ**﴾ [البقرة/173]، ف(حَرَّمَ) فعل ماض، والفاعل يعود الى لفظ الجلالة(الله) تقديره(هو)، و(الميتةَ) مفعول به منصوب [2] ، قال ابن عطية:((ولفظ الْمَيْتَةَ عموم والمعنى مخصص لأن الحوت والجراد لم يدخل قط في هذا العموم، والْمَيْتَةَ: ما مات دون ذكاة مما له نفس سائلة)) [3] .

قال ابن عاشور: ((جاء هذا الاستئناف مبينًا للمحرمات وهي أضداد الطيبات بطريق المضادة المستفاد من صيغة الحصر، ... ولئن في هذا الحصر تعريضًا للمشركين الذين حرَّموا على أنفسِهم كثيرًا من الطيبات وأحلوا الميتة والدم، ولما كان القصر هنا حقيقيًا لأنّ المخاطَب به هم المؤمنون ..... لم يكن في هذا القصر قلب اعتقاد أحدٍ وإنّما حصل الرد به على المشركين بطريقة التعريض)) [4] .

(1) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني،1118/3.
(2) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،397/1.
(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،239/1.
(4) التحرير والتنوير،115/2.

وكذلك يحصر بـ(إلّا) [1] ، مثل قوله تعالى:﴿ **وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ**﴾ [البقرة/26]، فـ(الفاسقين) مفعول به منصوب للفعل(يُضِلُّ) [2] ، هنا تخصيص الإضلال بهم مرتبًا على صفة الفسق ويدل على أنه الذي أعدهم للإضلال [3] .

وقوله تعالى:﴿ **تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ**﴾ [آل عمران/64]، وهنا جاء لفظ الجلالة (الله) بعد الفعل والفاعل منصوب على التعظيم [4] . وهذا هو الترتيب الطبيعي للجملة الفعلية إذ يأتي الفعل وبعده الفاعل ومن ثم المفعول به.

3-يجوز تقديم المفعول به على الفاعل وتأخيره [5] .

ورد تقديم المفعول به على الفاعل كثيرًا في كلام العرب، يقول ابن جني: ((إنَّ المفعول قد شاع عنهم، واطّرد في مذاهبهم كثرةُ تقدّمه على الفاعل)) [6] ، وهذا التقديم يحرص عليه المتكلم على وفق الغرض الذي يقتضيه المقام، والغرض من تقديم المفعول به على الفاعل يدور حول الاهتمام والعناية كما ذكر سيبويه في قوله الذي ذكرناه فيما تقدّم، لكنَّ التقديم قد يخرج الى معانٍ أخر يقصدها المتكلم،

(1) ينظر: شرح ابن عقيل،101/2.
(2)ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،87/1.
(3) ينظر: تفسير البيضاوي،64/1.
(4) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،128/2.
(5) ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك،133/2.
(6) الخصائص،295/1.

كالاختصاص والحصر[1]، كقوله تعالى:﴿ **وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ**﴾ [البقرة/172]، هنا نجد تخصيص لله سبحانه وتعالى بالعبادة، وإقرار بأنه مولى النعم [2] .

وقوله تعالى:﴿ **أَمْ كُنْتُمْ شُهَداءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ** ﴾ [البقرة/133]، فـ(يعقوب) مفعول به، و(الموتُ) فاعل [3] .

وهذا الخطاب موجه لليهود والنصارى، وقال لهم على جهة التقريرِ والتوبيخ: أَشهدتُّمْ يعقوبَ بما أوصى [4] .

وقوله تعالى:﴿ **يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهادَةُ بَيْنِكُمْ إِذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنانِ ذَوا عَدْلٍ** ﴾ [المائدة/106]، فـ(أحد) مفعول به مقدم منصوب، و(كم) ضمير مضاف اليه،(الموتُ) فاعل مرفوع [5] ، وهنا تنبيه في هذه المسألة إذ

(1) ينظر: معاني النحو،78/2.

(2) ينظر: الكشاف،240/1.

(3) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،324/1.

(4) ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن: لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت875هـ)،تح: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1418 هـ ،322/1.

(5) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه،45/7.

إنَّ الإنسان إذا شارفه الموت وظهرت اماراته عليه بالوصية [1] . وقد يتقدم المفعول به مراعاة للنظم أو السجع أو الفاصلة القرآنية، أو رعاية للموسيقى الشعرية [2] .

وورد تقديم المفعول به في السور المدنية في مواضع كثيرة منها قوله تعالى:﴿ **الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ** ﴾ [البقرة/3]، ((الجار والمجرور(مِمَّا) في محل المفعول به، وتقديمه للاهتمام به، وللمحافظة على رؤوس الآي)) [3] .

قال الزمخشري:((فقدَّم مفعول الفعل دلالة على كونه أهم، كأنّه قال: ويخصون بعض المال الحلال بالتصدّق به)) [4] ، وقال البيضاوي: ((ألا ترى أنه تعالى أسند الرزق إلى نفسه إيذانًا بأنهم ينفقون الحلال المطلق، فإنَّ إنفاق الحرام لا يوجب المدح....، وجُعل الإسناد للتعظيم والتحريض على الإنفاق، والذمّ لتحريم ما لم يُحْرم، واختصاص ما رزقناهم بالحلال للقرينة)) [5] .

وقوله تعالى:﴿ **وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**﴾ [البقرة/40]،هنا(إيَّايَ) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به

(1) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل(تفسير البيضاوي)،147/2.
(2) ينظر: من أسرار العربية/348-349.
(3) تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،35/1.
(4) الكشاف،82/1.
(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)،38/1-39.

مقدّم لفعل محذوف، التقدير: وإياي ارهبوا [1] ، وهو أوكد في إفادة الاختصاص من﴿ **إياك نعبدُ**﴾ الفاتحة/5، فتقدَّم المفعول به لإفادة الاختصاص [2] . وهو تنبيه وتحذير فصار هذا الخطاب وإن كان خاصًا في الصورة لكنّه عام في المعنى [3] .

وقوله تعالى:﴿ **إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ** ﴾ [آل عمران/140]، وفي تحليل هذه الآية وضح الدكتور فاضل السامرائي مسألة تقديم المفعول بقوله:((فأنت ترى ههنا أنّه قدَّم المفعول(القوم) على الفاعل(قرح) وذلك هو الوجه هنا إنّ هذه الآية نزلت في معركة أحد التي أصاب المسلمين فيها أذى شديد وقتل فيها من قتل من المسلمين وشبح وجه رسول الله (صلى الله عليه وآله) فأنزل الله هذه الآيات يواسيهم ويمسح عنهم الحزن الذي أصابهم فأخبرهم أنّ القرح والأذى لم يصبهم وحدهم إنّما أصاب أعداءهم أيضًا وقدّم العدو؛ لأنه هو الذي يعني المسلمين ههنا ، إذ ليس المهم القرح ، وإنّما المهم من أصاب ، فقدم القوم لأنّ إصابة هؤلاء بأعيانهم هو الذي يواسي المسلمين ويخفف عنهم الحزن)) [4] .

(1) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،125/1.
(2) ينظر: الكشاف،159/1.
(3) ينظر: لباب التأويل في معاني التنزيل(تفسير الخازن)، 1415 هـ،41/1.
(4) معاني النحو : 48/2.

وهنا أفاد العموم لأن مسّ القوم أعمّ من اللّمس؛ لأنَّ اللّمس بالحاسّة، والمسّ بها وبغيرها، وهو ها هنا عبارة عن الإصابة والقرح أعمّ من الجرح، فإن الجرح إصابة الجارحة في الأصل، والقرح يقال له ولما يحدث في ذاته [1] .

وقوله تعالى:﴿ **وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا**﴾ [النساء/8]، قال السبزواري:((والقسمة مفعول مقدّم؛ لأنّها المبحوث عنها، ولتعدّد الفاعل، فلو روعي الترتيب لفات تجاذب أطراف الكلام)) [2] ، وهنا نعلم أنّ الآية تتحدث عن موضوع الإرث وأحكامه فقدَّم المفعول به (القسمة) على الفاعل؛ للحديث عنه وأهمية هذا الأمر في تقسيم الميراث.

3- تقديم المفعول الأول وجوبًا على الفاعل والمفعول الثاني:

ومثاله في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ**﴾ [آل عمران/152]، فـ(صدقكم) فعل ومفعوله الأول، و(الله) لفظ الجلالة فاعله، و(وعده) مفعول به ثان [3] ، وهنا نجد معنى الشرط في هذا السياق ، أي وعده إياكم بالنصر بشرط التقوى والصبر [4] .

(1) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني،3/876-877.

(2) مواهب الرحمن في تفسير القرآن،7/311.

(3) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،2/152.

(4) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)،2/43.

وقوله تعالى:﴿ **وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا** ﴾ [المائدة/2]،فـ(يجرمنكم) فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم بـ(لا)، و(الكاف) مفعوله الأول، و(شنآن قوم) فاعل، و(أن تعتدوا) مصدر مؤول مفعول به ثان لـ(يجرمنكم) [1] ، هنا أفاد الكلام النهي، فنهى الله (سبحانه وتعالى) المؤمنين أن يعتدوا عليهم عام حجة الوداع وهو العام الذي نزلت فيه هذه السورة؛ لأجل اعتدائهم السابق [2] .

وقوله تعالى:﴿ **إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا**﴾ [الأنفال/43]،فـ(يريك) فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع الضمة المقدرة على الياء، و(الكاف) ضمير مفعول به أول، و(هم) ضمير مفعول به ثان، و(الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع [3] ، وهنا الأثر في هذه الآية تأكيد التثبيت لهم والتشجيع على عدوهم، ولو أراكهم كثيرًا لفشلتم، أي لجبنتم وهِبْتُم الإقدام وتنازعتم في الأمر، أي أمر الإقدام، فتفرقت كلمتكم، ولكن الله (سبحانه وتعالى) قد سلّم أي عصم وأنعم بالسلامة من الفشل والتنازع بتأييده [4] .

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش، 407/2.

(2) ينظر: تفسير المراغي: أحمد بن مصطفى المراغي (ت 1371هـ)،ط1،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1365 هـ - 1946 م،45/6.

(3) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه،230/10.

(4) ينظر: محاسن التأويل: محمد جمال الدين بن محمد سعيد القاسمي (ت 1332هـ)،تح: محمد باسل عيون السود،ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1418 هـ،302/5.

وقوله تعالى:﴿ **وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا**﴾ [التوبة/98]،فـ(ما) اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به، و(ينفق) فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر تقديره(هو)، و(مغرمًا) مفعول به ثان [1] ،وتخصيصهم بالتقسيم هنا منظور فيه الى ما اختصوا به من أحوال النفاق؛ لأنَّ التقاسيم في المقامات الخطابية والمجادلات تعتمد اختلافًا ما في أحوال المقسّم [2] ، وهو تنديد وتنكيل بالأعراب المعذرين والقاعدين، وعلى سبيل الاستطراد لبيان طبيعة الأعراب أكثر منها لقصد التشديد والتغليظ على ما هو المتبادر، فكافرهم يكون أشدّ كفرًا، ومنافقهم أشدّ نفاقًا، وهم أكثر بعدًا عن تقدير وإدراك وفهم حدود ما أنزل الله [3] .

4- تقديم المفعول الثاني على المفعول الأول:

كما نعلم أنَّ رتبة المفعول به حرة وهذه الحرية تجعله يتغيّر في موقعه الذي عرف به في الجملة، أي وقوعه بعد المفعول الأول، وهنا نجده يتقدّم على المفعول الأول لحريته في تغيير رتبته.

وجاء هذا في السور المدنية في قوله تعالى:﴿ **وَآَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ** ﴾ [البقرة/177]،

(1) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه،10/11.

(2) ينظر: تفسير التحرير والتنوير،13/11.

(3) ينظر: التفسير الحديث، لدروزة محمد عزت، 519/9.

فـ(المال) مفعول به ثان منصوب [1] ، وهنا نجد التقديم للمفعول الثاني وهو(المال) للأهمية، وفي ترتيب استحقاق المال هنا صيغة رائعة فقد بدأ بالأهم (ذوي القربى)؛ لأنَّ أفضل صدقة تكون على ذي الرحم، ثم (اليتامى) فليس لهم من معين ويقوم بأمورهم، ثم(المساكين)؛ لأنَّه شديد الحاجة، ولا شيء له، ثم (ابن السبيل) هنا منقطع عن أهله، ثم (السائلين) هنا المستطعمين الذين حاجتهم دون حاجة من تقدّم، ثم(وفي الرقاب) وهم الذين يعانون فكّ رقابهم [2] .

وقوله تعالى:﴿ **لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آَمَنُوا الْيَهُودَ**﴾ [المائدة/82]، فـ(اليهود) المفعول الأول، و(أشد) المفعول الثاني [3] ، ويجوز العكس [4] ، وأفاد هذا السياق في الجملة التقرير لما قبلها من آيات سجلت على اليهود كثيرًا من الصفات القبيحة والمسالك الخبيثة [5] .

وقوله تعالى:﴿ **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا**﴾ [الطلاق/2]، فـ(يجعل) فعل مضارع وهو جواب الشرط، والفاعل يعود الى(مَنْ)، و(له) جار ومجرور متعلقان بما قبلهما، وهما في محل نصب مفعوله الثاني تقدم على الأول [6] ، فهنا نجد تكرار

(1) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه،352/1.
(2) ينظر: الكشاف،244/1.
(3) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه،3/7.
(4) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،543/2.
(5) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي،254/4.
(6) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،764/9.

في قوله تعالى:﴿ **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا**﴾ [الطلاق/4]، وقوله تعالى:﴿ **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا**﴾ [الطلاق/5]، ففي الأولى كان الجزاء:(يجعل له مخرجًا ويرزقه من حيث لا يحتسب)، وفي الثانية:(يجعل له من أمره يسرا)، وفي الثالثة:(يكفر عنه سيئاته ويعظم له أجرًا)، فبهذه الأمور الثلاثة التي يجازي بها الله العبد هو تأكيد على الالتزام بتقوى الله، والتزام ما حدّ (سبحانه وتعالى) [(1)] .

وقوله تعالى:﴿ **سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا**﴾ [الطلاق/7]،فـ(بعد عسر) ظرف متعلق بمحذوف وهو المفعول الثاني لـ(يجعل)،و(يسرًا) مفعول(يجعل) الأول [(2)] ، وفي الكلام تأكيد الوعد للفقراء بفتح أبواب الرزق [(3)] ، وفيه ترغيب وتطييب لقلب المعسر في بذل مجهود وقد أكَّد ذلك بالوعد عاجلًا أم آجلًا [(4)] .

هذا ما قمنا بدراسته في مسألة التقديم والتأخير في رتبة المفعول به على رتبة الفعل والفاعل وتقديم المفعول الأول على الفاعل والمفعول الثاني وتقديم المفعول الثاني على الأول إذ يتمتع المفعول به بحرية التنقل بين مواضع الجملة عن بقية

---

(1) ينظر: ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل: أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر (ت 708هـ) وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،477/2.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،125/10.

(3) ينظر: المصدر نفسه،125/10.

(4) ينظر: تفسير أبي السعود،263/8.

المنصوبات كما وجدناه في التطبيقات السابقة في السور المدنية وما تركه هذا التغيير في مواضع المفعول من آثار واضحة هي: الاختصاص، والاهتمام، والتعظيم، والتحريض، والذم، والتقرير، والاستجارة، والاستعاذة وغيرها من الآثار.

المبحث الثاني

المفعول فيه(ظرفا الزمان والمكان)

وهو الاسم الدال على الزمان أو المكان الذي يقع فيه الحدث، تقول: جئتُ صباحاً، وقعدتُ مكان أخي، فالصباح هو الزمان الذي جرى فيه الفعل(جئتُ)، ومكان الأخ، هو المكان الذي حصل فيه القعود، فما دلّ من الظروف على الزمان قيل له: ظرف زمان، وما دلّ على المكان قيل له: ظرف مكان [1] .

ومثال ظرف المكان في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آَمَنُوا مَعَهُ** ﴾ [البقرة/249]، فـ(معه) ظرف مكان متعلق بـ(جاوزه).

وقوله تعالى:﴿ **فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ**﴾ [الأنفال/12]، و(فوق) ظرف متعلق بـ(اضربوا) .

أمّا ظرف الزمان فنحو قوله تعالى:﴿ **أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ**﴾ [البقرة/187]، ف(ليلة) ظرف زمان لـ(أُحِلَّ).

(1) ينظر: شرح ابن عقيل،191/2، و الواضح في النحو: د. محمد خير الحلواني، ط6، دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، 1421هـ-2000م/225.

وقوله تعالى:﴿ **وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آَمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آَمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آَخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**﴾ [آل عمران/72]، فـ(وجه النهار) ظرف لـ(آمنوا)، بدليل قوله:(وَاكْفُرُوا آَخِرَهُ)، ويجوز أن يكون ظرفًا لـ(أنزل) [(1)] .

ويتقدم المفعول فيه على الفعل والفاعل والمفعول به والجار والمجرور ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

أ- تقديم رتبة المفعول فيه على الفعل:

يتقدم المفعول فيه على الفعل في الكلام، وعند قولنا: متى جئت؟ فتقول: يوم الجمعة، وكم سرتَ؟ فتقول: فرسخين، والتقدير: جئتُ يوم الجمعة، وسرت فرسخين، ويجوز ذكر العامل في المفعول فيه وحذفه [(2)] .

وورد في السور المدنية تقديم المفعول فيه على عامله في مواضع مختلفة ففي قوله تعالى:﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**﴾ [البقرة/11]، قال العكبري:((إذا في موضع نصب على الظرف، والعاملُ فيها جوابها، وهو قوله: قالوا. وقال قوم: العامل فيها قيل؛ وهو خطأ؛ لأنه في موضع جر بإضافة إذا إليه، والمضافُ إليه لا يعملُ في المضاف)) [(3)] ، ووضحّها القرطبي

(1) ينظر: المصدر نفسه،270/1.
(2) ينظر: شرح ابن عقيل،191/2.
(3) المصدر نفسه،27/1.

بقوله:((إذا في موضع نصب على الظرف والعامل فيها قالوا، وهي تؤذن بوقوع الفعل المنتظر)) [1] ، وجاء تقديم الظرف للاهتمام وهو محل تعجب من حالهم [2] .

وقوله تعالى:﴿ **يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ**﴾ [الحج/2]، هنا تقدّم الظرف(يوم) على عامله للاهتمام بهذا اليوم العظيم الذي فيه تُذْهَل المرضعة [3] .

وقوله تعالى:﴿ **هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ**﴾ [آل عمران/38]، فـ(هنالك) أصلها ظرف مكان، وقد وقعت هنا زماناً، والعامل فيها(دعا) [4] .

قال الزجاج:((وهنالك في موضع نصب لأنَّه ظرف يقع من المكان والأحوال– أحوال الزمان. والمعنى في ذلك المكان من الزمان ومن الحال– دعا زكريّا ربّه كما تقول من هنا قلت كذا وكذا، ومن هنالك قلت كذا وكذا أي من ذلك الوجه وتلك الجهة، وهذا في غير المكان على المثل جرى)) [5] ، وزيدت اللام لتأكيد التعريف [6] ، وهنالك: أي في ذلك الوقت وذلك المكان العظيم المقدار (دعا زكريا ربه) وهو

(1) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)،200/1.
(2) ينظر: تفسير التحرير والتنوير،283/1.
(3) ينظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي،108/9.
(4) ينظر: التبيان للعكبري،256/1.
(5) معاني القرآن وإعرابه للزجاج،404/1.
(6) ينظر: التبيان في تفسير القرآن للطوسي،448/2.

عند مريم في المحراب تذكراً لما عودهم الله سبحانه وتعالى به من الإكرام، فظهرت عليه كرامات هذه الكفالة فهنا نجد ان تقديم الظرف له أثر في تعظيم وخصوصية المكان والزمان [1] .

وقوله تعالى:﴿ **يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [النور/24]، فهنا التقديم أفاد التقرير أي: مقررة لمضمون ما قبلها، وهو(يوم القيامة). مبنية لحلول وقت ذلك العذاب بهم، أي: لهم عذاب عظيم يوم القيامة، يوم يقفون أمام الله سبحانه وتعالى للحساب فتشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم [2] .

وفي قوله تعالى:﴿ **بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ**﴾ [آل عمران/169]،فـ(عند ربهم) يجوز أن يكون ظرفًا لـ(يرزقون)، ويرزقون صفة لـ(أحياء) [3] ، وفي تقديم(عند ربهم) تأكيد قربهم من الله، وقوله:(يرزقون) تأكيد لكونهم أحياء ووصف لحالهم التي هم عليها من التنعم برزق الله وهو التوفيق بالشهادة وما ساق إليهم من الكرامة والتفضيل على غيرهم، ويرزقون أي: يأكلون ويشربون كالأحياء [4] .

وقوله تعالى:﴿ **وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ**﴾ [البقرة/144]، فـ(حيث) ظرف لـ(ولّوا)، وإن جعلتها شرطًا انتصب بـ(كنتم)؛ لأنَّه مجزوم بها، وهي

(1) ينظر: محاسن التأويل،314/2.
(2) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي،103/10.
(3) ينظر: التبيان للعكبري،309/1.
(4) ينظر: الكشاف،467/1.

منصوبة به [1] . والقصد من تقديم الظرف التعميم في حكم استقبال القبلة للمسلمين جميعًا [2] .

وقوله تعالى:﴿ **قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِئَةَ عَامٍ**﴾ [البقرة/259]، فـ(كم) منصوبة على الظرفية ومميزها محذوف والتقدير كم يومًا أو وقتًا والناصب لها قوله: (لَبِثْتُ) [3] ، قال العلامة الطباطبائي:((قد كان موته في الطرف المقدم من النهار وبعثه في الطرف المؤخر منه ولو كان بالعكس من ذلك لقال: لبثت يومًا من غير ترديد، فردَّ الله سبحانه عليه وقال: بل لبثت مائة عام، فرأى من نفسه أنه شاهد مائة سنة كيوم أو بعض يوم، فكان فيه جواب ما استعظمه من طول المكث)) [4] ، وهنا جاء تقديم ظرف الزمان(كم)، على الفعل(لبثت) للتعظيم.

(1) ينظر: التبيان للعكبري،125/1.
(2) ينظر: تفسير التحرير والتنوير،30/2.
(3) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي،597/1.
(4) الميزان في تفسير القرآن،364/2.

ب-تقديم رتبة المفعول فيه على الفاعل

يتقدَّم المفعول فيه على الفاعل ومثاله في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ**﴾ [البقرة/282]، فـ(بينكم) ظرف مكان متعلق بالفعل قبله، و(الكاف) في محل جر بالإضافة، و(كاتب) فاعل للفعل(يكتب)، وقد سبق الفاعل ظرف المكان [1] ، ومعنى(بينكم) أي: بين صاحب الدَّين المستدين، والبائع والمشتري، والمقرض والمستقرض، والتثنية تقتضي أن لا ينفرد أحد المتعاملين؛ لأنَّه يتهم في الكتابة، فإذا كانت واقعة بينهما كان كلّ واحد منهما مطلعًا على ما سطره الكاتب [2] ، وغرضه هنا التأكيد على الكتابة بين المتداينين [3] .

وقوله تعالى:﴿ **وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا**﴾ [التوبة/100]،فـ(تجري) فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع الضمة المقدرة على الياء، و(تحت) ظرف مكان منصوب متعلق بـ(تجري)، و(ها) ضمير مضاف اليه، و(الأنهار) فاعل، ووقع بعد ظرف المكان [4] ، وهو استبشار للمسلمين الذين أعدت لهم هذه الجنات التي تجري تحت أشجارها الأنهار، وهو الفلاح الدائم، فينعمون فيها

(1) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،687/1.

(2) ينظر: تفسير البحر المحيط،359/2.

(3) ينظر: محاسن التأويل،234/2.

(4) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ،22/11.

نعيمًا أبديًا [1] ، وقد خالفت هذه الآية أخواتها فلم تذكر فيها(من) مع (تحتها)، فتكون خالية من التأكيد إذ ليس لحرف(من) معنى مع أسماء الظروف إلّا التأكيد، ويكون خلو الجملة من التأكيد لحصول ما يغني عنه من إفادة التّقوّي بتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي، ومن فعل(أعدّ) المؤذن بكمال العناية فلا يكون (المُعَدُّ) إلّا أكمل نوعه [2] .

وقوله تعالى:﴿ **وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ**﴾ [الممتحنة/4]، هنا(بينكم) ظرف معطوف على(بيننا)، و(العداوة) فاعل [3] ، وجاءت الآية على سبيل التأييد والاستمرار، ولن نتخلى عن ذلك معكم حتى تؤمنوا بالله تعالى وحده، وتتركوا عبادتكم لغيره تعالى [4] ، فتنقلب العداوة والبغضاء ألفة ومحبة [5] .

(1) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد،422/2.
(2) ينظر: تفسير التحرير والتنوير،19/11.
(3) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،63/10.
(4) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي،329/14.
(5) ينظر: تفسير البيضاوي،205/5.

ج- تقديم رتبة المفعول فيه على المفعول به

يتقدَّم المفعول فيه على المفعول به ومثاله في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوَدَّةً**﴾ [الممتحنة/7]، فـ(بينكم) ظرف في موضع المفعول الثاني ليجعل، و(مودة) مفعول به أول لـ(يجعل) [1] ، والغرض من تقديم الظرف هو التنبيه والحث على مكارم الأخلاق، فالخطاب موجه للمسلمين والطرف الآخر وهم الذين حصلت بينهم عداوة لرفع الضغينة فيما بينهم [2] .

وقوله تعالى:﴿ **قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ**﴾ [البقرة/80]، فـ(عند الله) ظرف متعلق بـ(اتخذتم) ، و(عهداً) مفعول به [3] ، وغرضه انكار اتخاذهم العهد عند الله [4] .

د- تقديم رتبة المفعول فيه على الجار والمجرور

يتقدم المفعول فيه على الجار والمجرور في السور المدنية ومثاله قوله تعالى:﴿ **لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ**﴾ البقرة/285، فـ(بين) ظرف مكان متعلق بما قبله، وهو مضاف، و(أحدٍ) مضاف اليه، و(من رسله) جار ومجرور متعلقان

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،65/10.
(2) ينظر: تفسير الرازي،521/29.
(3) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،135/1.
(4) ينظر: تفسير العثيمين،567/3.

بمحذوف صفة(أحدٍ) [1] ، قال العلامة المجلسي:((أي يقولون: لا نفرق، و(أحد) في معنى الجمع لوقوعه في سياق النفي، ولذلك دخل عليه (بين) والمراد نفي الفرق بالتصديق والتكذيب)) [2] ، وهنا تحول من الغيبة إلى التكلم ومقتضى السياق لو كان على نهج واحد لقال: (لا يفرقون بين أحد من رسله)، ولكنَّه تعالى قال: (لا نفرق)، وأفاد هذا التحول التنبيه؛ لأنَّ الكلام إذا كان على نسق واحد فإن الإنسان ينسجم معه، وربما يغيب فكره؛ وأما إذا جاء التحول فكأنَّه يقرع الذهن يقول: انتبه! [3] .

وقوله تعالى:﴿ **وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ**﴾ [النساء/152]، فـ(بين) ظرف متعلق بـ(يفرقوا)، وإنَّما دخلت(بين) على(أحدٍ)، والظرف يقتضي متعدداً؛ لعموم (أحدٍ) من حيث إنَّه وقع في سياق النفي، والمعنى: لم يفرقوا بين اثنين منهم أو بين جماعة منهم، و(منهم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ(أحدٍ) [4] ، وهذه الآية في معنى قوله تعالى:﴿ **لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ** ﴾ [البقرة/136]، وقوله تعالى:﴿ **لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ** ﴾ [آل عمران/84]، لكنَّ في سورة البقرة وآل عمران فيها تحذير من التفريق بين الرسل، وأمّا في قوله(ولم يفرقوا بين أحد منهم)، ففيها تحذير من

(1) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،700/1.
(2) بحار الأنوار،24/64.
(3) ينظر: تفسير العثيمين، 445/3.
(4) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،368/2.

التفريق بين الله وبعض رسله، ومآل الجميع واحد؛ لأنَّ التفريق بين الرسل يستلزم التفريق بين الله وبعض رسله [1] .

وقوله تعالى:﴿ **فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ**﴾ [المائدة/48]، فـ(بينهم) ظرف مكان متعلق بما قبله، و(الهاء) في محل جر بالإضافة، و(بما) جار ومجرور متعلقان بالفعل(احكم) [2] ، قال الطنطاوي:((ولم يقل – سبحانه – (فاحكم بينهم به) بل ترك الضمير وعبَّر بالموصول فقال:(فاحكم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ الله) للتنبيه على علية ما في حيز الصلة للحكم ؛ لأنَّ الموصول إذا كان في ضمن حكم تكون الصلة هي علة الحكم)) [3] .

مما سبق تبيّن لنا أنَّ المفعول فيه يتمتع بحرية لتغيير موضعه على حسب حاجة الكلام وتأثيره فوضحنا المواقع التي جاء بها فقد يتقدم على الفعل وعلى الفاعل وعلى المفعول به وقد يأتي قبل الجار والمجرور فكل هذه التغيرات في رتبة المفعول فيه لها أثر ودلالة في الكلام العربي وفي السور المدنية كما وضّحنا.

(1) ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 9/6-10.

(2) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،128/3.

(3) التفسير الوسيط للطنطاوي،181/4.

المبحث الثالث

المفعول المطلق

عرّفه ابن مالك بأنَّه: اسمٌ دالٌ بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازًا أو واقع على مفعول، وقد يسمّى فعلًا وحدثًا وحدثانًا [1] .

ومما يدلّ على معنى قائم بفاعل: حُسْن وَفهْم، ومما يدل على معنى صادر عن فاعل: خط وخياطة، وقيام الحُسْن والفهم بالفاعل حقيقة، وكذا صدور الخط والخياطة من فاعلهما؛ بخلاف نسبة العدم إلى المعدوم والموت للميت؛ فإنها مجاز والواقع على مفعول مصدرُ ما لم يسمّ فاعله [2] .

وبيّنه ابن هشام أيضًا بأنَّه: المصدر الفضلة المؤكد لعامله، أو المبين لنوعه، أو عدده [3] .

(1) ينظر: شرح التسهيل،178/2.

(2) ينظر: المصدر نفسه،178/2.

(3) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لبن هشام الانصاري: محمد محي الدين عبد الحميد،ط1، مطبعة شريعت، ايران – طهران، 1384هـ/225.

تسمية المفعول المطلق

قال ابن عقيل((سمي مفعولًا مطلقًا لِصِدْقِ(المفعول عليه) عليه غيرَ مُقَيْدٍ بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات؛ فإنه لا يَقَعُ عليه اسمُ المفعولِ إلّا مقيدًا، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له)) [1] .

وسُمّي بهذا الاسم؛ لأنَّه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، تقول: ضربتُ ضربًا؛ فالضرب مفعول؛ لأنَّه نفس الشيء الذي فعلته، بخلاف قولك(ضربتُ زيدًا) فإن(زيدًا) ليس الشيء الذي فعلته، ولكنَّك فعلت به فعلًا وهو الضرب؛ فلذلك سمّي مفعولًا به، وكذلك سائر المفاعيل [2] .

العامل في المفعول المطلق:

1- ينتصب بمثله، أي بالمصدر، نحو: عجبتُ من ضربك زيدًا ضربًا شديدًا.

2- ينتصب بالفعل، نحو: ضربتُ زيدًا ضربًا.

3- ينتصب بالوصف(اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة)، نحو: أنا ضاربٌ زيدًا ضربًا، والخبزُ مأكولٌ أكلًا، وزيدًا ضرَّاب ضربًا [3] .

---

(1) شرح ابن عقيل،169/2.

(2) ينظر: شرح شذور الذهب/252.

(3) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي،ط1، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت- لبنان، 1424هـ- 2003م 376/1-377.، وشرح التصريح،492/1.

والمفعول المطلق يأتي مع ناصبه لفوائد هي:

أ- تأكيد عامله، مثل: بلع الحوت الرجل بلعًا.

ب- بيان نوعه، مثل: نظرت للعالم نظرَ الإعجاب والتقدير.

ج- بيان عدده، مثل: قرأتُ الكتاب قراءتين [1] .

وجاء المفعول المطلق على هذه الصور الثلاث في السورة المدنية فمن أمثلة المؤكد لعامله قوله تعالى:﴿ **وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾ [النساء/164]، فـ(تكليما) مصدر مؤكد رافع للمجاز، أي هو تأكيد للفعل، ودليل على أنَّه كلمة حقيقية لا مجازًا [2] .

وقوله تعالى:﴿ **فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا** ﴾ [المائدة/115]، وقوله تعالى:﴿ **إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾ [الأحزاب/56]، فـ(عذابًا) و(تسليمًا) مفعول مطلق مؤكد للفعل أيضًا [3] .

أمّا أمثلة المبيّن للنوع فنحو قوله تعالى:﴿ **لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً**﴾ [البقرة/55]، هنا(جهرةً) مفعول مطلق؛ لأنّها مصدر جهر أي قرأ بصوت عالٍ فهي بمثابة الذي يرى بالعين [4] .

---

(1) ينظر: النحو الوافي،207/2-209.

(2) ينظر: التبيان للعكبري،409/1.

(3) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه،65/7، و187/22.

(4) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،105/1.

وقوله تعالى:﴿ **وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا**﴾ [آل عمران/37]، وقوله تعالى:﴿ **وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا**﴾ [الأحزاب/11]، فـ(نباتاً) و(زلزالًا) مفعول مطلق لبيان نوع الفعل [1] .

والمبين للعدد كقوله تعالى:﴿ **فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً**﴾ [النساء/102]، وقوله تعالى:﴿ **يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ**﴾ [الأحزاب/30]، وهنا(ميلةً) و(ضعفين) مفعول مطلق لبيان العدد [2] .

ومن أنماط مجيء المفعول المطلق في السور المدنية الآتي:

أ- **تقديم رتبة المفعول المطلق على فعل محذوف،** وضّح علماء العربية مسألة حذف العامل في المفعول المطلق، وقبل الخوض في مسألة الحذف لابد أن نشير الى مسألة حذف العامل في المفعول المطلق المؤكّد لعامله، وقد انقسم النحويون في هذه المسألة على مذهبين:

الأول: امتناع الحذف، وهذا ما جاء في ألفية ابن مالك [3] :

وَحَذْفُ عَامِلِ المُؤَكّدِ امْتَنَعْ وَفي سوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتّسَعْ .

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم: أحمد عبيد الدعاس، أحمد محمد حميدان، إسماعيل محمود قاسم،ط1، دار النمير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،1425هـ- 2004م ،133/1، و43/3.

(2) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،600/2، و477/7.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل،175/2.

الثاني: إنَّ عامل المفعول المطلق المؤكّد قد يحذف جوازًا أو وجوبًا كما هو الحال في حذف عامل المفعول المطلق المبين للنوع أو للعدد، وهذا ما ذهب إليه ابن الناظم [1] .

وقد عّلل ابن مالك امتناع حذف عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله؛ بأنَّ المصدر المؤكد هنا إنَّما جيء به لتقرير عامله وتقويته، والحذف منافٍ لذلك [2] .

وجاء عن الأزهري بأنَّه إن أراد أنّ المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه دائمًا، فلا شك أن حذفه منافٍ لذلك القصد، ولكنّه ممنوع، ولا دليل عليه، وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يُقصد به مجرد التقرير فمسلّم، ولكن لا نسلّم أنّ الحذف منافٍ لذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرّر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر، فلأن يجوز أن يقرّر معنى العامل المحذوف لدلالة القرينة أحّق وأولى [3] .

واتفق النحويون على جواز حذف عامل المصدر المبيّن للنوع أو العدد عند وجود دليل مقالي أو حالي يدلّ على المحذوف، ومثال حذف عامل المصدر المبيّن للنوع لدليل مقالي أن يقال: ما جلستَ، فيقال: بلى جلوسًا طويلًا، فـ(جلوسًا) مصدر نوعي حذف عامله جوازًا لدليل مقالي؛ وهو قول القائل: ما جلستَ، والتقدير: بلى

(1) ينظر: أوضح المسالك،216/2.
(2) ينظر: المصدر نفسه،175/2.
(3) ينظر: شرح التصريح،498/1-499.

جلستُ جلوسًا طويلًا [1] ، فـ(جلوسًا) منصوبة بعاملٍ مضمر يقدر من معناها، على حد: قعدتُ جلوسًا، إذ يكون(جلوسًا) منصوبًا بـ(قعدت) [2] ، ومثال حذفه لدليل حالي كقولك لمن قدم من سفر: قدومًا مباركًا [3] .

ومما ورد في السور المدنية مجيء المفعول المطلق لفعل محذوف وتصدره للكلام، أي: يتقدم الكلام، في قوله تعالى:﴿ **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾ [البقرة/83]، فـ(إحسانًا) مفعول مطلق مؤكّد للفعل المقدّر، والتقدير: استوصوا، فهنا الحذف واجب [4] ، ووضّحها الطنطاوي بقوله:((قد جاءت هذه الجملة وهى قوله تعالى:(وبالوالدين إِحْسَانًا) في صورة الخبر إلّا أنَّ المراد بها الأمر بالإحسان إليهما، ففي الكلام محذوف والتقدير: وأحسنوا بالوالدين إحسانًا. فقوله وبالوالدين متعلّق بالفعل المقدّر)) [5] .

وجاء التعبير بقوله تعالى: (**لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ**) في صورة الخبر المنفي والمراد منه النهى عن عبادة غير الله، لإفادة المبالغة والتأكيد، فكأنَّ الأمر والنهي قد

(1) ينظر: أوضح المسالك،216/2.
(2) ينظر: شرح التصريح،500/1.
(3) ينظر: المصدر نفسه،498/1.
(4) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،233/1.
(5) التفسير الوسيط للطنطاوي،146/3.

امتثلا [1] ، ولعلَّ السرَّ في ذلك هو الإشعار للمخاطبين بأهمية هذا الأمر المقتضي لوجوب الإحسان إلى الوالدين [2] .

وقوله تعالى:﴿ **رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ**﴾ [آل عمران/191]، فـ(سبحانك) تنزيهًا لك عن المعايب، والنقائص جميعها، و(سبحان) مصدر بإضمار فعله، وتصدير الكلام به اعتذارٌ عن الاستفسار، والجهل بحقيقة الحال، ولذلك جعل مفتاح التوبة في قوله تعالى:﴿ **سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ** ﴾ [الأنبياء/87]، وقد نزّه الله ذاته في كثير من الآيات تنزيهًا يليق بجلاله، وعظمته [3] .

وقوله تعالى:﴿ **وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ**﴾ [التوبة/111]، فـ(وعدًا) مصدر؛ أي وعدهم بذلك وعدًا [4] ، وهنا تأكيد للثمن الذي وعدهم الله به [5] .

(1) ينظر: المصدر نفسه،188/1.
(2) ينظر: نفسه،325/8.
(3) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،346/2.
(4) ينظر: التبيان للعكبري،661/2.
(5) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي،409/6.

وقوله تعالى:﴿ **فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾ [النساء/11]، ف(فريضة) مصدر لفعل محذوف؛ أي فرض ذلك فريضة [1] ، ووضّح الطنطاوي هذا بقوله:((وقوله (فَرِيضَةً) منصوب على أنّه مصدر مؤكد لنفسه ، على حد قولهم؛ هذا ابنى حقا ، لأنّه واقع بعد جملة لا محتمل لها غيره ، فيكون فعله الناصب له محذوفًا وجوبًا. أي فرض ذلك فريضة من الله)) [2] ، هذه المواضع التي قمنا بدراستها يكون فيها المفعول المطلق متصدرًا في الكلام وله آثاره كما وضّحنا كالتوكيد والأمر والتنزيه والاعتذار والاهتمام.

ب-تقديم الصفة على المفعول المطلق

ورد في السور المدنية موضع تقدّمت فيه الصفة على المفعول المطلق في قوله تعالى:﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ**﴾ [آل عمران/102]، جاءت(حقّ تقاته) من باب إضافة إلى موصوفها ، كما تقول : ضربت زيدًا شديد الضرب ، أي الضرب الشديد، أي: اتقوا الله الاتقاء الحق، أي: الواجب الثابت [3] ، وفي موضع التقديم هذا مبالغة: أي بالغوا في التقوى حتى لا تتركوا من المستطاع منها شيئًا [4] .

(1) ينظر: التبيان للعكبري،335/1.
(2) التفسير الوسيط للطنطاوي،71/3.
(3) ينظر: تفسير البحر المحيط،20/3.
(4) ينظر: الكشاف،422/1.

ج- تقديم نعت المفعول المطلق المحذوف على عامله

وجدنا هذا في قوله تعالى:﴿ **وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ**﴾ [البقرة/88]، وهنا انتصاب(قليلًا) على أنَّه نعت لمصدر محذوف: أي فإيمانًا قليلًا يؤمنون، وهو تأكيد على أنَّ من يؤمن منهم هو قليل [1] .

هذا ما وجدناه في مسألة رتبة المفعول المطلق في السور المدنية، والواضح أن المفعول المطلق لم يخرج عن ترتيبه الطبيعي إلّا نادرًا، أي يأتي بعد الفعل والفاعل. والذي تبقى لدينا من المفاعيل هما المفعول لأجله أو له، والمفعول معه، وبعد البحث وجدنا أن هذين المفعولين لم يخرجا عن ترتيبهما الطبيعي في السور المدنية إذ يأتيان بعد عاملهما [2] ، ولهذا لم يتّم دراستهما لعدم توفر المادة التطبيقية لذلك.

(1) ينظر: تفسير البحر المحيط،470/1.

(2) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي المعروف بابن أم قاسم(ت749هـ)، تح: د. عبد الرحمن علي سليمان،ط1، دار الفكر العربي، القاهرة،1422هـ-2001م ،633/2-654.

المبحث الرابع

الحال

عرَّفها السيوطي بأنَّها:((فضلةٌ دالةٌ على هيئة صاحبه، ونصبهُ نَصْبَ المفعول به، أو المشبه به، أو الظرف)) [1] .

وفي تعريف آخر بأنَّها: الوصف الفضلة المنتصبة للدلالة على هيئة، نحو: فردًا أذهب، فـ(فردًا) حال؛ لوجود القيود المذكورة فيه [2] ، وقد يُجر بباء زائدة [3] ، كقول رجل من فصحاء طيء [4] : (البحر البسيط)

كائِنْ دُعيتُ إلى بأساءَ داهمةٍ فما انبعثتُ بمَزْءُودٍ ولا وَكَلِ .

قال عباس حسن في وصف الحال:((وليس من اللازم أن تكون الحال في كل الاستعمالات وصفًا ، وإنَّما هذا هو الغالب ، ولا أن تكون فضلة؛ فهذا غالب أيضًا فقد تكون بمنزلة العمدة أحيانًا في إتمام المعنى الأساسي للجملة)) [5] .

---

(1) همع الهوامع،7/4.

(2) ينظر: حاشية الخضري،212/1.

(3) ينظر: شرح التسهيل،321/2، وتوضيح المقاصد،692/2.

(4) البيت لرجل فصيح من طيء، ينظر: شرح التسهيل،321/2، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية،297/3.

(5) النحو الوافي،263/2.

ومن أمثلة الحال في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا**﴾ [البقرة/260]، فهنا(سعيًا) حال بمعنى (ساعيات) [(1)] .

وقوله تعالى:﴿ **وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾ [النساء/125]، فـ(حنيفًا) حال من إبراهيم، أو هو حال من فاعل (اتبع) المستتر وهو ضعيف وجاز مجيء الحال من المضاف اليه؛ لأنَّ المضاف كجزء منه [(2)] .

وتكون الحال متنقلةً أي: غير لازمة لصاحبها، ومشتقةً أي: مصوغةً من مصدر للدلالة على متصف غالب لا واجب، مثل: جئت راكبًا، وذهبت مسرعًا، وغير مشتقة [(3)]، ومثالها لازمةً قوله تعالى:﴿ **وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا**﴾ [النساء/28]، فـ(ضعيفًا) حال، والتقدير: وخلق الإنسان من شيء ضعيف [(4)] .

ومثال غير المشتقة، قوله تعالى:﴿ **فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا**﴾ [النساء/71]، فـ(ثباتٍ)، و(جميعًا) حال من واو الجماعة [(5)] .

(1) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،630/1.
(2) ينظر: المصدر نفسه،634/2.
(3) ينظر: شرح التسهيل، 322/2، وتوضيح المقاصد،693/2.
(4) ينظر: التبيان للعكبري،350/1.
(5) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،525/2.

أنواع الحال:

الحال المفردة وجملة وشبه جملة:

فالحال المفردة هي التي لم تكن جملة ولا شبه جملة، وإنْ كانت مثناة أو مجموعة مثل: من حق العامل للمجتمع أن يعيش مستريحًا [1] . ويجوز تعدد الحال المفردة أيضًا نحو: لقيت هندًا مصعدًا منحدرةً، فـ(مصعدًا) حال من التاء، و(منحدرة) حال من هند، والعامل فيهما(لقيت) [2] .

ومثالها في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً**﴾ [البقرة/55]، هنا(جهرةً) مصدر منصوب على الحالية بمعنى ذوي جهرة [3] .

وقوله تعالى:﴿ **لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ۝ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا**﴾ [الأحزاب/60-61]، قال العكبري:(((ملعونين):هي حال من الفاعل في (يجاورونك) ؛ ولا يجوز أن يكون حالًا مما بعد (أين)؛ لأنها شرط، وما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله)) [4] .

---

(1) ينظر: النحو المصفى: د. محمد عيد، مكتبة الشباب – القاهرة/469.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل،274/2.

(3) ينظر: الكشاف،169/1.

(4) التبيان للعكبري،1060/2.

وفي الحال الجملة يقول ابن عقيل:((لا بدّ لجملة الحال من رابط، وهو إمّا الضّمير، نحو:(جاء زيدٌ يده على رأسه)، أو واو وتسمّى واو الحال، وواو الابتداء، وعلامتها صحّة وقوع(إذا) موقعها، نحو:(جاء زيد وعمرو قائم)، والتقدير: إذ عمرو قائم، أو الضّمير والواو معًا، نحو:(جاء زيد وهو ناوٍ رحلة)، والجملة الواقعة حالًا إنْ صدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا ترتبط إلّا بالضّمير، نحو:(جاء زيد يضحك) فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك، أوّل على إضمار مبتدأ بعد الواو ويكون المضارع خبرًا عن ذلك المبتدأ، وذلك نحو قولهم:(قمت وأصكُّ عينه) التقدير: وأنا أصكّ عينه)) [1] .

ومثالها في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ**﴾ [الأنفال/20]، فجملة(وأنتم تسمعون) ابتداء وخبر في موضع الحال والمعنى: وأنتم تسمعون ما يتلى عليكم من الحجج والبراهين [2] .

وقوله تعالى:﴿ **فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**﴾ [البقرة/132]، جملة الحال(وأنتم مسلمون) والعامل فيها الفعل قبل(إلّا) [3] .

(1) شرح ابن عقيل،2/278-279.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس،2/183.

(3) ينظر: التبيان للعكبري،1/118.

وترد الحال شبه جملة إذ إنَّ دلالة الجار والمجرور أو الظرف على الحال في القرآن الكريم تدّل على اتساع لغة القرآن الكريم وتنوع طرائق الأداء فيها، ولكل نمط فيها نجد روعته وسمته وبلاغته في بناء الجملة القرآنية وكثرة المعاني التي تترك مساحة واسعة لدوران الأفهام والاجتهاد والاستنباط والتعمق لإدراك الأحكام [1] .

ومثالها في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ**﴾ [البقرة/282]، فـ(إلى أجله) متعلق بمحذوف، أي: مستقر إلى أجله في الذّمة ولا يتعلق بـ(تكتبوه)؛ لعدم استمرار الكتابة الى أجل الديّن، إذ تقتضي في زمن يسير [2] ، وجوّز العكبري أن يكون متعلقًا بـ(تكتبوه) وأن تكون حالًا ثالثة من الهاء [3] .

(1) ينظر: الخبر والصفة والحال في القرآن الكريم دراسة نحوية وصفيّة دلاليّة: علي محمد عثمان علي ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أمدرمان الإسلامية – كلية الدراسات العليا، 1430هـ-2009م/159.

(2) ينظر: تفسير البحر المحيط،267/2.

(3) ينظر: التبيان للعكبري،230/1.

التقديم والتأخير للحال:

أولًا: تقديم الحال عن عاملها:

في هذه الحالة يجوز تقديم الحال عن عاملها إذا كان العامل فعلًا متصرفًا نحو: راكبًا زيدٌ جاء، أو وصفًا تشبه الفعل المتصرف، نحو: مسرعًا زيدٌ منطلقًا [1] ، لكن بعض النحويين يستثني من العامل الذي يتضمن معنى الفعل دون حروفه شبه الجملة بنوعيه(الظرف والجار ومجروره)، فيجيز أن يتقدّم الحال عنهما أو يتأخر، نحو: الحارسُ عند الباب واقفًا، و:الحارسُ واقفًا عند الباب، وإنّما يجيز تقدّم الحال بشرط أن تتوسط بين مبتدأ متقدِّم وخبره شبه جملة المتأخر عنه وعن الحال معًا، ولا يصحّ تقدّم الحال عليهما معًا، فلا يقال: واقفًا الحارسُ عند الباب [2] .

ونعلم أن مجيء الحال في التركيب الطبيعي هو بعد فعلها أي: العامل وصاحبه سواء كان فاعلًا أم مفعولًا، ولكنّها قد تتقدّم على عاملها؛ وذلك لغرض دلالي أو نحوي ومن المواضع التي تقدّمت فيها الحال على عاملها في السور المدنية قوله تعالى﴿ **أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى**﴾ [البقرة/260]، فـ(كيف) موضعها النصب

(1) ينظر: شرح التسهيل،342/2-344، وتوضيح المقاصد،708/2، و حاشية الخضري،217/1

(2) ينظر: شرح التسهيل،347/2، والنحو الوافي،382/2.

بـ(تحيي الموتى)، أي: بأي حال تحيي الموتى [1] . وهنا في الحال الاستفهامي تعجب أشبه بالإنكار [2] .

وقوله تعالى:﴿ **انْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ**﴾ [النساء/50]، فـ(كيف) سؤال عن حال، وانتصابه على الحال ، والعامل فيه (يفترون)، وموضع الكلام نصب بـ(انظر) [3] ، ويصّح أن يكون في موضع رفع بالابتداء، وردّ أبو حيان هذا فقال:((فهذا لم يذهب إليه أحد ؛ لأنّ كيف ليست من الأسماء التي يجوز الابتداء بها)) [4] ، وهنا الاستفهام مستعمل للتنبيه [5] .

وقال أبو السعود :((وهو تعجيب أثر تعجيبٌ وتنبيهٌ على أنَّ ما ارتكبوه متضمِّنٌ لأمرين عظيمين موجبين للتعجب: إدعاؤُهم الاتصافَ بما هم متّصفون بنقيضه ، وافتراؤُهم على الله سبحانه. فإن ادعاءهم الزكاةَ عنده تعالى متضمِّنٌ لادعائهم قبولَ الله وارتضاءَه إياهم ، تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا، ولكون هذا أشنعَ من الأول جُرمًا وأعظمَ قبحًا لما فيه من نسبته سبحانه وتعالى إلى ما يستحيل عليه بالكلية من قَبول الكفرِ وارتضائِه لعباده ومغفرةِ كفرِ الكافرِ وسائرِ معاصيه ، وُجِّه

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج،345/1.
(2) ينظر: تفسير البحر المحيط،308/2.
(3) ينظر: التبيان للعكبري،364/1. وتفسير البحر المحيط،282/3.
(4) تفسير البحر المحيط،282/3.
(5) ينظر: تفسير التحرير والتنوير،63/15.

النظرُ إلى كيفيته تشديدًا للتشنيع وتأكيدًا للتعجيب. والتصريحُ بالكذب مع أن الافتراءَ لا يكون إلا كذبًا للمبالغة في تقبيح حالِهم)) [1] .

وقوله تعالى:﴿ **كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ**﴾ [البقرة/28]، ف(كيف) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الحال [2] ، قال الطوسي:(((كيف) موضوعة للاستفهام عن الحال والمعنى ههنا التوبيخ)) [3] ، وقال الزجاج: (((كيف) استفهام في معنى التعجب وهذا التعجب إنّما هو للخلق وللمؤمنين، أي اعجبوا من هؤلاء كيف يكفرون وقد ثبتت حجة الله عليهم)) [4] .

وقوله تعالى:﴿ **ثُمَّ انْظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ**﴾ [المائدة/75]، ف(أنَّى) اسم استفهام وتعجب مبني على السكون في محل نصب حال متعلقة بالفعل بعدها(يؤفكون) [5] ، وهنا على سبيل المبالغة في التعجب من أمرهم [6] .

(1) تفسير أبي السعود، 188/2.
(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،74/1.
(3) التبيان في تفسير القرآن للطوسي،122/1.
(4) معاني القرآن للزجاج،107/1.
(5) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،182/3.
(6) ينظر: تفسير أبي السعود،68/3، أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن،23/7.

وقوله تعالى:﴿ **وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ**﴾ [التوبة/111]،(عليه): جار ومجرور متعلق بصفة محذوفة(وعدًا) [1]، والسَّمين الحلبي جعلها حالًا مِنْ (حقًا)؛ لأنّه في الأصل صفةٌ لو تأخَّر [2] ، وهو تأكيد للثمن الذي وعدهم الله به، والتقدير: وعدهم الله ذلك وعدًا، وحق ذلك حقًا [3] ، وتقريرًا له وتثبيتًا [4] .

ثانيًا: تقديم الحال عن صاحبها وتأخيرها:

الأصل أن تتأخر الحال عن صاحبها [5] ؛ لأنّه متقدّم عليها بالوجود، ولأنَّ واقع اللغة يثبت ذلك، ولها معه ثلاث حالات:

1- جواز التقديم والتأخير وهي الأصل [6] ، فأجاز البصريون تقديم الحال وتأخيرها إذا كان العامل فعلًا، ويقولون: جاء علي مبتسمًا، ومبتسمًا جاء علي، ويرون أنَّ

(1) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: بهجت عبد الواحد صالح، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1414هـ- 1993م،390/4.

(2) ينظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون،128/6.

(3) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي،409/6، و تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،239/4.

(4) ينظر: أيسر التفاسير للجزائري،429/2.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل،264/2.

(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح،589/1.

العامل إذا كان معنى لم يجز تقديم الحال على صاحبها، تقول: زيدٌ فيها قائمًا، ولا تقول: قائمًا فيها زيدٌ، ولا زيدٌ قائمًا فيها [1] .

وأما الكوفيون فقد أجازوا التقديم إن كان صاحب الحال ضميرًا أو ظاهرًا والحال فعل، نحو: مررت تضحك بهندٍ، ومنعوه إذا كان ظاهرًا، وهي اسم، ومنعوا التقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافعه، فلا يجيزون: مسرعًا قام زيدٌ، ويجيزون: قام مسرعًا زيدٌ؛ لتقديم الرافع. ومنع الكوفيون أيضًا التقديم على المنصوب الظاهر سواء كانت الحال اسمًا أو بدلًا منه. وجوزه بعضهم إذا كانت الحال فعلًا لا اسمًا؛ لانتقاء توهّم المفعولية إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلط المفعول به [2] .

ومثاله قوله تعالى:﴿ **خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ**﴾ [القمر/7]، فـ(خُشّعًا) حال، وفي العامل وجهان: أحدهما: يدعو؛ أي يدعوهم الداعي، وصاحب الحال الضمير المحذوف، و(أبصارهم) مرفوع بـ(خشعًا)، والثاني: العامل(يخرجون) [3] ، فهنا إنكار ما يدعون به من الأمر الفظيع تنكره النفوس وخاشعة أبصارهم من الذل يخرجون من الأجداث أي قبورهم كأنَّهم جراد منتشر [4] . ولم يجد الباحث أمثلة لهذه الحالة في السور المدنية.

---

(1) ينظر: المقتضب،300/4، والأصول في النحو،215/1.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح،589/1، وهمع الهوامع ،26/4.

(3) ينظر: التبيان للعكبري،1193/2.

(4) ينظر: محاسن التأويل للقاسمي، 90/9.

2- وجوب التقديم: وحالاتها:

أ- حين يكون صاحبها محصورًا، نحو: ما جاء فرحًا إلّا زيد، فـ(زيد) صاحب الحال وهو محصور [1] ؛ لذلك تقدَّم صاحب الحال وجوبًا، ولم نجد لهذه الحالة أمثلة في السور المدنية .

ب- إن كان صاحبها نكرة وجب تقديمها [2] نحو [3] : (البحر الكامل)

لميةَ موحشًا طَلَلٌ يلوح كأنّه خِلَلُ

والحال هنا كانت في الأصل متأخرة، مثل: جاء شاحبًا رجل، كانت في الأصل: جاء رجلٌ شاحبٌ، أي إنّها كانت نعتًا لصاحبها فلما قُدِمت لغرض التوكيد تغيّرت حركتها من الرفع إلى النصب، أي إنّها انتقلت من باب النعت الى باب الحال [4] . فإن قدّمت صفة النكرة نصبتها على الحال وذلك لامتناع جواز تقديمها الصفة على الموصوف، كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول وإذا لم

---

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح،593/1، وهمع الهوامع ،27/4.

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تح: د. عبد المنعم أحمد هريري، ط1، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية، 1402هـ- 1982م،740/2-741.

(3) نسب البيت لذي الرمة ولم نعثر عليه في ديوانه، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي،(ت1093هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون،ط4، مكتبة الخانجي- القاهرة،1418هـ- 1997م،209/3، ومعجم شواهد النحو الشعرية: د. حنا جميل حداد،ط1،دار العلوم للطباعة والنشر،1404هـ-1984م/524.

(4) ينظر: الحال في القرآن الكريم: حسين يوسف لافي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1981م/107.

يجز تقديمها صفة عُدل الى الحال وحمل النصب على جواز: جاء رجلٌ ضاحكًا، وصار حين قدم وجه الكلام. ويسميه النحويون أحسن القبيحين [1] . ونقل صاحب الخزانة على شرح البيت السابق أنّه تقدَّمت الحال وهو(موحشًا) على ذي الحال وهو(طللٌ) لئلا يلتبس بالصفة [2] .

ومثال هذه الحالة في السور المدنية قوله تعالى:﴿ **قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا**﴾ [البقرة/124]، فـ(للناس) في موضع الحال؛ لأنّه نعت نكرة تقدَّم عليها، والتقدير: إمامًا كائنًا للناس [3] ، وهنا تنبيه على أنَّ من يعمل بالشرع لا بدَّ وأنْ يفوز بأعظم المناصب في الدين وذلك يفيد الترغيب والتعظيم في هذا الدين، وهذا ما جعل نبي الله إبراهيم (عليه السلام) إمامًا للخلق [4] .

وقوله تعالى:﴿ **وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ**﴾ [البقرة/228]، فـ(عليهن) في موضع الحال؛ لأنّه لو تأخر لكان وصفًا للنكرة، فلما تقدَّم انتصب على الحال، والتقدير: درجة كائنة عليهن، فلما قدَّم وصف النكرة عليها صار حالًا [5] ، وهو من وجه

(1) ينظر: شرح المفصل،64/2.
(2) ينظر: خزانة الأدب،210/3.
(3) ينظر: التبيان للعكبري،112/1، وتفسير البحر المحيط،547/1.
(4) ينظر: مفاتيح الغيب(تفسير الرازي)،230/11.
(5) ينظر: التبيان للعكبري،181/1، وتفسير البحر المحيط،301/2.

التنبيه لفضل الرجل على المرأة بالجملة، ومن وجه كالاستثناء بأن له عليها حقا، ليس لها عليه [1] .

وقوله تعالى:﴿ **لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكافِرِينَ أَوْلِياءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ** ﴾ [آل عمران/28]، فـ(من الله) في موضع نصب على الحال، والتقدير: فليس في شيء من دين الله؛ لأنَّه لو تأخر لكان صفة لـ(شيء) [2] ، وهنا في هذا السياق وجهان، الأول: أنّه تعالى لما ذكر ما يجب أن يكون المؤمن عليه في تعظيم الله تعالى، ثم ذكر بعده ما يجب أن يكون المؤمن عليه في المعاملة مع الناس؛ لأنَّ كمال الأمر ليس إلّا في شيئين: التعظيم لأمر الله تعالى، والشفقة على خلق الله تعالى، والثاني : لما بيَّن أنَّه تعالى مالك الدنيا والآخرة ينبغي أنْ تكون الرغبة فيما عنده ، وعند أوليائه دون أعدائه، فهنا نجد الترغيب في ما عند الله سبحانه وتعالى من خير [3] .

(1) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني،469/1.

(2) ينظر: التبيان للعكبري،251/1، وتفسير البحر المحيط،441/2.

(3) ينظر: مفاتيح الغيب(تفسير الرازي)،191/8.

وقوله تعالى:﴿ **وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ**﴾ [آل عمران/85]، فـ(غير) مفعول لـ(يبتغِ)، ويجوز أنْ ينتصب (غير) على أنَّه حال من (الدين) [(1)] ، وهنا أثر هذه الآية هو التقرير لذلك الدين الباطل، وأنَّ الإيمان هو الإسلام؛ إذ لو كان الإيمان غير الإسلام وجب أنْ لا يكون الإيمان مقبولًا لقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ**﴾ [آل عمران/85]، إلّا أنَّ ظاهر الآية قوله تعالى:﴿ **قَالَتِ الْأَعْرَابُ آَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا** ﴾ الحجرات /14، يقتضي كون الإسلام مغايرًا للإيمان ووجه التوفيق بينهما أنْ تُحمل الآية الأولى على العرف الشّرعي، والآية الثانية على الوضع اللغوي [(2)] .

وقوله تعالى:﴿ **ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا**﴾ [آل عمران/154]، فـ(أمنةً) حال من (نعاسًا) تقدَّمت عليه، كقولك: رأيت راكبًا رجلًا، وساغ ذلك على القاعدة: نعت النكرة إذا تقدَّم عليها صار حالًا [(3)] ، فهنا اختصاص إذ اختصت

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن(تفسير القرطبي)،128/4، وإعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،556/1.

(2) ينظر: مفاتيح الغيب (تفسير الرازي)،282/8-283.

(3) ينظر: المصدر نفسه،393/9، وتفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه للدرة،279/2.

هذه الآية بمجموعة معينة وهم الذين أنعم الله عليهم بالنعاس وهم المؤمنون الذين ليس لهم إلّا إقامة دين الله ؛ فلهذا لم يصبهم من النُّعاس ما أصاب غيرهم[1].

ج- وجوب تقديم الحال على صاحبها كإضافته إلى ضمير ملابسه نحو: جاء زائرًا هند أخوها، وجاء منقادًا لعمرو صاحبه [2] ؛ وذلك لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه وهما معًا كالصلة مع الموصول [3] . ولم يجد الباحث أمثلة لهذه الحالة في السور المدنية.

د- تتقدم الحال على صاحبها إذا كانت لها الصدارة نحو: كيف جاء علي؟ يقول ابن هشام في (كيف): ((وتقع خبرًا قبل ما لا يستغني ، نحو: كيف أنت وكيف كنت ومنه: وكيف ظننت زيدًا وكيف أعلمته فرسك؛ لأنَّ ثاني مفعولي ظن وثالث مفعولان أعلم خبران في الأصل، وحالًا قبل ما يستغني نحو: كيف جاء زيد، أي على أي حالة جاء زيد)) [4] . ومجيء (كيف) هنا متقدِّمة لأنّها من أدوات الصدارة، والتقديم

(1) ينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان : عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت1376هـ)، تح: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط1، مؤسسة الرسالة، 1420هـ - 2000 م،153/1.

(2) ينظر: همع الهوامع ،27/4.

(3) ينظر: شرح الأشموني،327/1، و في علم النحو دراسة ومحاورة: د. أحمد ماهر البقري، مكتبة الجبري العامة، 1402هـ- 1981م/231.

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،271/1.

هنا لا يزيد في المعنى شيئًا؛ لأنَّ هذه الرتبة محفوظة لو اختلت لاختل التركيب باختلالها [1] .

وجاءت هذه الحالة في السور المدنية في قوله تعالى:﴿ **كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ**﴾ [البقرة/28]، فـ(كيف) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الحال، ومعنى الاستفهام هنا التوبيخ [2] ، والأثر في الآية المباركة هو تعجب وتعظيم لما فيه العبد؛ أي لا ينبغي مع ظهور الآيات أن يجنح إلى الكفر قلبه [3] .

وقوله تعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ**﴾ [آل عمران/6]، قال العكبري: ((كيف في موضع نصب بيشاء وهو حال)) [4] ، وفي الآية تنبيه على كون الله سبحانه وتعالى عالمًا بكل المعلومات؛ لأنَّه تعالى مُخبِرٌ عن المغيبات [5] .

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها/207.
(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش،74/1.
(3) ينظر: لطائف الإشارات (تفسير القشيري) : عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت 465هـ)، تح : إبراهيم البسيوني، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر،73/1.
(4) التبيان للعكبري،237/1.
(5) ينظر: مفاتيح الغيب(تفسير الرازي)،324/2.

وقوله تعالى:﴿ **فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ**﴾ [آل عمران/25]، فـ(كيف) في موضع نصب على الحال [1] ، هنا تعظيم لما سيلاقونه من عقوبة الله وتنكيله بهم إذا جمعهم ليومٍ يوفى كل عاملٍ ما عمل على قدر استحقاقه غير مظلومٍ فيه، وذلك وعيدٌ لهم شديدُ، وتهديدٌ غليظٌ [2] .

وقوله تعالى:﴿ **وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ**﴾ [النساء/21]، فـ(كيف) في موضع نصب على الحال؛ والتقدير: أتأخذونه جائرين؟ [3] .

قال الطبري: ((وهذا كلام وإن كان مخرجه مخرج الاستفهام، فإنه في معنى النكير والتغليظ ، كما يقول الرجل لآخر: كيف تفعل كذا وكذا، وأنا غير راضٍ به؟ على معنى التهديد والوعيد)) [4] ، فالأثر في هذه الآية هو التهديد والوعيد .

3-وجوب التأخير: ويكون في حالات هي: [5]

أ- أن تكون محصورة، نحو: ما جاء محمدٌ إلّا فرحًا، فالحال هنا محصورة ولذلك فهي لا تأتي إلّا متأخرة [6] .

---

(1) ينظر: التبيان للعكبري،250/1.
(2) ينظر: تفسير الطبري ،294/6.
(3) ينظر: التبيان للعكبري،342/1.
(4) تفسير الطبري ،125/8.
(5) ينظر: شرح التصريح ،589/1.
(6) ينظر: الحال في القرآن الكريم/111.

ب- أن يكون صاحبها مضافًا إليه؛ وذلك لأنَّه لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه، ولا يقدَّم على المضاف، يقول السيوطي: ((أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه، كعرفت قيام هندٍ مسرعةً، فلا يقدّم (مسرعة) على (هند) لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا على (قيام) الذي هو المضاف؛ لأنَّ نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فلا يقدَّم عليه شيء من معمولاته. وسواء كانت الإضافة محضة كالمثال، أم غير محضة نحو: هذا شارب السّويق ملتويًا الآن وغدًا ... وأجاز ابن مالك في الثاني : تقديم الحال على المضاف؛ لأنَّ الإضافة في نية الانفصال)) [1] .

ج- أن يكون صاحب الحال مجرورًا، يقول سيبويه: ((ومن ثم صار مررت قائمًا برجلٍ لا يجوز؛ لأنَّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حُسن هذا لحُسن قائمًا هذا رجلٌ)) [2] .

وتبعه في هذا الرأي المبرد إذ يقول: ((وتقول: مررت راكبًا بزيدٍ، إذا كان (راكبًا) لك. فإن أردت أن يكون لزيدٍ لم يجز؛ لأنَّ العامل الباء، فعلى ما ذكرت لك يجري الباب)) [3] . وفي ذلك أيضًا يقول ابن مالك: ((مذهب جمهور النحويين أنّه

(1) همع الهوامع ،25/4.، وشرح التسهيل،235/2، وشرح التصريح،591/1.
(2) الكتاب،124/2.
(3) المقتضب،171/4.

لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرفٍ فلا تقول في: مررت بهندٍ جالسةً، مررت جالسةً بهندٍ)) [1] .

وأجاز بعض الكوفيين وابن مالك تقدّم الحال على صاحبها المجرور؛ لضعف دليل المنع، وورود السماع [2] ومما جاء في السور المدنية على هذه الحالة قوله تعالى:﴿ **وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ**﴾ [البقرة/41]، قال أبو حيان:((وإعراب (مصدقًا) على قول من جعل ما مصدرية حال من ما في ﴿ **لِمَا مَعَكُمْ** ﴾ ولا نقول يبعد ذلك لدخول حرف الجر على ذي الحال لأنَّ حرف الجر كما ذكرناه هو مقوٍّ للتعدية فهو كالحرف الزائد وصار نظير(زيد ضارب مجردةً لهندٍ) والتقدير(ضارب هندًا مجردةً) ثم تقدَّمت هذه الحال، وهذا جائزٌ عندنا، ويبعد أن يكون حالًا من المصدر المقدر لوجهين: أحدهما: الفصل بين المصدر ومعموله الحال المصدر. والوجه الثاني: أنَّه يبعد وصف الإنزال بالتصديق إلّا أن يتجوّز به ويراد به المنزل وعلى هذا التقدير لا يكون لما معكم من تمامه؛ لأنَّه إذا أريد به المنزل لا يكون متعديًا للمفعول)) [3] . يتضح من هذا أنّه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور.

(1) شرح ابن عقيل،2/263-264.

(2) ينظر: شرح التسهيل،2/336-337، وشرح التصريح على التوضيح،1/590.

(3) تفسير البحر المحيط،1/332.

د- يمتنع تقديم الحال على صاحبها إذا كان منصوبًا بـ(كأنَّ)، أو(لعل)، أو فعل تعجب، أو اتصل بصلة (أل)، نحو: القاصدك سائلًا زيدٌ، أو اتصل بفعل موصول به حرف، نحو: أعجبني أن ضربت زيدًا مؤدبًا [1] . ولم يتوسع الباحث في هذه الحالات التي تتأخر فيها الحال على صاحبها؛ وذلك لأنَّه الوضع الطبيعي للحال مع صاحبها فاختصت دراستنا في مسائل تقدّم الحال على صاحبها وعاملها.

مما تقدّم اتّضح لنا الأثر الدلالي في التقديم الحاصل للحال وهو التأكيد والتنبيه، والتقرير، والتوبيخ، والمبالغة، والتعجب، والإنكار، والتهديد، والوعيد.

(1) ينظر: همع الهوامع ،27/4.

الخاتمة

الخاتمة

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الآتي:

1-إنَّ الخطاب القرآني في هذه السور الكريمة اقتضى أن يكون التقديم والتأخير بالموقعية والرتبة حتى يتم المعنى.

2-إنَّ المفعول المطلق لم يخرج عن ترتيبه الطبيعي إلّا نادرًا، أي يأتي بعد الفعل والفاعل. والذي تبقى لدينا من المفاعيل هما المفعول لأجله أو له، والمفعول معه، وبعد البحث وجدنا أن هذين المفعولين لم يخرجا عن ترتيبهما الطبيعي في السور المدنية إذ يأتيان بعد عاملهما.

3-إنّ تصور النحويين لبنية الجملة ومكوناتها مبنيٌ على أساس متابعتهم للتلازم بين عناصرها، وهو ما يمكن تسميته بالحبك أو التماسك، فكل وحدة من وحداتها تلتحم بالأخرى على وفق نظام لغوي صارم. فهناك مثًلا ارتباط بين إطلاق المصطلح ومفهومه، فالمبتدأ بداية كلام، والخبر إخبار عنه، والموصول متصل بغيره، وله صلة، وكذا الصفة والموصوف، والمضاف والمضاف إليه، والفعل والفاعل، إلخ. ولذلك خضع وضع المصطلح لتفهم النحويين وتصورهم للعلاقة الناشئة بين مفردة وأخرى، ومدى تأثيرها فيها نحويًا ودلاليًا، أو ما يعرف بمعاني النحو.

4- إنّ التلازم على وفق تصور النحويين ليس بين أطراف متتالية فحسب، بل بالإمكان أن يكون بين متباعدين تركيبيًا، غير أنّهما مترابطان نحويًا ودلاليًا.

5-وجود علاقة تبدو قديمة تضرب في أعماق التاريخ بين التّلازم والنّفس الإنسانية، وهو الجانب المؤثر لوجوده وتحققه، فإن النفس تميل إلى ملازمة عادة من العادات اللغوية، حتى تصبح تقليدًا، وقانونًا للأجيال القادمة.

6- عند اختلاف رتبة العناصر النحوية المتلازمة فإنّها تعطي اختلافًا في المعنى إذ إنّ كل تغيير في موقع الكلمة ينتج عنه تغيير في المعنى، وكذلك الحكم الإعرابي، فكل تغيير في رتبة عنصر من عناصر الجملة يصاحبه تغيير في الحكم الإعرابي.

7- الفرق بين الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة أنَّ الترتيب السياقي للكلمات في حالة الرتبة المحفوظة يُراعى في نظام اللغة وفي الاستعمال ، ولا يقع خلافه إلاَّ موصوفًا بالخطأ النحويّ ، أمَّا في حالة الرتبة غير المحفوظة فترتيب الكلمات في السياق أصلٌ طبيعي اتَّخذه النظام النحويُّ ، وقد يُحتِّم الاستعمال – حسب المقام والغرض – خلافه بتقديم المتأخِّر .

8- الفرق بين الرتبة المحفوظة والرتبة غير المحفوظة هو الفرق عينه بين الواجب والجائز في النحو ؛ فالتقديم في الرتبة المحفوظة حكم تركيبي نحوي صرف لا مجال فيه لاختيار المتكلِّم ، فهو إمَّا جارٍ على القاعدة بحفظها ، أو مخالفٌ للقاعدة مخلٌّ بسلامة التركيب بإهماله لها ، أمَّا الرتبة غير المحفوظة فالتقديم فيها أمرٌ اختياريٌّ يمكِّن من التصرف في العبارة ؛ لأنَّه يصبح وسيلة أسلوبيَّة تُستجلب بها المعاني وتُقلَّب العبارة لتناسب مقتضى الحال.

9- تتحد الرتبة مع قرينة العلامة الإعرابية في تحديد المعنى فضلًا على القرائن الأخرى لذلك كان المصير إلى الرتبة وصارت هي صاحبة الأثر المهم في تمييز المعنى كقولنا: سامح موسى عيسى.

10- تُعين الرتبة على رفع اللّبس الحاصل عند غياب العلامة الإعرابية، ولها أثر في توجيه المعنى وبيان فصاحة التركيب وصحته وضعفه.

11- عملت قرينة الرتبة على ترابط أجزاء الجمل الموجودة في السور المدنية وأدّت إلى تماسكها.

12- التلازم يسهم في اكتشاف بنية الجملة العربية وأساس تصميمها بدءًا بالتعرف على الموقع الإعرابي، ومرورًا بتعرف نوعية الكلمة وحقّها في الترتيب والصّدارة وغيره.

13- إنّ الكلمة المفردة تكتسب أهميتها عن طريق علاقتها بما قبلها وما بعدها في التركيب اللغوي، والكلمة المفردة مجردة لا هوية لها ولكن شخصيتها الدلالية تتميز عندما توضع في تركيب يميّزها عن غيرها.

14- يُوصَف العنصر المتقدِّم في الرتبة المحفوظة بأنَّه متقدِّم وجوبًا ومن ذلك تقدُّم الموصول على الصلة ، والموصوف على الصفة ، وحرف الجرِّ على المجرور ، وغيرها- أمَّا في الرتبة غير المحفوظة - كالَّتي بين المبتدأ والخبر ، والفاعل والمفعول به ، والضمير والمرجع ، وغير ذلك، فالتقديم والتأخير اختيار أسلوبي جائز للمتكلِّم بحسب ما يعبّر عن غرضه ويُفهم معناه المقصود. وقد يُلغى هذا الاختيار وتُحفَظ الرتبة ؛ إمَّا لتجنب لبس ، كما في (ضرب موسى عيسى) ، أو لتجنب مخالفة القاعدة ، كما في (رأيتُكَ) ، فانتقال الرتبة من دائرة الرتبة غير المحفوظة إلى دائرة الرتبة المحفوظة أمرٌ وارد .

15- للتقديم والتأخير بين عناصر الجمل في الآيات الأثر البالغ في إعطاء السور معنى جماليا.

16- الأصلُ في المتلازمات الّنحويةِ الاتّصالُ والّترابط من دون فواصلَ بينهما، ولكن هذا الأصل يمكنُ الخروجُ عنه في بعضِ الأزواجِ الّنحوية التي تمثلُ أساسًا للّتركيبِ اللغوي كالمسند والمسند إليه ، وما أصلهما كذلك؛ إذ إنَّ الّترابط بينهما أقوى من الّترابطِ الموجودِ بين بقيةِ الأزواجِ الّنحويةِ الأخرى ، وخاصة أنّهُ يمكنُ أن يشكلَ المسند والمسند إليه وما أصلهما كذلك جملة مفيدة وحدهما، بعكس المضاف

والمضاف إليه مثلًا فهما لا يشكلان وحدهما تركيبًا نحويًا كاملًا يقبل في النّحو العربي.

17- من فوائد الفصل بين العامل والمعمول مثلًا ضمير الفصل عندما يفصل بين المبتدأ والخبر هو الإعلام من أول الأمر أن ما بعد الضمير خبر لا تابع ، فعند قولنا: محمد النشيط، قد يفهم أن (النشيط) نعت لـ(زيد)، الخبر لم يأت بعده، ولكن عند قولنا: محمد هو النشيط، هنا أظهرنا أن(النشيط) خبر لا نعت، وقد يفيد التوكيد في قوله تعالى:﴿ **أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا**﴾ النساء/151، فهنا أكّد ضمير الفصل صفة الخبر في الفاسقين.

18- لا يقتصرُ جوازُ الفصلِ أو منعه على المتلازمينِ فقط ، بل لنوعِ الفاصلِ أثر رئيس في ذلك؛ إذ يجوزُ الفصلُ بين المتلازمينِ بغيرِ الأجنبي، وهذا ينطبق على معظمِ المتلازماتِ، ولا يجوزُ الفصلُ بينهما بالأجنبي إلّا ضمن الضرورة الشعرية أو الشذوذ أو الآراء الفردية التي لاُ تعممُ أو بعض الآراء الكوفية، وكذلك قد يكونُ الفاصلُ مما يتوسع فيه في الكلام كالجار والمجرور والظرف وغيرهما، وهذا النّوعُ يكادُ يفصلُ بين أغلبِ الأزواجِ النّحويةِ.

اللهم علّمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا والحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت 911هـ)،تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، 1394هـ-1974 م.
- أدب الكاتب: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة،(ت276هـ)، تحقيق: محمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، بيروت- شارع سوريا، د.ت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد،ط1، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر،1418هـ-1998م.
- أسرار البلاغة: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت 471هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة،دت.
- أسرار العربية : لأبي البركات الأنباري (ت577هـ) ، تحقيق: محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق ، د.ت .
- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، د.ت.

- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي (316هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط3 ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، 1996م .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت1393هـ)، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان، 1415 هـ - 1995 مـ.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل: د. فخر الدين قباوة ،ط5، دار القلم العربي- حلب-سوريا، 1409هـ-1989م.
- إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط2، مكتبة النهضة العربية، 1415هـ-1985م.
- إعراب القرآن الكريم: أحمد عبيد الدعاس، أحمد محمد حميدان، إسماعيل محمود قاسم،ط1، دار النمير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،1425هـ-2004م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه: محيي الدين الدرويش، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص- سوريا ،د.ت.
- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: بهجت عبد الواحد صالح، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1414هـ- 1993م.

- انباه الرواة على أنباه النحاة: لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط1، دار الفكر العربي–القاهرة، 1406هـ- 1986م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات الأنباري(ت577هـ)، ط4، مطبعة السعادة، مصر، 1380هـ-1961م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المعروف بـ (تفسير البيضاوي): ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت 685هـ)،تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي،ط1، دار إحياء التراث العربي ، بيروت،1418هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري ،المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ،د.ت.
- الإيضاح: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي النحوي (377هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان، ط2 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1996م .
- إيضاح مسائل العربية على متن الآجرومية: خالد بن سعود البليهد، الرياض، 1430هـ.

- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، الشيخ محمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، د.ت.
- البحر المحيط في أصول الفقه: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ)،ط1، دار الكتبي، 1414هـ - 1994م.
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: لأبي العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (ت 1224هـ)،تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: د. حسن عباس زكي، القاهرة، 1419هـ.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدّين محمد بن عبد الله الزركشي(ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط3، دار التراث– القاهرة، 1404هـ– 1984م.
- البيان في تفسير القرآن: لأبي القاسم الموسوي الخوئي ، ط 8 ، دار أنوار الهدى ، 1981م .
- البيان في روائع القرآن ، تمام حسان ،ط1، عالم الكتب، 1993م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ–1980م .

- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ) ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، د.ت .
- التبيان في تفسير القرآن: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت460هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، د.ت.
- التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه : د . كريم زكي حسام الدين،ط1، كتب عربية، د.ت.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي (ت745هـ) ، تحقيق الأستاذ الدكتور حسن هنداوي ، ط1 ، دار القلم ، دمشق ، 1998م .
- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر: د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، الرياض– المملكة العربية السعودية، د.ت.
- التطبيق النحوي: عبده الراجحي،ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1998م.
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم): لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت 982هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، د.ت.

- تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان،1413هـ–1993م.
- تفسير التحرير والتنوير: الأستاذ الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس ، 1984م .
- التفسير الحديث : دروزة محمد عزت، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة، 1383 هـ.
- تفسير الراغب الأصفهاني: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت502هـ)،تحقيق: د. محمد عبد العزيز بسيوني،ط1، كلية الآداب – جامعة طنطا، 1420 هـ – 1999 م.
- تفسير السمعاني: لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت 489هـ)،تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم،ط1، دار الوطن، الرياض – السعودية، 1418هـ– 1997م.
- تفسير روح البيان: إسماعيل حقي البروسري، دار الفكر، بيروت، د.ت.

- تفسير الطبري(جامع البيان عن تأويل القرآن): محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر،ط1، مؤسسة الرسالة ، 1420 هـ - 2000 م.
- تفسير العثيمين: محمد بن صالح بن محمد العثيمين(ت1421هـ)،ط1، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، 1423هـ.
- تفسير الفخر الرازي(التفسير الكبير ومفاتيح الغيب): لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت 606هـ)،ط3، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1420 هـ.
- تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت774هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين،ط1، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، 1419 هـ.
- تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه: الشيخ محمد علي طه الدرة، ط1، دار ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق–بيروت، 1430هـ–2009م.
- تفسير المراغي: أحمد بن مصطفى المراغي (ت 1371هـ)،ط1،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1365 هـ - 1946 م.

- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت710هـ)،تحقيق: يوسف علي بديوي،ط1، دار الكلم الطيب، بيروت 1419 هـ - 1998 م.
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم: محمد سيد طنطاوي، ط1، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة- القاهرة، د.ت.
- التفسير والمفسرون: الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (ت 1398هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة، د.ت.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت749هـ)، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، ط1 ، دار الفكر ، القاهرة، 1422هـ- 2001م.
- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: محمد عبد العزيز النجار،ط1، مكتبة ابن تيمية ،القاهرة، 2003م.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان : عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت1376هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط1، مؤسسة الرسالة، 1420هـ -2000 م.
- جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني(ت1944هـ)، تحقيق: علي سليمان شبارة، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق-سوريا، 2010 م .

- الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السنة وآي الفرقان (تفسير القرطبي): لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت671هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش،ط2، دار الكتب المصرية – القاهرة 1384هـ – 1964 م.
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه: محمود صافي، ط3، دار الرشيد، دمشق، 1416هـ-1995م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي(ت749هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،1413هـ- 1992م.
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن: لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت875هـ)،تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1418 هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي،ط1، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت- لبنان، 1424هـ- 2003م.

- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : محمد بن علي الصبّان (ت1206هـ) ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية ، د.ت .

- حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي: عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي- مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم الرومي الحنفي، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1422هـ- 2001م.
- الحجة في علل القراءات السبع: لأبي علي بن عبد الغفار الفارسي النحوي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود- الشيخ علي محمد معوّض،د. أحمد عيسى حسن المعصراوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1428هـ-2007م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي،(ت1093هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،ط4، مكتبة الخانجي- القاهرة،1418هـ- 1997م.
- الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، تحقيق محمد علي النجار دار الكتب المصرية، د.ت .

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، شارع جوهر القائد– أمام جامعة الأزهر، د.ت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف الحلبي، ت(756 هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، دار القلم . دمشق، د.ت.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني النحوي ، قراءة وتعليق محمد شاكر ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، د.ت.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية،د.ت.
- ديوان حسان بن ثابت ،شرح وتقديم: عبدا مهنا،ط2، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1414هـ-1994م.
- روح البيان: إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي ، المولى أبو الفداء (ت1127هـ)، دار الفكر – بيروت، د.ت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت 1270هـ)،تحقيق: علي عبد الباري عطية،ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1415 هـ .

- سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، ط2 ، دار القلم للطباعة والنشر ، دمشق ، 1993م .
- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني، (ت 769 هـ)، ط 20 ، دار التراث . القاهرة ، 1980 م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، 1375هـ–1955م.
- شرح أصول الكافي: المولى محمد صالح المازندراني(ت1081هـ)،تحقيق: السيد علي عاشور،ط2، دار احياء التراث العربي، بيروت – لبنان،1429هـ–2008م.
- شرح ألفية ابن مالك : محمد بن صالح العثيمين،ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1434هـ.
- شرح التسهيل: ابن مالك (ت672هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، ط1 ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، 1990م.

- شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهري ، ت 905 هـ ،تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، 2000م.
- شرح جمل الزّجاجي : ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ) ، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، د.ت.
- شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الإستراباذي (ت686هـ) ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، ط2 ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1996م .
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: محمد محمد حسن شراب، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1427هـ- 2007م.
- شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريري، ط1، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية، 1402هـ- 1982م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: الأستاذ هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2007م.
- شرح المفصل: ابن يعيش النحوي (ت643هـ) ، صحح وعلق عليه مشيخة الأزهر ، ط1 ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، د.ت .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الانصاري(761هـ)،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، مطبعة شريعت، ايران – طهران، 1384هـ.
- شرح قطر الندى وبل الصدى : لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري(ت761هـ) ، ط11، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، م1963.
- الصاحبي في فقه اللغة : أحمد بن فارس ، تصحيح ونشر المكتبة السلفية ، القاهرة ، 1318هـ- 1910 م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 393هـ)،تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار،ط4،دار العلم للملايين – بيروت، 1407 هـ - 1987 م.
- ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ) ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، ط1 ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1980م .
- طبقات المفسرين العشرين: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ،تحقيق: علي محمد عمر،ط1، مكتبة وهبة – القاهرة، 1396هـ.
- العدة في أصول الفقه: أبي يعلي محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، تحقيق: أحمد بن علي سير المباركي،ط3، الرياض- المملكة العربية السعودية،1414هـ-1993م.

- علم الدلالة : أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة، د.ت.
- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي ،تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي ،ط1، دار الكتب العلمية بيروت . لبنان، 2002م .
- الغاية في القراءات العشر: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني(ت381هـ)، تقديم: د. أحمد علم الدين رمضان الجندي–د. مصطفى مسلم، دراسة وتحقيق: محمد غياث الجنباز،ط1،دار الشواف للنشر والتوزيع،السعودية،1405هـ–1985م.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان(تفسير النيسابوري): نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت 850هـ)،تح: الشيخ زكريا عميرات،ط1، دار الكتب العلمية – بيروت،1416 هـ.
- فتحُ البيان في مقاصد القرآن: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت 1307هـ)،عُني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت، 1412 هـ – 1992 م.
- فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة: لأبي عبد الله محمد بن أيوب بن الضريسي،(ت 294هـ)،تحقيق: عروة بدير، ط1، دار الفكر ، دمشق، 1987م.

- في التطبيق النحوي: عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية – إسكندرية،1992م.
- في علم النحو دراسة ومحاورة: د. أحمد ماهر البقري، مكتبة الجبري العامة، 1402هـ- 1981م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومي ، ط5 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2005م .
- القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: أنس محمد الشامي و زكريا جابر أحمد، دار الحديث القاهرة، 2008م.
- الكتاب : سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت 180 هـ ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ،ط1، مطبعة دار الجبل ، بيروت ، 1991 م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط2، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1421هـ- 2001م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت 427هـ)،تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور،ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان،1422، هـ - 2002 م.

- لباب التأويل في معاني التنزيل(تفسير الخازن): علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت 741هـ)، تحقيق: تصحيح محمد علي شاهين،ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1415 هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح: غازي مختار طليمات، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، 1416هـ–1995م.
- اللباب في علوم الكتاب: لأبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحلبي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود– علي محمد معّوض،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1419هـ–1998م.
- لسان العرب محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: 711هـ)،ط3، دار صادر – بيروت– 1414 هـ .
- لطائف الإشارات (تفسير القشيري) : عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت 46هـ)، تحقيق : إبراهيم البسيوني، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر، دت.

- اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة ، الدار البيضاء – المغرب العربي، د.ت.
- المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم: أ.د. أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف– المدينة المنورة، 1426هـ.
- مجمع البيان في تفسير القرآن: لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي،ط1، دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع، حارة حريك، 1426هـ– 2005م.
- محاسن التأويل: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت1332هـ)،تحقيق: محمد باسل عيون السود،ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1418 هـ.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف–د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي،ط2،دت.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت546هـ) ، تحقيق وتعليق الرحالة الفاروق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم ومحمد الشافعي الصادق العنّاني ، ط2 ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، 2007م .

- المحيط في اللغة: إسماعيل بن عباد بن العباس أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد،(ت385هـ)، د.ت.
- المخصص: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي(ت458)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417هـ-1996م.
- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي النحوي (ت377هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، ط1 ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1985م .
- المسائل العسكريات في النحو العربي: لأبي علي النحوي، تحقيق: علي جابر المنصوري، ط2، مطبعة الجامعة، بغداد، 1982م.
- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن،ط2، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1405هـ.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي): أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت 510هـ)،تحقيق : عبد الرزاق المهدي،ط1، دار إحياء التراث العربي –بيروت،1420 هـ.

- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت 207هـ)،تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي،ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، د.ت.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: لأبي إسحاق إبراهيم بن السَّري، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي،ط1، عالم الكتب، 1408هـ-1988م.
- معاني النحو : د. فاضل السامرائي ، ط2، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة، 2003م.
- معجم التعريفات :علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني(ت816)، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة، د.ت.
- ومعجم شواهد النحو الشعرية: د. حنا جميل حداد،ط1،دار العلوم للطباعة والنشر،1404هـ-1984م.
- معجم القراءات القرآنية: د. عبد اللطيف الخطيب، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق،2000م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)،ط1، دار الكتب العلمية، 1417 هـ- 1997م.

- المعجم الوجيز: مَجْمَع اللغة العربية، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، دار التحرير للطبع والنشر،1989م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)،تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله،ط6، دار الفكر – دمشق، 1985.
- مفتاح العلوم: لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1403هـ–1983م.
- المفصل في صنعة الإعراب: لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري، قدمه وبوبه: د. علي بو ملحم، ط1، دار ومكتبة الهلال ، بيروت–لبنان،1993م.
- مقاييس اللغة : ابن فارس ، ت 395هـ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر، د.ت.
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة،ط2، القاهرة،1415هـ–1994م.
- المقرّب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري–عبد الله الجبوري، ط1، رفع المساهم، 2009م .

- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل: أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر (ت 708هـ) وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ت.
- من أسرار البيان القرآني: د. فاضل صالح السامرائي،ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، المملكة الأردنية الهاشمية– عمّان، 1430هـ– 2009م
- من أسرار العربية: إبراهيم انيس،ط6، مكتبة الانجلو المصرية، 1978م.
- مواهب الرحمن عبد الأعلى السبزواري، ط5، مطبعة نكين، قم،1431هـ– 2010م.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها: نصر بن علي بن محمد الشيرازي الفارسي المعروف بابن أبي مريم، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي،ط1، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم – جدة، 1414هـ– 1993م.
- الميزان في تفسير القرآن: العلامة محمد حسين الطباطبائي، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة، د.ت.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي(ت1082هـ)، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، د.ت.

- النحو العربي أحكامٌ ومعانٍ: محمد فاضل السامرائي، ط1، دار ابن كثير، بيروت، لبنان،2041م.
- النحو القرآني قواعد وشواهد: الدكتور جميل أحمد ظفر، ط2، مكة المكرمة، 1998م .
- نحو اللغة العربية: محمد أسعد النادري،ط2،المطبعة العصرية، بيروت – صيدا،1997م.
- النحو المصفى: د. محمد عيد، مكتبة الشباب ، القاهرة، د.ت.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، عباس حسن ، ط3 ، دار المعارف ، مصر ، د.ت .

- نواسخ القرآن (ناسخ القرآن ومنسوخه): جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)،تحقيق: أبو عبد الله العاملي السّلفي الداني بن منير آل زهوي،ط1، شركه أبناء شريف الأنصاري ، بيروت، 1422 هـ - 2001 م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1418هـ–1998م.

- الواضح في النحو: د. محمد خير الحلواني، ط6، دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، 1421هـ-2000م.

الرسائل والأطاريح الجامعية

- أثر الفصل والتوسُّط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، حسن محمد حسن القرني، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1425هـ- 2004م.
- بناء الجملة في سورة المائدة: نضال خالد محمد شويات، رسالة ماجستير، جامعة جرش، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 2015-2016م.
- البنى النحوية وأثرها في المعنى: أحمد عبد الله حمود العاني، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم اللغة العربية،1423هـ-2003م
- ترجمة المتلازمات اللفظية الى اللغة الفرنسية الربع الأول من القرآن الكريم أنموذجا : هشام بو قدح ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري . قسنطينة ، الجزائر ، 2008. 2009 م.
- الخبر والصفة والحال في القرآن الكريم دراسة نحوية وصفيّة دلاليّة: علي محمد عثمان علي ، أطروحة دكتوراه، جامعة أمدرمان الإسلامية – كلية الدراسات العليا، 1430هـ-2009م.

- ضوابط التقديم والتأخير في الجملة العربية: محمد علي محمد الزيوت، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2009م.
- علل التعبير القرآني عند الزمخشري: أسعد عبد العليم السعدي، رسالة ماجستير في جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية، قسم اللغة العربية،2000 م.
- الفصل النحوي بين المتلازمين في القرآن الكريم: آية يوسف حسين مزيد، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية الآداب، 1441هـ-2019م.
- متعلقات الفعليات في القرآن الكريم دراسة تركيبية: جهاد يوسف إبراهيم العرجا، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية،2000م.
- المفعول المطلق بين النظرية والتطبيق: ماجد غيث الحجيلي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، اللغة العربية وآدابها،2005م.

البحوث والدوريات

- التقديم والتأخير في سورة البقرة: د. أحمد قاسم كسار، بحث منشور في المجلة العلمية لبحوث القرآن. المجلد،2، العدد،1،يناير 2012م.
- دروس في علوم القرآن الكريم : أساتذة من مركز نون للتأليف والترجمة ،ط1، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية ، 2014 م.

- ظاهرة التلازم التركيبي . دراسة في منهجية التفكير النحوي : جودة مبروك محمد مجلة الاهيات، سوريا ، العدد الثلاثين ، 1432هـ / 2011 م.
- المتلازمات اللفظية في ضوء الاتّساق المعجمي والسيّاق اللّغوي: أحمد أمين بو علام الله– أ.د. مختار بن قويدر، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، جامعة مصطفى اسطمبولي– الجزائر، العدد2، 2020م.
- منع تقدم المبتدأ على الخبر توجيهاً دلالياً: عبد الرحمن مصطفى القضاة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد43، العدد2، 2016.

Abstract

Praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon the Messengers of God, Muhammad, may God,s prayers and peace be upon him and his family, and after..

Our study in this research included (the syntactic elements in the language of the Noble Qur'an, the effect of their order and separation between them, Medina's surahs are examples), and it includes two main axes, namely (the effect of their rank) and (the separation between them). We explained the effects that resulted from changing the concomitant grammatical elements, and it is known that every change in the rank results in an effect and the separation as well. Nominative, as well as the actual sentence, including the study of the verb, the subject, the object, the absolute object, the object in it, the adverb, and what happens to these combinations of advance and delay and the effects that result from this introduction and delay in Arabic speech and the Qur'anic text, as well as we studied the separation between these grammatical syndromes and its effects in The Arabic language, and in this study we have adopted ancient and modern grammatical sources and Qur'anic interpretations that explain the effects resulting from all this And praise be to God, Lord Of the Worlds. Researcher.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Karbala University/ College of Islamic Sciences

the department of Arabic language

Linguistic elements in the language of the Noble Qur'an, the impact of their rank and separation between them on the grammatical lesson

A thesis submitted to the Council of the College of Islamic Sciencec/ University of Karbala , Which is part of the requirements for obtaining a master's degree in Arabic language and literature/ language and literature of the Qur'an.

Written By

Saad Fadel Abbas Al-Asadi

Supervised by

Dr. pro. Rafaa Abdul-Hussein Mahdi Al-Fatlawi

1443 .AH **Feb .2022AD**